عبد السلام خلفي

سؤال الأمازيغية بالمغرب
من الإقصاء إلى الترسيم

سـؤال الأمـازيـغيـــــة بالمغرب
من الإقصاء إلى الترسيم

سؤال الأمازيغية بالمغرب
من الإقصاء إلى الترسيم

عبد السلام خلفي

2018

منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
سلسلة دراسات وأبحاث رقم : 65

الكتاب : سؤال الأمازيغية بالمغرب من الإقصاء إلى الترسيم
تأليف : عبد السلام خلفي
الإيداع القانوني : 2018 MO 0352
ردمك : 978-9954-28-252-6
المطبعة : المعارف الجديدة – الرباط

حقوق الطبع محفوظة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

المحتوى

تقديم 9

1- الارهاصات الأولى لتشكل وعي هوياتي جديد 15

2- في المنطلقات الإيديولوجية للمقاربة الرسمية في تعريف الثقافة 23

3- في تحوّل المشهد اللساني والثقافي المغربي وتشكل ملامح "التأحيد" الهوياتي 33

1-3 الدينامية اللسانية والثقافية المغربية 38

1-1-3 الدينامية اللسانية العربية 38

2.1.3 الدينامية الثقافية العربية 43

3.1.3 الدينامية اللسانية والثقافية الأمازيغية 50

4.1.3 محو الأمية أو محو الأمازيغية؟ 62

5.1.3 موقع اللغة الأمازيغية في ظل التراتبيات اللغوية العالمية 69

أ- في سياق التبادل الاقتصادي الحر 69

ب- في سياق التراتبيات اللسانية العالمية والوطنية 75

4 - ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 79

1.4 ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية 79

2.4 تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 83

1.2.4 التأهيل الأكاديمي 83

أ- مستوى تأهيل اللغة 84

ب- مستوى التأهيل البيداغوجي والديداكتيكي 84

ت- مستوى تأهيل الأشكال الفنية والتعابير الأدبية والإنتاج السمعي البصري 85

ث- مستوى تأهيل الثقافة الأمازيغية في مجال الدراسات التاريخية والبيئية والأنتروبولوجية والسوسيولوجية 86

ج- مستوى التأهيل في مجالات الترجمة وعلوم التوثيق والنشر والتواصل.................87
5- إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية.......................................91
1.5 سياق الإدراج 91
2.5 الأسس المرجعية لإدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 93
أولاً: المرجعية السياسية والدستورية 94
ثانياً: الرؤية الاستراتيجية الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين
والبحث العلمي.. 95
ثالثاً: المرجعية التربوية 97
رابعاً: المرجعية التنظيمية...99
3.5 أجرأة تدريس اللغة الأمازيغية 100
5-3-1 على مستوى تدبير التنوع اللغوي 100
5-3-2 على مستوى وضع المنهاج وأجرأته 107
5-3-3 على مستوى إنتاج الأدوات البيداغوجية وعُدة التكوين......................................110
5-3-4 على مستوى تكوين الأطر التربوية..111
5-3-5 على مستوى التكوين الجامعي 112
5-3-6 على مستوى سيرورة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية...114
5-3-7 على مستوى تقييم مستوى التحصيل لدى المتعلمات والمتعلمين.................................116
6- تجربة تدريس اللغة الأمازيغية تجربة مهددة بشكل جدي.......................................119
6-1 ضعف الالتزام بالنصوص المرجعية وتغييبها التام من المخططات الجديدة 119
6-2 ضعف استثمار الأطر التربوية المكوّنة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين
وبالجامعات 126
6-3 ضعف ثم تراجع توسيع تعميم تدريس الأمازيغية عمودياً وأفقياً........................128
7. آفاق تدريس اللغة الأمازيغية...131

أولاً: على المستوى السياسي والسيادي 131
ثانياً: على المستوى الدستوري 133
ثالثاً: على المستوى التعليمي والتربوي 133
رابعاً: على مستوى ترصيد المكتسبات 138
خامساً: على مستوى التمثيلية المؤسساتية..139
سادساً: على المستوى العلمي والأكاديمي...140
كلمة أخيرة...141
المراجع المعتمدة 143

تقديم

يقدم هذا الكتاب مسار الأشواط الأخيرة للغة وثقافة تُحيط بهما كل أخطار الانقراض. إذ بالرغم من كل ما تحقق لهما منذ سنة 2001 على مستويات الاعتراف الرسمي والتعليم والإعلام والبحث الأكاديمي، فإن المنعرجات الخطيرة التي تمرَّان منها بفعل الهشاشة المؤسساتية وعقود طويلة من التهميش يجعلهما في مفترق الطرق: الحياة أو الموت. وباعتباري أحد الشهود على هذه المنعرجات التي عايشتُ بعضاً من تحولاتها منذ أن بدأتُ أهتم بالموضوع في ثمانينيات القرن الماضي، ثم بحكم مواكبتي، من الداخل، لقرار مأسستهما وإدراجهما في المنظومة التربوية سنة 2003، فقد آثرت أن أخصص هذا الكتاب ليكون علامة على شهادة تتوخى تسليط بعض الضوء على المراحل المفصلية التي مرت وتمر منها الثقافة المغربية وعلى المآلات التي يمكن أن تؤول إليها لغة الأمازيغ.

إن تعرُّض اللغات وما تحملُه من قيم ثقافية لخطر الانقراض أصبحت اليوم ظاهرة عالمية، كما أن الاهتمام العلمي بتحوُّلات الموت والحياة في الثقافات أصبحت إحدى الرهانات الأكاديمية التي تنحو، في الغالب، منحى الوصف التشخيصي أو منحى إنتاج خطابات أخلاقية ذات أبعاد تحسيسية أكثر ما تنحو إلى إنتاج قوانين وطنية ودولية ذات طبيعة إلزامية وحمائية. وبدون شك فإن ظاهرة التحول اللغوي الذي أصبح يعيشُه المغرب لا يشكل فقط رهاناً أخلاقياً، كما يُطرحُ في العديد من الأوساط الأكاديمية، أو رهاناً عن وحدة وطنية قائمة بالقسْر على ضرورة انصهار لغوي وثقافي، كما ظلت تُسوِّق له وترسخه المقاربات الإيديولوجية الرسمية لأكثر من خمسة عقود، بل أصبح يشكل تحدياً حقوقياً وتنموياً يثير في الذات الأمازيغية، التي يقع عليها التحوُّلُ، سؤال الوجود، مما

يقتضي التعامل مع الموضوع بالكثير من الحكمة والتبصر في ظل صحوة وطنية انخرطت، لحد الآن، في تبني قيم التنوع والتعدد والاعتراف المتبادل.

أمام هذا التحدي الكبير ولإبراز مجمل التحولات التي أصبح يعيشها المشهد اللساني والثقافي المغربي سنعمد في إطار معالجتنا لإشكالية تدبير هذا المشهد المقلق والمفتوح على جميع الاحتمالات إلى اعتماد مقاربة وصفية تحليلية لا تخلو من التزام أو انخراط شخصي (engagement)، تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- تتبع إرهاصات التحول التي أصبح يعرفها مفهوم الثقافة في علاقته بالرهانات الفكرية والإيديولوجية للفاعلين في الحقل الثقافي المغربي؛

2- تتبع الديناميات اللسانية والثقافية العربية والأمازيغية التي شكَّلت على مدى العقود الأخيرة إحدى نتائج سياسات "التأحيد" التي تبنتها الحركة الوطنية فكرياً منذ مرحلة الثلاثينيات وانتهجتها الدولةُ سياسياً منذ 1956؛

3- الوقوف عند بعض مظاهر التراجع الخطيرة التي عرفتها الأمازيغية في علاقتها باللغات الأكثر انتشاراً وهيمنة بشمال إفريقيا وبحوض البحر الأبيض المتوسط؛

4- تتبع مراحل تشكّل الوعي الهوياتي الأمازيغي بظهور الحركة الثقافية الأمازيغية وما صاحبه من نقاش تمخَّض عنه إنتاج طروحات فكرية جديدة قائمة على فلسفة التنوع أدت إلى اعتراف الدولة رسمياً بتعدد روافد الهوية الوطنية وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ثم إدراج اللغة الأمازيغية بمنظومة التربية والتعليم ودسترتها بعد ذلك؛

5- تتبع مراحل تنزيل المطالب الأمازيغية من خلال التركيز على مدى تمكن مؤسسة المعهد من تأهيل اللغة الأمازيغية وثقافتها أكاديمياً ومدى تمكن وزارة التربية الوطنية من إنجاح تجربة إدراج الأمازيغية وتعميمها في المدرسة أفقياً وعمودياً؛

6- إبراز الإشكاليات والتحديات العويصة التي تواجهها تجربةُ تدريس اللغة الأمازيغية واقتراح آفاق جديدة لتجاوز الإكراهات الأساسية التي لا تزال تقف حجرة عثرة في طريق إنجاح التجربة.

وسيتوزعُ المؤلَّف، لبَسط كل هذه الإشكالات، ستة محاور سيشكل فيها التعليم، نظراً لمركزيته في التجربة الحالية، محوراً رئيسياً؛ إذ نظراً لما لهذا المحور من أهمية قُصوى على مستوى بناء الثقافة الوطنية وعلى مستوى تكوين الأطر الضرورية القمينة بإنجاح مأسسة الأمازيغية في جميع القطاعات التابعة للدولة، فإننا سنمنحه حصة الأسد من المعالجة والدرس.

وبهذا فإن الهيكلة العامة للكتاب ستتكون من العناصر التالية:

1- **الإرهاصات الأولى للوعي الهوياتي المغربي الجديد،** وسيأتي هذا المحور في شكل تقديم استهلالي عام بوصفه مدخلاً لمناقشة الطروحات الفكرية الأساسية حول الهوية المغربية من خلال معالجة مفاهيم "الثقافة العالمة" و"الثقافة الشعبية" و"الأمة" و"الدولة" في علاقتها باللغات المغربية وبالخيارات المقترحة على مستوى الانتماء والقيم إلخ.

2- **المنطلقات الإيديولوجية للمقاربة الرسمية في تعريف الثقافة،** وسيأتي ليوضح المسار الذي اعتمدته النخب الوطنية والرسمية، منذ الاستقلال، لإرساء سياسة لغوية وثقافية قائمة على الانصهار، كما سيأتي أيضاً ليبين أشكال الاعتراضات التي رافعت بها الحركةُ الأمازيغية ضدّ هذا المسار وليعرضَ الطروحات المخالفة التي تقدمت بها؛

3- **تحوّل المشهد اللساني والثقافي المغربي وتشكُّل ملامح "التأحيد" الهوياتي،** وسيشكل المحورُ مناسبة لإبراز، من جهة، عناصرَ الانتماء الوطني من زاوية المقاربة الرسمية للدولة ومن المنظور الإيديولوجي للوطنيين، ثم ليتوقف بعدها

عند أشكال الديناميات الثقافية واللسانية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم؛ وسيشكلُ هذا المحور مناسبة لعرض بعض ملامح السياسات الثقافية المُعتمدة وآثارُ ذلك على الأمازيغية والعربية.

4- **ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،** وسينقسم هذا المحور إلى جزءين: أولهما سيتناول العمليات الأساسية التي قامت بها الحركة الأمازيغية من أجل التحسيس بأهمية التراث الأمازيغي، سواء من خلال اشتغالها على تشجيع الإبداع أو من خلال انخراطها النضالي في المؤسسات المدنية وطنياً ودولياً وما تمخض عن ذلك من إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وثانيهما، سيتناول العمليات الأساسية التي قام بها هذا الأخير على مستوى تأهيل اللغة الأمازيغية وثقافتها أكاديمياً وبيداغوجياً.

5- **إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية،** وسيعالجُ هذا المحور بشكل مستفيض العمليات التي قامت بها الدولةُ، منذ 2003 لإدراج الأمازيغية وتعميمها في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

6- **تقييم تجربة تدريس اللغة الأمازيغية،** حيث سنعملُ في هذا المحور، على إبراز المكتسبات التي تحققت في مجال التعليم، كما سنشيرُ إلى الإكراهات العويصة التي لا زالت تعوق تجربة تدريس الأمازيغية وتعميمها أفقياً وعمودياً؛

7- **آفاق تدريس اللغة الأمازيغية،** وسيشكل هذا المحور الأخير مناسبة لطرح عدد من المقترحات التي على الدولة الأخذ بها سواء على المستوى الدستوري أو على المستوى السياسي أو على المستوى التربوي.

وبطبيعة الحال، فإن السؤال الأخير الذي سيطرحه المؤلّفُ، وهو يتتبع إرهاصات التحول وديناميات "التأحيد" وتنامي الوعي الهوياتي الأمازيغي والشروع في تدريس الأمازيغية وإدراجها الرمزي في المؤسسات، هو :

- هل ستواصل الدولةُ، رغم الاعتراف والترسيم، اعتبار الأمازيغية كما لو أنها الباحة الخلفية والهامشية للثقافة العربية وللامتداد القومي للعروبة في الشرق؟ أم أن الوطنية تقتضي، حتى يستعيد المغرب استقلاله الثقافي وانتماءه التاريخي وسيادته الحضارية التي افتقدها منذ ستة عقود، العودةَ إلى عمقه الأمازيغي الإفريقي الذي يشكل أسّ هذا الاستقلال وهذا الانتماء وهذه السيادة؟

1- الإرهاصات الأولى لتشكل وعي هوياتي جديد

إلى حدود 2001، تاريخ الاعتراف الرّسمي باللغة الأمازيغية وثقافتها، ظلّت المقاربة الرسمية للثقافة المغربية منحازة إيديولوجياً ومؤسساتياً إلى التقسيم الكلاسيكي بين "ثقافة عالمة" تعبّر عنها اللغةُ العربية واللغات الأجنبية، وبين "ثقافة شعبية" أو "لا ثقافة" تعبّر عنها الأمازيغية، بالدّرجة الأولى، والدارجةُ المغربية في الدرجة الثانية. وقد تمخّض عن هذه المقاربة أن طوّرت الدولةُ، طيلةَ الخمسين سنة الماضية، شرعيةَ خطاب تمييزي عن ثقافة "أعلى"، (هي ثقافة "المركز" أو "الأمة" أو "الدولة" أو "العلوم" و"الانفتاح" و"التنمية"[1])، ويتمّ اقترانهما رسمياً لتكون في موقع مؤسساتي مهيمن (موقع السلطة الهوياتية والثقافية والعلمية والدينية والسياسية والاقتصادية)؛ وعن ثقافة شعبية "أدنى"، (هي ثقافة "الهامش" و"القبيلة" و"اللاّأمّة" أو "ثقافة التّخلّف")، ويتمُّ حرمانها من كل رعاية رسمية، مع تركها "لقانون" الاستغلال الفلكلوري-التسييحي الظرفي[2].

وإذا كان الأنتروبولوجيون وعلماء الاجتماع واللغة والتاريخ، وبخاصة المغاربة منهم، قد أعادوا طرح السّؤال عن مفهوم "الثقافة"، منذ أواسط القرن العشرين، وأعطوا تعريفاً أو تعريفات متفاوتة الجِدَّة والعلمية عن مفهوم "الأمّة"، وقدّموا دراسات رصينة عن واقع استعمالات الدين والهوية[3]، وعملوا على دحض المقاربات التقليدية عن التقسيم المشار إليه، وجددوا السؤال عن المفهوم التاريخي للإنسية المغربية[4]، وأبرزوا إشكاليات

---

[1] عبد العالي الودغيري، لغة الأُمّة ولغة الأم، عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى، سنة 2014، ص: 21

[2] Kaddour Kadi, *Le passage à l'écrit : de l'identité culturelle à l'enjeu social*, in Colloques et Séminaires, n° 19 ; pub. Faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, 1991, P: 92

[3] Hassan Rachik, *SYMBOLISER LA NATION, Essai sur l'usage des identités collectives au Maroc*, Editions Le Fennec, 2003, P : 13-38

[4] علي صدقي أزايكو، *تاريخ المغرب أو التأويلات الممكنة*، مركز طارق بن زياد، الطبعة الأولى، أكتوبر 2002.
- محمد شفيق، لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من الأمازيغيين، دار الكلام للنشر والتوزيع، 1989.

الهيمنة والاختلاف والتعدد والتنوع في الثقافة المغربية[5]، وتساءلوا عن ماهية التعريب في علاقتها بالواقع السوسيو-لساني للمجتمع[6]، بل وأبرزوا مسار اللغة الأمازيغية في علاقتها بتحولات المجتمع ثقافيا ولغويا واقتصادياً[7]، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها، هي أن الحركة الثقافية الأمازيغية قد لعبت، طيلة العقود الخمس الماضية، دوراً محورياً في إنتاج خطاب حقوقي ومعرفي استعادَ الخلاصات العلمية والتعريفات الجديدة (الانتروبولوجية والسوسيولوجية واللسانية والتاريخية إلخ)، واتخذَها مرتكزاً في سبيل بناء تصوُّر إيديولوجي مُعترِض (contestataire) على إيديولوجية الدولة وعلى سياساتها الهوياتية، ويقترحُ تعريفاً آخر للثقافة ومن خلالها يقترحُ مفاهيم جديدة عن الهوية والأمة والدولة[8].

واعتباراً للتحولات التي شهدها العالم في مجال احترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وكذا لِانخراط الحركة الأمازيغية في الدينامية التي شهِدتها البلاد على مستوى تجديد بنياتها الفكرية والسياسية والثقافية المتعلقة بإشكاليات الهوية ودمقرطة السلطة في تعالُقها بالحداثة، فقد تمكنت هذه الحركة من إحداث قطيعة هامة في "الوعي الهوياتي" الذي كانت تُعبّرُ عنه الانتماءات المحلية أو العائلية التقليدية، وأسست لوعي وطني جديد قائم على التعددية وعلى فصل مكوني الأمازيغية والعربية "عن وعي القبيلة"[9] والعائلة

---

[5] Ahmed Boukous, *DOMINANCE ET DIFFERENCE, essai sur les enjeux symboliques*, Ed. Le Fennec, 1999.

أحمد بوكوس، الهيمنة والاختلاف في تدبير التنوع الثقافي،منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط 2016.

[6] Gilbert Grandguillaume, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, EDITIONS G.-P. MAISONNEUVE ET LAROSE, 1983, P : 24-25

[7] أحمد بوكوس، *مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات*، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، طوب بريس-الرباط، 2013.

8 Hassan Aourid, *Le substrat culturel des mouvements de contestation au Maroc, Analyse des discours islamiste et amazighe,* Thèse pour le doctorat, Rabat, Université Mohammed V-Agdal, Faculté des sciences économiques, juridiques et sociales, 1999, P : 235-265

[9] أحمد عصيد، *أسئلة الثقافة والهوية في المغرب المعاصر*، منشورات إدكل، مطبعة بني يزناسن، الطبعة الأولى، 2002، ص: 130

والقومية، وربطها "بالشأن الوطني"[10] وبدينامية "الإصلاح الهادف إلى دمقرطة المؤسسات وتوزيع عادل لعائدات التنمية"[11]؛ فدعت لذلك إلى تجاوز الانتماءات القبلية باعتماد سياسة لغوية وثقافية وطنية وجهوية ذات طبيعة إدماجية؛ وإلى تجاوز الانتماءات العائلية محدِّداً لتولّي المناصب العليا في الدولة، باعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والمواطنات، و"عدم تمتيع عائلات معينة دون غيرها بالحق في الترقية"[12] خاصة في مجالي الجيش والدبلوماسية اللذين ظلا، إلى عهد قريب، مجالين محفوظين لعائلات أو لجهات معروفة؛ كما أنها دعت إلى "عدم المراهنة على الانتماء المشرقي كخيار حضاري وحيد"، ونادت بشكل واضح إلى "مغادرة جامعة الدول العربية التي آلت كل جهودها إلى الفشل بسبب عدم معقولية منطلقاتها ومقاصدها، وبسبب تعارض قوانينها مع مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا"[13]؛ ثمَّ رفضت بشكل صارم، وهذا من الأهمية بمكان، أي محاولة لبلقنة المغرب على أسس قومية كما تحاولُ البوليساريو أن تفعل من خلال إنشائها لكيان عروبي فوق أرض أمازيغية سمته بـ "الجمهورية العربية الصحراوية"[14].

ولأن إشكالية الهوية لها صلة وثيقة بالقيم، فقد دعت إلى بناء حداثة مغربية متجذّرة، لكنها غير منغلقة ولا تُبطلُ الإبداعات الكونية باسم خصوصيات محلية أو قومية أو دينية، وانتقدت لذلك، بقوّة، الأسس الفكرية والإيديولوجية الماضوية والإقصائية للتيارات الوطنية السلفية والقومية والإسلامية التي أفْضت مواقفُها المتزمتة "في كثير من

---

[10] نفس المرجع، ص:130

[11] عبد الله حمودي، *الحداثة والهوية، سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة*، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2015، ص: 163

[12] محمد شفيق وآخرون، *نداء "تيموزغا"*، منشورات إدكل، 2011، ص: 28

[13] نفسه، ص: 28

[14] نظراً لهذا الموقف الذي اتخذته جميعُ تيارات الحركة الأمازيغية من البوليزاريو ومن الدعوات الانفصالية لبعض الصحراويين فإن الساحة الجامعية بكل من مراكش وأكادير عرفت صراعات طلابية خطيرة أدت إلى اغتيال طلبة يُحسبون على التيار الأمازيغي.

الأحيان إلى استعمال وسائل العنف، وإلى المجابهات الدامية كما حصل في الجزائر، والعراق، وفي الحرب التي يقودها النظام السوري على الشرائح والمجموعات التي رفضت تسلُّطَه"[15].

إن الحركة الأمازيغية، باستفادتها، إذن، من الطُّروحات العلمية والأَكاديمية التي أنتجها، كما أشرنا، أنتروبولوجيون ولسانيون ومؤرخون ومنظّرون إلخ، وكذا بانخراطها في تبنّي القيم الكونية والمرجعيات الحقوقية العالمية، تكون قد ساهمت، من المنظور التعددي للغة والثقافة بالمغرب، في "مسار الانتقال نحو الديموقراطية بتكريسها لقيم النسبية والاختلاف عوض المبادئ المطلقة والأحادية التي قامت عليها الأطروحات السلفية"[16] وبرّرت بها ذلك التمييز العنيف الذي مارستهُ الدولة طيلة عقود على الثقافة الأمازيغية.

وسنلاحظ أن إصرار النخب الأمازيغية على تجاوز الثنائية التضادية التي حاولت الحركة الوطنية، بمختلف توجهاتها السلفية والليبيرالية واليسارية، تأصيلها عن "العرب" و"البربر" باستدعائها واقعة ما سُمي بـ "الظهير البربري"، وبادعائها أفضال العروبة والإسلام على الأواخر من حيث إخراجهم من ظلمات "اللاثقافة" و"اللاتدين" إلى نور الحضارة العربية-الإسلامية، وباقتراحها، في الأخير، حلاًّ مأساوياً لتجاوز هذه الثنائية يتمثل في إبادة أحد الطرفين، أو إن شئنا الدقة في استئصال ما أسماه علال الفاسي بـ "جرثومة (السياسة البربرية)"[17] التي لم تُفهم لدى الكثيرين إلا بوصفها "جرثومة الثقافة البربرية"؛ أقول، إن إصرار الحركة الأمازيغية لتجاوز هذه الثنائية قد جعلها تبلور، انطلاقاً من ثمانينيات القرن الماضي، مفاهيم مُجدِّدة عن الوطن والأمة والدولة والثقافة والهوية والتاريخ والعرق والأرض إلخ. بتركيزها، كما رأينا، على مفاهيم التعددية والمواطنة

---

[15] عبد الله حمودي، *الحداثة والهوية*، ص: 162-163

[16] أحمد عصيد، *أسئلة الثقافة والهوية في المغرب المعاصر*، ص:131

[17] علال الفاسي، *الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية والسياسة البربرية في مراكش*، عناصرها ومظاهر تطبيقها، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، 2014، ص: 58

والحرية والمساواة بين المواطنين (ـات)، وبرفضها المطلق لكل المفاهيم ذات الصبغة العرقية أو القومية أو الدينية التي تسوّغ للأفضليات استناداً إلى "الشرف" أو "العروبة" أو "الدين" أو "الأفضلية الحضارية" الخ. وهكذا فإنه اعتباراً للتحولات المتسارعة التي أصبحت تعيشُها إشكاليةُ الهوية خلال العُشرية الأخيرة، بدأت تظهرُ إلى الوجود أفكارٌ مؤسسة تتجاوز تلك الشرنقة الفكرية التي وضعتنا فيها الحركةُ الوطنية بانتصارها للعروبة ضداً على المزوغة، وبتأريخها للهجرات الشرقية دون التأريخ للأرض المغربية، وبترسيخها لوهم عدم إمكانية التعايش إلا بالقضاء على ما يشكلُ عمق الانتماء الإفريقي الوطني؛ وكما هو معروف فقد شكّل "بيان الاعتراف بأمازيغية المغرب" سنة 2000، إطاراً فكرياً وإيديولوجياً لإعادة النظر في كل هذه المفاهيم، إذ دعا البيان، لأول مرة، إلى التأريخ للأرض المغربية والمغاربية بتعدد أجناسها وأعراقها وانتماءاتها وتحولاتها، والتوقف عن التأريخ فقط للعائلات والسلالات العربية والأجنبية الحاكمة ولهجرات الغزاة والفاتحين؛ وقد تمخضت عن هذه الدعوة أن تشكل من داخل أحشاء الحركة الأمازيغية تيارٌ فكري يؤصّلُ لمفهوم "حق الانتماء إلى الأرض"[18] الذي تتلخصُ فلسفتُه، عموماً، في تجاوز التصنيفات الإتنية أو العرقية، وتبني "تصور ترابي للهوية" يأخذ بعين الاعتبار الانتماء الأرضي للإنسية المغربية وليس الانتماء العرقي أو العائلي؛ فالأساس في الانتماء، حسب هذا التصور، ليس هو الأصل الجنيالوجي أو اللغوي أو الثقافي للتركيبة السكانية، بل هو أساساً ذلك الانغراس التاريخي للمجموعة الوطنية في الأرض الأمازيغية التي استقبلت، على مدى أكثر من خمسين قرناً، مُختلف الأعراق والأجناس والثقافات واللغات والحضارات، دون أن يعنيَ ذلك أن الأرض غيّرت شيئاً من انتمائها الهوياتي أو الجغرافي أو القارّي.

[18] يتعلق الأمر هنا خصوصاً بالمرافعات التي قدمها الأستاذ محمد بودهان في جريدة تاويزا لأكثر من عقد من الزمن؛ يمكن العودة في هذا الإطار إلى هذه المرافعات في مؤلفه:

- محمد بودهان، *في الهوية الأمازيغية للمغرب*، منشورات ثاويزا، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011.

ولم تتوقف الحركة الأمازيغية عن إثارة القضايا الشائكة ذات الطبيعة الهوياتية والمتعلّقة بإشكاليات التعدد اللغوي والتنوع الثقافي والانتماء المشترك إلى أرض تحتضن جميع مواطنيها؛ بل إنها تجاوزتها لطرح إشكاليات المعتقد والحريات بمختلف أشكالها وتلويناتها واستنجدت في ذلك، لضرورة التأصيل، بالأعراف الأمازيغية وبالعادات وأشكال التنظيم الاجتماعي الموروث؛ وهكذا، فهي بعد أن خلخلت المسلمات التي كرستها الحركةُ الوطنية عن الوحدة اللغوية والثقافية، فتحت نقاشاً فكرياً عميقاً حول القضايا المتصلة بـ"الدين وحرية الاعتقاد واللغة بين القدسي والدنيوي والعنصرية وشجرات الأنساب والأراضي المنتزعة الخ"[19]. وهو أمرٌ ظل –للأسف- مسكوتاً عنه وبمنأى عن الطروحات القومية العروبية التي كرست، رغم تبني العديد من تياراتها الفكرية مرجعيات اليسار أو الأسس الفلسفية الليبرالية، لنفس المفاهيم التي أسست لها الحركة الوطنية السلفية[20] (وحدة الدين في مقابل رفض حرية الاعتقاد، قدسية اللغة العربية في مقابل دَنَسيَّة اللغة الأمازيغية، عنصرية الانتماءات المؤسسة على شجرات الأنساب الشريفة وعلى أفضلية العروبة التاريخية والثقافية، في مقابل وضاعة الأنساب "البربرية" وتشظي انتماءات (بالجمع) "البربر"، وانحطاط تاريخهم الثقافي والديني والحضاري).

ويبقى مع ذلك أن نقطة الضعف الكبيرة التي ما تزالُ الحركة تعاني منها هي أنها لم تتمكن، لحد الآن، من التأصيل فكرياً لتديُّن إسلامي مغربي يستمدُّ أسسه الفلسفية من الممارسات الثقافية الأمازيغية التي تميزت تاريخياً بهامش كبير من "اللَّبرلَة" في ممارسة المعتقد، بل والتي نجد لها امتداداً في العديد من الاجتهادات الفقهية لعلماء أمازيغ متمكنين، وفي الكثير من إنتاجاتهم الفكرية والقانونية والفقهية، وكذا في كل ما تمور به الذاكرة الجماعية من أعراف وطقوس وعادات وأشكال للتعبير الديني التي تحولت مع

---

[19] أحمد عصيد، *أسئلة الثقافة والهوية في المغرب المعاصر*، ص:131

[20] الغريبُ حقاً هو أن الكثير من الاشتراكيين والشيوعيين والقوميين الذي لم يكونوا يقيمون للدين وزناً في حياتهم اليومية والسلوكية والفكرية إلخ لم يكونوا يتورّعون عندما يتعلّق الأمرُ بمعارضة الأمازيغية بالاستشهاد بالدين والتاريخ العربي والانتماء العرقي الشريف، بل والبحث كذلك عن شجرات الأنساب القرشية والادعاء بجريان الدماء العربية في عروقهم...

الزمن إلى مؤسسات اجتماعية ساهمت بشكل عميق في تجذير قيم التضامن والتسامح والتعايش والانفتاح على الآخر. وإن محاولات التأصيل التي شرع فيها الأستاذ الحسين جهادي من خلال أعمال الترجمة التي قدّمها (ترجمة القرآن الكريم، ترجمة أحاديث نبوية، ترجمة السيرة النبوية إلخ) أو من خلال نفض الغبار عن جزء من تاريخنا الجماعي الوطني الذي هُمّش بسبب مواقف دينية متشدّدة (كتابتُه عن تاريخ البورغواطيين)، أو كذلك من خلال إعادة نشر الفقهيات الإسلامية المكتوبة باللغة الأمازيغية ("بحر الدموع" (ⴰⵙⵉⴼ ⵏ ⵉⵎⵟⵟⴰⵡⵏ) لمحمد أوزال؛ "الأربعين النووية" للمختار السوسي؛ "نور اليقين في سيرة سيد المرسلين"، للفقيه سيدي عبد الله بن علي إلخ)، تقتضي، في نظرنا، انخراط النُّخب الدينية والفكرية الأمازيغية في دينامية استعادة تراثنا الديني، وتثمين كنوزه، والبحث فيه عما يُميزُ الخصوصية المغربية وربطها بماضيها وحاضرها ومستقبلها؛ ومدعاةُ هذا الاقتضاء هنا ليس فقط الانخراط في تحصين الهوية الدينية للمغاربة، ولكن أيضاً التحلُّل، كما فعلت الكثير من الشعوب الإسلامية الأعجمية، من الفقه "الشعوبي" الذي استعادته السلفيةُ الوطنية في بُعديه القومي والإسلامي- السياسي، والعمل على خلخلة الأسس "القومية" التي تُغذّيه فكرياً، تماماً كما فعلت العديدُ من الحركات التحررية والثورية في تاريخ المغرب والمغارب عندما رفضت الإسلام الأموي أو الإسلام التركي المتسلط وتبنت، خلال فترات تاريخية مهمة، الإسلام المعتدل والعادل والمتسامح الذي لا يُميزُ بين الناس استناداً إلى اعتبارات عرقية أو مذهبية أو دينية أو ثقافية أو لغوية.

2- في المنطلقات الإيديولوجية للمقاربة الرسمية في تعريف الثقافة

نخلصُ من كل ما سبق إلى أن المقاربة الرَّسمية المنحازة إلى "الثقافة العالمة" التي تعبِّرُ عنها "اللغات العالمة" (إذا افترضنا أن هناك لغات عالِمة وأخرى غير عالمة) لم تكُن انعكاساً لحالةٍ أُنتروبولوجية محلية موروثة عن المسلّمات المعرفية الدينية والثقافية التقليدية؛ أي لم تكن كما كان عليه الأمر قبل نشوء الدولة الحديثة، حينما كانت المعرفةُ "العالمة" تتجسد أساساً في المعرفة الدينية وفي حاملتها اللغة العربية المنحصر استعمالها داخل الدائرة الضيقة لعدد ضئيل من فقهاء الدين ورجال الإدارة؛ بل كانت المقاربةُ، كما أشرنا، تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يُؤطّر فقط المفهوم الجديد عن هوية مغرب ما بعد الاستقلال، ولكن يعلن من خلاله أصحابُه، استناداً إلى مشروع سياسي محدّد، عن رفض الدولة لكل أشكال التعدد والتنوع غير العربية؛ ونظراً إلى أن هذه المقاربة التي قَدَّمَت (في سياق مركزة ثقافة الدولة / الأمة) صورةً عن مجتمع مغربي متجانس صهرتهُ العروبةُ في قومية واحدة، قد انطلقت من فلسفة "التوحيد" (القومي والسياسي) التي نظّرت لها الحركة الوطنية، بإيعازٍ من قوميي الشرق، إبان فترة الاستعمار، فإن التيار الحركي الأمازيغي، الذي لم يبدأ في التَّشكل إلا في مرحلة الستينات من القرن الماضي[21]،

[21] من المعلوم أن إشكالية الهوية لم تُطرح عند الأمازيغ إبان الفترة الاستعمارية، لكون أغلب قادتهم الكبار كانوا منهمكين في حروب المقاومة التي استنزفت الكثير من إمكانياتهم الفكرية والمادية والاقتصادية والعسكرية؛ صحيحٌ أن بعض هؤلاء القادة مثل محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي درس الأمازيغية بمدينة مليلية، كان له ارتباط روحي بانتمائه الأمازيغي وعبّر عنه في أكثر من محطة، إلا أن مشروعاً فكرياً وهوياتياً واضح المعالم لم يكن ليتشكل لديهم نظراً لاعتبارات المقاومة المشار إليها، والتي كان فيها المقاومون يعتبرون استرداد الأرض أقدس مهمة يمكن أن يقوموا بها في تلك الفترة؛ على عكس الحركة الوطنية المدينية-القومية التي اشتغلت أكثر، خلال فترة الحماية، على قضايا الهوية العربية منها على قضايا تحرير الوطن. أنظر في هذا الصدد:

قد انطلق، للاعتراض على هذه المقاربة، من فلسفة "التّنوع" التي مهّد لها الرعيلُ الأولُ من الأكاديميين الأمازيغ في مجالات العلوم الإنسانية، وعمقتها دينامية انتشار مرجعيات حقوق الإنسان الكونية التي أفضت، في النهاية، إلى تبنّي منظورات جديدة عن الهوية والأمة والانتماء والمواطنة وطبيعة الدولة الديموقراطية[22]؛ بل والتي شكلت فيها لحظةُ "ميثاق أكادير" سنة 1991 ولحظةُ "بيان الاعتراف الرّسمي بأمازيغية المغرب" سنة 2000 أجلى لحظاتها المؤسِّسة[23].

لقد كان تيار التوحيد، المتأثر بالنموذج الفرنسي اليعقوبي للدّولة وبتنظيرات القوميين والسلفيين العرب في الشرق، ينظُر إلى التنوع بوصفه تهديداً للوحدة الوطنية والقومية وإلى التعريب بوصفه مرتكزاً لإنجاز مشروع الأمة العربية الموحّدة، بل وسبيلاً إلى إعادة أَسْلمة "البربر" وإرجاعهم إلى أصولهم "النّقية" بشقيها العرقي (الأصول اليمنية) والثقافي- الديني (العروبة والإسلام)[24]؛ ولذلك كان الاختيار، بالنسبة لهم، واضحاً منذ البداية: (أ) "عدم إعطاء أي لهجة من اللهجات البربرية أي صفة رسمية"[25]؛ (ب) اعتبار "العربية بمثابة اللغة الرسمية الوحيدة"[26]، (ج) اتخاذها وحدها "لغة التعليم"[27]؛ (د) العمل

- عبد السلام خلفي، *محمد بن عبد الكريم الخطابي، الأمازيغية والحركة الوطنية*، مقال ورد في سلسلة أبحاث وأعلام عن محمد عبد الكريم الخطابي، ندوات تشرف عليها وتصدرها الدكتورة فاطمة الجامعي الحبابي، الجزء الأول، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013، ص: 247-265

[22] لا نخفي أن لهذه الفلسفة جذوراً تاريخية في الممارسات التدبيرية للأمازيغ سواء على صعيد القبائل أو على صعيد اللف الذي كان يجمع هذه القبائل في علاقتها بالسلطة المركزية؛ فتاريخياً ظل المغرب وفياً لقوانينه العرفية التي كانت تمنحُ له إمكانيات كبيرة ليزاوج بين الانتماء المحلي والاعتراف بالسلطة المركزية.

[23] "ميثاق أكادير" الصادر في غشت 1991، و "بيان بشأن الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب" الصادر سنة 2000.

[24] Gilbert Grandguillaume, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, Editions G.-P.MISONNEUVE ET LAROSE, 1983, P : 40-42

[25] هذا ما جاء في "دفتر الإصلاحات المغربية" التي تقدمت بها "كُتلة العمل الوطني" سنة 1934 إلى السلطات الاستعمارية؛ أنظر في هذا الصدد:

- محمد المكي الناصري، *فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى* (تقرير مقدم إلى المؤتمر الإسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب)، شركة بابل- الطبعة الثانية 1993، ص: 100.

[26] هذا ما جاء في المطالب التي أجمع عليها "*حزب الوحدة*" بالشمال في جمعه العام في 11 دجنبر 1937؛ أنظر في هذا الصدد:

على "التعريب الكامل العام في التعليم والإدارة والعمل والشارع"[28]، (هـ) "محاربة (كذا) كل محاولة ترمي إلى بربرة المغاربة من جديد أو إلى شلّ تيار العروبة داخلهم"[29]. هكذا، إذن، ستتبنّى الحركةُ الوطنية، بجناحيها السياسي والديني أو الثقافي، مفهوماً عن "**التوحيد**" يكرس سياسياً للدولة المركزية القائمة على لغة رسمية واحدة (لغة الأمة العربية) ويحاربُ أي محاولة لـ "بربرة" الأمازيغ الذين تحوّلت أرضُهم إلى أرض "عربية بفضل الإسلام"[30]، وجنسُهم "البربري" إلى جزءٍ من "الأمة العربية المتساكنة فيما بين لابَتَي الخليج والمحيط"[31] على حدّ تعبير علال الفاسي.

وستعتبرُ المبادئ الأربعة التي تمَّ التشريعُ لها منذ 1956، أي التعريب والتوحيد والمغربة والتعميم، أسُساً مقدّسة لاستكمال ما سُمّي بـ "الاستقلال الثقافي" ولتحقيق المَرْكَزة القومية[32]؛ كما ستُعلنُ النخبُ القومية والوطنية من خلال الوثيقة (رقم 1) الصادرة

- ر.ريزيت، *الأحزاب السياسية في المغرب*، ت. محمد ضريف وآخرين، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ط. الأولى، نونبر 1992، ص: 145.

27 علال الفاسي، *النقد الذاتي*، منشورات لجنة نشر تراث زعيم التحرير علال الفاسي- الرباط، مطبعة الدار البيضاء، ص: 345

28 يعكس هذا الموقف توجه العلماء والمثقفين المنضوين في الحركة الوطنية؛ فقد أصدروا في سبعينيات القرن الماضي بياناً أكدوا فيه مرة أخرى على الاختيارات القومية؛ أنظر في هذا الصدد:

علال الفاسي، النقد الطاتي، ص: 162

29 يُعتبر هذا الموقف امتداداً للتوجه الذي سار عليه "جزب الوحدة" بالشمال منذ 1937؛ أنظر في هذا الصدد:

- ر. ريزيت، *الأحزاب السياسية في المغرب*، ص: 145.

30 علال الفاسي، *التيارات الإيديولوجية في العالم العربي*، إعداد ومراجعة د. عبد العلي الودغيري، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 2007، ص:

31 نفسه، ص: 48

32 يمكن أن نشير، في هذا الصدد، إلى أن إشكالية التعريب قد شكلت، ما بعد الاستقلال، موضوعاً إيديولوجياً أساسياً للدولة المغربية وللنخب الوطنية العروبية. ففي سنة 1957 تشكلت "اللجنة الملكية لإصلاح التعليم" وصاغت المبادئ الأربع التي وجهت السياسة التعليمية إيديولوجياً؛ كما أنه في سنة 1964 وسنة 1970 وسنة 1980 تم تنظيم ثلاث ملتقيات وطنية بالمعمورة وافران أعادت التأكيد فيها على تبني نفس المبادئ الإيديولوجية وقدمت صيغاً لتجاوز المشاكل التي اعترضت عملية التعريب (المناهج، البرامج، ظروف العملية التعليمية إلخ). أنظر في هذا الصدد:

عن لجنة التربية والثقافة المنبثقة عن لجنة المخطّط الخماسي 1960- 1964، بشكل لا مراء فيه، عن مفهوم اللغة الواحدة والوحيدة للوطن؛ فقد جاء في الوثيقة، وبشكل رسمي، أنه "لا يمكن تصوُّر مواطنين لنفس البلد يتحدثون ويكتبون ويفكرون بلغة أجنبية أو بعدة لغات"[33]؛ فاللغة الوحيدة، في نظر اللجنة، هي وحدها التي ستضمن وحدة الفكر وتضمن وحدة الانتماء إلى الوطن؛ وقد وصل الأمر بأحد منظري القومية المغاربة المحسوبين على اليسار في السبعينات إلى الدعوة بوضوح لإماتة الأمازيغية كي تتحقق الوحدة العروبية؛ لقد جاء في أحد كتبه:

"إن عملية التعريب الشاملة يجبُ أن تستهدفَ ليس فقط تصفية اللغة الفرنسية كلغة حضارة وثقافة وتخاطب وتعامل، بل أيضاً - وهذا من الأهمية بمكان- **العمل على إماتة اللهجات المحلية البربرية منها أو العربية الدارجة**. ولن يتأتى ذلك إلا **بتركيز التعليم** وتعميمه إلى أقصى حد في **المناطق الجبلية والقروية**، **وتحريم** استعمال أية لغة أو لهجة في المدرسة والإذاعة والتلفزة غير العربية الفصحى"[34].

واعتقد اليساريُّ لذلك أن عملية التعريب هذه، بما تستلزمُه من "تصفية" و"إماتة" و"تحريم" و"شمولية" ستؤدي، من جهة، إلى استعادة "عروبتنا" المطموسة، كما ستؤدي، من جهة ثانية، إلى قيام عربية فصحى جديدة؛ يقول:

"إن عملية مثل هذه، وهي الواسعة الشاملة المبرمجة، ستقضي في أسرع وقت على مخلفات "السياسة البربرية" التي لجأ إليها المستعمر لضرب كياننا، وطمس معالم عروبتنا، كما ستعمل في نفس الوقت على الرفع من مستوى العربية

- EL GHERBI EL MOSTAFA, *AMENAGEMENT LINGUISTIQUE ET ENSEIGNEMENT DU FRANÇAIS AU MAROC, Enjeux Culturels, Linguistiques et Didactiques*, Sté. D'impression la voix de Meknès, 1993, P : 32-35

[33] المكي المروني، *الإصلاح التعليمي بالمغرب 1956-1994*، منشورات كلية الآداب- الرباط، مطبعة النجاح الجديدة –الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1996، ص: 41

[34] محمد عابد الجابري، *أضواء على مشكل التعريب بالمغرب*، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص: 146

الدارجة الحالية وإلى إدخال إصلاحات جوهرية – مع مرور الزمن- في العربية "الدارجة" ويعمل في ذات الوقت، على تبسيط الفصحى، الشيء الذي قد يؤدي في النهاية إلى قيام لغة عربية فصحى جديدة، أكثر بساطة ومرونة"[35].

ولم يتوقف الأمر عند حدود مطلب "إماتة اللهجات الأمازيغية"، والعمل على "الرفع من مستوى العربية الدارجة" التي لا تشكّلُ، في هذا السياق، إحدى "مخلفات السياسة البربرية"، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى نفي الأسس الثقافية التي ارتكزت عليها هذه اللغة؛ فلأن "السياسة التعليمية الاستعمارية" وضعت إطاراً قانونياً عاماً – في نظر هذه النخب العروبية- تجلّت بالأساس في "الظهير البربري سنة 1930"، فقد كان لزاماً الوقوف، من جهة، في وجه هذا الظهير والعمل، من جهة ثانية، على مهاجمة الأعراف الأمازيغية ومرتكزاتها الثقافية واعتبارها إرثاً جاهلياً يتنافى بشكل كلي مع شريعة الإسلام[36]؛ بل والأنكى من ذلك أن منظِّراً سلفياً كبيراً مثل علال الفاسي سيرفض، على الإطلاق، الاعتراف حتى بوجود شيء اسمهُ الجماعات العُرفية؛ يقول في أحد مؤلفاته:

"إن الحماية هي التي خلقت وأسست الجماعات العرفية التي لم يكن لها وجود من قبل"[37].

وبهذا سيكون قد أنكر، بكل بساطة، واقعاً سوسيولوجيا وثقافياً وتاريخياً عريقاً دُبِّجت فيه المئات من الدراسات، وليؤكد لنا، في الأخير، على غرار من دعا إلى "إماتة الأمازيغية"، أن القضية إنما هي "قضية حرب قاسية يعلنها الاستعمار على الإسلام والثقافة الإسلامية واللغة العربية في مراكش"[38].

---

[35] نفس المرجع، ص: 146-147

[36] علال الفاسي، *الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية والسياسة البربرية في مراكش، عناصرها ومظاهر تطبيقها*، ص: 71

[37] نفس المرجع، ص: 69

[38] نفس المرجع، ص: 78

وللأسف فإن هذا التوجه (الإماتة، التصفية، الإنكار إلخ) هو ما ظلّ مبثوثاً، إلى اليوم، في الكتب المدرسية، والادعاء الدائم أن الظهير المعلوم الذي تم إصداره سنة 1930 لم يكن تعبيراً عن واقع سوسيولوجي وقانوني قائم، بل كان فقط تعبيراً "عن رغبة فرنسا في إنشاء قضاء عرفي أمازيغي مستقل عن القضاء المغربي الإسلامي"[39]؛ ومهما يكن من أمر فإنه للتكفير عن هذه "الخطيئة" الاستعمارية، كان لا مناص من التنكُّر للثقافة واللغة الأمازيغيتين بـ "التعريب الكامل العام"؛ إذ كما جاء في البيان الذي وقعه علماء ومثقفو المغرب في السبعينات، بإيعاز من حزب الاستقلال، حول **"سياسة التعليم والغزو اللغوي والاستعماري للمغرب العربي"**، نقرأ ما يلي:

"إن التعريب الكامل العام في التعليم والإدارة والعمل والشارع، هو مطلب قومي أجمعت عليه الأمةُ منذ الاستقلال، وهو مبدأ لا يتعارض بحال من الأحوال، مع دراسة اللغات الأجنبية الحية كلغات، وإنما يؤكد فقط رغبة الشعب المغربي في المحافظة على مقومات الشخصية الوطنية، ومن المعلوم أنه لا يمكن لهذه الشخصية أن تنمو وتزدهر إلا في إطار اللغة القومية، ولا يمكن للتعليم أن يصبح شعبياً وديموقراطياً ومزدهراً إلا باللغة القومية»[40].

[39] محمد منيب، *الظهير البربري في الكتاب المدرسي*، منشورات إدكل، 2010، ص: 35

[40] بيان من علماء ومثقفي المغرب حول سياسة التعليم والغزو اللغوي والاستعماري للمغرب العربي، وثيقة البيان وردت في مجلة عالم التربية، تعريب التعليم والمحيط، العدد الرابع، خريف 1966، ص: 162

وحتى يتحقق ذلك فإن المطلوب، كما جاء في بيان "**المطالب النهائية التي قدمتها الأمة المغربية إلى سلطانها**"، ليس هو فقط "احترام اللغة العربية لغة البلاد الدينية والإدارات كلها بالإيالات الشريفة، وكذلك سائر المحاكم"[41]، بل أيضاً، وهذا من الأهمية بمكان، "**عدم إعطاء أي لهجة من اللهجات البربرية أي صفة رسمية، ومن ذلك عدم كتابتها بالحروف اللاتينية**»[42].

لقد تجذرت هذه المواقف السلبية من الأمازيغية وشكلت طيلة العقود الستة الماضية مرتكز الإيديولوجية الوطنية التي أنتجت، كما أشرنا، ما يُسمى في أدبيات الوطنيين بالمبادئ الأربعة؛ ويمكن أن نُسجل هنا إلى أنه إلى جانب انخراط الدولة في محاولات للتعريب جدية سنوات 1957 (تعريب النظام التربوي) و1960 (إنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب) و1972 و1982 (تعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية والمواد العلمية)، كان هناك تأكيدٌ دائم على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة في دساتير 1962 و 1970 و 1972 و 1992 و 1996؛ غير أنه نتيجة للانتكاسات أو المآزق التي عرفها مشروع التعريب، في مجال التعليم خاصة[43]، ونظراً إلى الأضرار العميقة التي لحقت بالثقافة الأمازيغية بعد سنوات من اعتماد هذه السياسة، ستنتبهُ "الانتلجنسيا" الأمازيغية متأخرةً إلى أن هذا التعريب لم يُعتمد أبداً باعتباره سياسة لتصفية اللغة الاستعمارية وثقافتها، بل اعتُمدَ سياسة موجّهة بالأساس إلى الفئات الهشة من أبناء الشعب، وأما أبناء المُعرِّبين من الوطنيين المتحكِّمين في دواليب السلطة فإنهم واصلوا إرسال أبنائهم إلى مدارس البعثات الفرنسية ومؤخراً إلى مدارس البعثات الأمريكية

---

[41] محمد المكي الناصري، «*فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى*»، ص: 100.

[42] نفس المرجع والصفحة.

[43] أنظر هذه المآزق في:

- محمد عابد الجابري، *مشكل التعليم بالمغرب*، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص: 121-138

والبريطانية وجامعاتها[44] إلخ، لقد انتبهوا متأخرين إلى أن كل الخطابات "الوطنية" التي أكدت على ضرورة استكمال "الاستقلال الثقافي" بفرض اللغة العربية وإحلالها مكان اللغة الفرنسية لم تكن، في الواقع، إلا تبريرات لإحلال العربية مكان اللغة الأمازيغية وتعزيز مكانة الفرنسية التي سيصبح لها شأن أعظم مما كان عليه في فترة الاستعمار؛ لقد أحسّ الأمازيغيُّ، (والأمازيغيُّ المثقف[45] بالدرجة الأولى)، أن سياسة التعريب قد وُجّهت ضدّ لغته وثقافته (بل وضدَّ إمكانيات الترقّي السياسي داخل أجهزة الدولة ودواليب اتخاذ القرار) ولم تُوجَّه أبداً ضدّ لغة الاستعمار وثقافته كما تمَّ ادعاءُ ذلك[46]؛ ولاحظ كيف أن الفرنسية ستصبحُ أكثر انتشاراً وتأثيراً وحضوراً بالمؤسسات التعليمية من الروض إلى التعليم العالي؛ ولاحظ كيف سيتزاحم أبناءُ الوطنيين على أبواب مدارس البعثات الأجنبية، وكيف أن لغته وثقافته هما الوحيدتان اللتان سيتم تهميشُهما إلى درجة الإقدام، سنة 1956، أي مباشرة بعد الاستقلال، على إغلاق المعهد الأمازيغي الوحيد الذي أنشأه المستعمر بالرباط سنة 1914 وتحويله إلى كلية للآداب والعلوم الإنسانية؛ وإذا كان هذا الإحساس ولّد، على مدار عقود، إحباطات عميقة ولّدت بدورها انتقادات للسلطة كانت تصْدُر أحياناً بشكل متقطع عن مثقفين وأكاديميين وجمعويين، نظراً للقمع المسلّط

---

[44] إذا كان منظرو الحركة الوطنية قد أرسلوا أبناءهم وبناتهم إلى البعثات الفرنسية بالدرجة الأولى، فإن التيارات الإسلامية الحالية لم تخرج بدورها عن هذه القاعدة ؛ فهي أيضاً ترسل أبناءها وبناتها إلى مدارس البعثات الفرنسية والأمريكية إلخ؛ بل ولم يشذ عن هذه القاعدة القيادات الكبرى للإسلاميين.

[45] الملاحظ أن أكثر المدافعين عن الأمازيغية بالمغرب هم من أكثر المتظلعين في اللغة العربية وثقافتها، فأغلبية هؤلاء لهم تكوين جيد فيها إلى جانب اللغات الأجنبية، وذلك أمثال: محمد شفيق ومحمد بودهان وأحمد عصيد ومحمد الشامي وأحمد أرحموش وأحمد الدغرني وآيت باحسين ورشيد الحاحي إلخ. بل إنه حتى الذين تكونوا في اللغات الأجنبية أمثال قاضي قدور وأحمد بوكوس ومرزوق الورياشي والحسين المجاهد إلخ. نجد لهم معرفة جيدةً في اللغة العربية ويكتبون بها بسلاسة إلخ.

[46] يرى محمد شفيق أن خطابات الحركة الوطنية عن استكمال المغرب للاستقلال الثقافي كانت موجهة ضد الأمازيغية وليس ضد الفرنسية؛ فبالنسبة إليه أن هذا الموقف كان يتوخى عملياً ""طمس الامازيغية في النسق الحضاري المغربي، وجعل اللغة الأمازيغية منبوذة لا يُهتم بها حتى على صعيد الدراسات النظرية كما هو معمول به في كبريات الجامعات العالمية". أنظر في هذا الصدد:

- محمد شفيق، *لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من الأمازيغيين*، دار الكلام للنشر والتوزيع، 1989، ص: 95.

عليهم آنذاك[47]، فإن سنة 1991 ستكون حاسمة، بشكل كبير، في تاريخ الحركة الثقافية الأمازيغية؛ ذلك لأنها ستُصدر، كما أشرنا، أول ميثاق[48] فكري وإيديولوجي في تاريخها تعلن فيه عن تصورها لمفهوم "الوحدة"، حيث ستؤكد فيه على تصور جديد للهوية لخّصته في مقولة "الوحدة في التنوع"، متجاوزة بذلك مفهوم "التوحيد" الإقصائي الذي اعتبرته، آنذاك، شكلاً من أشكال "التأحيد" الذي أسست له القومية البعثية في الشرق لشرعنة الاستبداد ونفي الآخر. وبهذا ستنخرطُ الحركة الأمازيغية بمختلف أطيافها، منذ ذلك التاريخ، في الدفاع عن هوية مغربية تعدّدية منفتحة وتتكون من جميع الروافد الحضارية التي أغنتها تاريخياً، سواء تعلق الأمر بالبعد الإسلامي – العربي أو بالبعد

[47] لم يكن في الإمكان المطالبة جهراً بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية؛ ذلك لأنها كانت تدخلُ في خانة المطالب التي تُعتبرُ عنصرية وإثنية واستعمارية؛ وهي نعوت ووجهت بها، مثلاً، انتفاضات 1956 بالأطلس المتوسط وانتفاضات الريف سنة 1958؛ كما استُعملت أيضاً في المناوشات الانتخابية والسياسية بين الأحزاب التي كانت تعتبرُ نفسها تقدمية وقومية وعربية وبين حزب الحركة الشعبية الذي كان يُعتبرُ "حزباً بربرياً"؛ ومنذ ثمانينات القرن الماضي، أي عندما بدأ بعضُ المثقفين الأمازيغ يطرحون الإشكالية اللغوية والثقافية بالمغرب على الرأي العام، ويخرجون بها من أبراجها الأكاديمية، كما فعل المرحوم علي صدقي أزايكو وحسن إيد بلقاسم وأوزين أحرضان ومحمد شفيق إلخ. نزلت عليهم عصا السلطة، فمنهم من سُجن (أزايكو وإيد بلقاسم) ومنهم من تمّ توقيف مجلته التي كان يُعبر فيها عن مواقفه (أوزين) ومنهم من استُبعد من وظيفته (محمد شفيق) إلخ. بل ويذكر إبراهيم أخياط في كتابه "النهضة الأمازيغية كما عشتُ ميلادها وتطورها" أنه هو نفسُه تعرّض لمحاولة اغتيال تماماً كما وقع ذلك لبوجمعة الهباز الذي لم يظهر له أي أثر إلى اليوم، حسب ما ورد في كتاب سعيد باجي، "مختطف بدون عنوان".

وللأسف فإن نعت "العرقية" ظلت الصفة الراسخة إلى اليوم في أذهان الكثير من النخب الفكرية والصحفية والسياسية المحسوبة على التيارات القومية والوطنية؛ إذ كلما طالبت الجماعات الأمازيغية بحقوقها اللغوية والثقافية كلما استُلَّ سيف "العرقية" وأحياناً "العنصرية" و"الانفصال"؛ ويمكن اعتبار الريف إحدى المناطق الأكثر اتهاماً بهذه الصفة؛ ففي السنة الأخيرة وموازاة مع أحداث الحراك بالمنطقة إثر حادث مقتل محسن فكري استُلّت جميعُ أنواع الصفات المتهمة للريفيين بكونهم "عرقيين" و"انفصاليين" ويشتغلون لحساب أجندات خارجية. وقد نُشر هذا الكلام على الملأ في الجرائد اليومية وفي الوسائط الاجتماعية للتواصل الأكثر انتشاراً، بل إن الأغلبية الحكومية نفسها لم تتردد بأحزابها في نعت الحراك بتهمة الانفصال قبل أن تتراجع عن ذالك.

- أنظر على التوالي:
- إبراهيم أخياط، *النهضة الأمازيغية كما عشتُ ميلادها وتطورها*، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، الطبعة الأولى، 2012، ص: 127
- سعيد باجي، *مختطف بدون عنوان*، مطبوعات إيدكل، 2006.

[48] يتعلق الأمر بـ "*ميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب*"، المشار إليه، والذي صدر في 5 غشت 1991؛

المتوسطي أو كذلك بالأبعاد الكونية التي أصبحنا نشكل جزءاً منها[49]؛ مع التأكيد، بطبيعة الحال، على "المزوغة" بوصفها الكيان أو الوعاء الحضاري الأصلي الذي تفاعلت معه كل هذه الروافد منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين قرنا على الأقل[50].

[49] في سنة 2000 ستصدر الفعاليات الأمازيغية على الصعيد الوطني ما سُمي في حينه بـ "البيان من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب"؛ حيث سيشكل هذا البيان مناسبة لتجاوز الموقف المحتشم الذي عبر عنه "ميثاق أكادير" بوقوفه فقط عند مطلب دسترة اللغة الأمازيغية بوصفها لغة وطنية، لكي يؤكد على مطلب دسترتها لغة رسمية؛ بل وليؤكد على مطالب أخرى منها: معيرة اللغة الأمازيغية، وإدراجها في جميع مؤسسات الدولة، وإعادة قراءة التاريخ المغربي، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في المناطق الأمازيغية التي تعرضت للتهميش.

[50] تؤكد الدراسات الأركيولوجية أن تاريخ الأمازيغ يعود على الأقل إلى أكثر من 50 قرناً؛ وقد اعتمدنا هنا اللمحة التاريخية التي أبرز بعض معالمها محمد شفيق في مؤلفه المشهور عن تاريخ شمال إفريقيا.

3- في تحوّل المشهد اللساني والثقافي المغربي وتشكل ملامح "التأحيد" الهوياتي

لم يكن لمفْهوم "التأحيد" الهوياتي المغربي أن يتطور، كما هو معلوم، خارج الرهانات السياسية والإيديولوجية التي كان يمورُ بها المشرق "العربي"؛ فالوحدة التي نظّر لها القوميون المسيحيون[51] ابتداءً من القرن الثامن عشر في صراعهم ضدّ الإمبراطورية العثمانية المريضة، سوف يتلقفُها زُعماءُ الإصلاح الدّيني والقومي العربي، أمثال شكيب أرسلان، لينقلوها إلى النخب الوطنية والسلفية المغاربية، ولتتحول، في الأخير، إلى مرادف للتماهي الكلي في عروبة قومية لا تتبنّى فقط مواقف المواجهة ضدّ ما سُميَ بـ "سياسة التتريك" أو "الحكم الإقطاعي التركي"[52]، كما كانت تقول بذلك القومية اليسارية، بل ولتتبنّى أيضاً مواقف الرّفض لكل العناصر الثقافية واللسانية والتاريخية المحلية[53]؛ وهكذا، فباسم وحدة وطنية تُنسبُ للعروبة تارة، وباسم الوقوف في وجه الظهير[54] الذي صدر في 16 مايو 1930 تارة أخرى، ستبرز ما سُمّي في حينه بـ "كتلة العمل الوطني"، التي كان همّها الأساسي هو الوقوف الحاسم في وجه أعراف الأمازيغ

---

[51] د. قاسم سارة، *التعريب جهود وآفاق*، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص: 44-203.

[52] محمد عابد الجابري، *مشكل التعليم في المغرب*، مرجع مذكور، ص: 13

[53] أحمد عصيد، *سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب*، بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب، منشورات المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، منشورات إدكل (IDGL)، الرباط، 2009، ص: 12-24

[54] يذهب محمد شفيق إلى أن حكاية ما يُسمى بالظهير البربري لم يكن يُستعرضُ إلا لإرهاب الأمازيغ أساساً. يقول في هذا الصدد: " التذكيرُ بـ"الظهير البربري" موجّهٌ للأمازيغيين، أي للمغاربة الناطقين بالأمازيغية، ويُوجّهُ إليهم بلهجة قويّة يُراد منها أن تبُثَّ في النفوس إرهاباً فكرياً باسم الوطنية المغربية المختزلة لتاريخ المغرب في الحقبة القصيرة الممتدة من سنة 1930 إلى سنة 1955".

أنظر :

- محمد شفيق، *الأمازيغية والمسألة الثقافية بالمغرب*، ورد في مجلة آفاق، العدد 1 / 1992، ص: 95-96

وأشكالهم الثقافية ولتؤكد، من خلال ذلك، على انتمائهم العربي – الإسلامي[55]. يقول عبد الكريم غلاب عن مشروع التعريب الذي باشرهُ هؤلاء الوطنيون إبان الفترة الاستعمارية:

" لم يقتصر العمل على التعريب التقليدي المدرسي، وإنما كانت هذه المدارس خلايا لتكوين المواطن الجديد المرتبط بالعروبة والإسلام فكرياً وعملياً، عن طريق تدعيم روح الأصالة في فكره، ولوضع المثل العربي أمامه في الفكر بتقديم نماذج من المثقفين والمفكرين والأدباء العرب، من العراق وسوريا ولبنان ومصر، وربطه مع الإنتاج الفكري والأدبي"[56].

ولأن التعريب لم يكن واقعة لسانية فحسب، بل كان، كما يقول أحمد عصيد، "يتعلق أيضاً بإدماج المجتمع في بنية ثقافية موحدة، فقد حرص دعاة التعريب على صياغة برامج تعليمية تجعل الشخصية العربية قطب الإنسانية، وتجعل من الشرق منبعاً لكل القيم"[57]؛ وللأسف فقد تناسى الوطنيون المغاربة، في حمأة قيام الدول القومية العربية، أن العناصر المحلية هي ما شكّل، على امتداد قرون طويلة، صمّام أمان في مواجهة الهيمنة السياسية والعسكرية الأجنبية (والتي منها الأموية والعباسية والتركية إلخ)، وأنها هي نفس العناصر التي حافظت حديثاً على سيادة واستقلال المغرب ومنحتْه مناعة ثقافية وسياسية حمَتْه من التدخلات الاستعمارية وشكّلت خلفية صلبة للمقاومة وللوقوف في وجه التدخلات الناصرية والبعثية التي توخت القضاء على الخصوصية المغربية وبناء ما كانوا يسمونه بالوحدة العربية الشاملة؛ ولكن بما أن مشْروع التوحيد القومي كان يتوخّى أصلاً محْو هذه المناعة بتغييب الثقافة الأصلية وتقديم النموذج الشرقي المتجلي أساساً في أمثال

[55] عبد الكريم غلاب، *قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي*، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2005، ص: 337.

[56] عبد الكريم غلاب، *من اللغة إلى الفكر*، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 1993، ص: 111

[57] أحمد عصيد، *الأمازيغية في خطاب الإسلام السياسي*، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1998، ص: 105

أولئك المثقفين والمفكرين والأدباء العرب القوميين من العراق وسوريا ولبنان ومصر، تمهيداً للانبطاح أمام سيادة هذا النموذج الحضارية بمختلف تجلياتها اللغوية والدينية والسياسية، فإن عناصر الانتماء الوطني لم تكن لتتحدَّد، من المنظور الإيديولوجي للوطنيين، إلا من خلال تأكيد الجميع على ما يلي:

- **أولاً:** عروبة بشرية (أو عرقية) تحققت، "تاريخياً"، في نظرهم، منذ أن هاجر "البربر" الذين هم "عربٌ قدامى" و"أعرق في العروبة من ربيعة ومضر"[58]، من اليمن أو من فلسطين، عن طريق باب المندب، إلى منطقة شمال إفريقيا "الخالية" وهو أمرٌ ظلّت ترسخه، على مدى عقود، كل المنظومات الدينية والإعلامية والتربوية والثقافية التابعة لأجهزة الدولة ولأحزاب الوطنيين والقوميين ومنظماتهم واتحاداتهم الثقافية[59].

- **ثانياً:** عروبة دينية تحققت بفعل أسلمة "البربر" منذ الفتوحات الإسلامية، والتأكيد الرسمي على ربط ظهور الدولة المغربية بوصول العرب إلى المغرب، منذ 12 قرناً، وبعد "تنازل"[60] الأمازيغي عبد الحميد الأوربي عن السلطة بشكل نهائي وأبدي للعربي الشريف إدريس بن عبد الله الهارب من بطش العباسيين.

---

[58] الحسن السايح، *الحضارة المغربية، البداية والاستمرار*، الجزء الأول، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 2000، ص: 86

[59] الغريب في هذا الادعاء الإيديولوجي هو أنه في الوقت الذي يؤكد فيه هؤلاء الوطنيون على هذه العروبة البشرية أو العرقية التي تحققت تاريخياً في عهود بائدة، نراهم يرفضون التأريخ للمغرب منذ هذه الفترة البعيدة، بل ولا يبدأون في التأريخ له إلا بوصول فلول الفاتحين وبعدها إدريس الأول إلى مدينة وليلي حوالي سنة 172 هـ/ 788م.

[60] يتحدّثُ مؤرخو الحركة الوطنية عن تنازل عبد الحميد الأوربي عن السلطة لصالح إدريس الأول، ولكنهم لا يتحدثون عن كيفية هذا التنازل وما تلاه من قتل لعبد الحميد ولا عن الكيفية التي تمَّ فيها استقدام العناصر القبلية العربية من القيروان والأندلس الموالية لإدريس. والغريب في الأمر هو أنه في الوقت الذي تمَّ فيه التركيز على هذه الإمارة التي لم تستمر أكثر من قرن ونصف، بل والتي لم يكن نفوذها يشمل إلا قبائل محددة في كل من منطقتي وليلي وفاس والنواحي، تمّ السكوت عن الإمارات والدول والإمبراطوريات الأمازيغية التي نشأت قبل الإسلام كالدولة المورية أو التي نشأت في المراحل المتأخرة بعد انتشار الإسلام بوصفها إمارات ودولاً مؤسسة، إلخ.

- **ثالثاً:** عروبة لغوية وثقافية تحققت مع التخلي النهائي "للبربر" عن لغتهم وثقافتهم وتبنّيهم للغة القرآن التي أصبحت اللغة الرسمية الوحيدة للدّولة المغربية العربية الشريفة، وبعودتهم إلى "أصولهم" الثقافية العربية الأولى التي هي الأصول الصحيحة والمُعترَفُ بها وحدها دون غيرها.

- **رابعاً:** مرجعية سياسية تحددت في التأكيد على انتماء المغرب إلى "العالم العربي" و"الوطن العربي" وإلى "الجامعة العربية" وتبنيه لكل القضايا العربية واعتباره لها قضايا وطنية، إلى درجة الانخراط في حروب عسكرية بالشرق وتحوُّل أرضه إلى مركز لأهم المؤتمرات العربية التي لا تُعالج إلا القضايا المصيرية للمشارقة[61].

- **خامساً:** عروبة جغرافية تحددت في فصل شمال إفريقيا عن قارتها وجعلها جزءاً لا يتجزأ من جغرافيا القارة الأسيوية[62].

وفي المقابل سيتمّ اعتبارُ كل عناصر الانتماء الأمازيغي بمثابة انزياح خاطئ عن الانتماء الأصْل أو شكلاً من أشكال التّخلف والعنْصرية أو نتاجاً استعمارياً خلقتهُ ظروف استصدار ما سُمّي بـ "الظهير البربري" السيء الذكر؛ كما أن كل عناية بهذه العناصر، لغة وثقافة، اعتُبرَ تهديداً للوحدة الوطنية والقومية، وفي أقصى الحالات ردّة عن القيم الإسلامية؛ ولم يسْلَم من هذه الأوصاف/ المواقف حتى أولئك السلاطين

[61] الملاحظ على هذه المؤتمرات أنها لم تعالج ولو مرة واحدة قضايا الوحدة الوطنية ولم تعبر ولو حتى بموقف تضامني مع المغرب في قضية تصفية الاستعمار الإسباني من الأراضي المغربية (سبتة ومليلية). بل والأدهى من ذلك أن الأنظمة القومية العربية، على غرار الجزائر وليبيا ومصر الناصرية وسوريا إلخ. انخرطت في حملة عدائية ضد الوحدة الوطنية المغربية واتخذت مواقف عدوانية ومناوئة لها.

[62] بفعل التأكيد المستمر على انتماء المغرب إلى العالم العربي والجامعة العربية؛ وبفعل ترسيخ هذا الانتماء عن طريق المدرسة والإعلام أصبحَ المغربي ينسى اليوم أنه ينتمي إلى قارة اسمها "إفريقيا"؛ وهو ما جعلَه يماهي، تماماً كما تفعل وسائل الإعلام، لحد الآن، بين الإفريقي وسكان إفريقيا جنوب الدول المغاربية؛ إذ أن إعلامنا، طيلة أكثر من خمسين سنة، لم يكن يتركُ أي مناسبة لكي يُقدم أخباراً وربورتاجات عن "الأفارقة" الذين يعيشون أوضاع مأساوية، في الوقت الذي يتمُّ فيه الحديث عن المغاربة والجزائريين والتونسيين والليبيين إلخ. بوصفهم عرباً ويشكلون جزءاً من الأمة العربية التي تمتد من الخليج إلى المحيط.

الأمازيغ الذين بصموا تاريخ المغرب الإسلامي؛ وذلك من أمثال ابن تومرت مؤسس الدولة الموحدية أو أولئك السلاطين والأمراء الذين أسسوا دولاً أمازيغية كالدولة البورغواطية والدولة المرابطية؛ فقد تمت مؤاخذتهم جميعاً على اهتمامهم "الزائد باللغة البربرية"[63] وعلى "عدم نسيانهم" لها[64]؛ بل واعتبروا ذلك "من الأغلاط الفادحة، والأخطاء الفاحشة"[65] كما قال عبد الله كنون؛ وسواء تعلّق الأمرُ بالتيارات التي تبنّت قيم التحرر الاشتراكي أو القومي أو الإسلامي[66]، فإن الكُل كان ينظُر إلى الهوية المغربية بوصفها هوية عربية – إسلامية؛ ولذلك مارست دولةُ الاستقلال هذه الهوية بعُنف مؤسساتي وبنَفَسٍ تنافسي كبير مع الدول "العربية" الحقيقية، هاجسها في ذلك التزلف لتبين لها مدى انغراسها في تربة العروبة، وغايتها التخلّص مما يشينُ صفاء هذه العروبة من "جاهلية"[67] "البربر" "المتخلفة"[68]؛ وكما سنرى، فإن هذه السياسة ستؤدي إلى

---

[63] عبد الله كنون، *النبوغ المغربي في الأدب العربي*، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثالثة، 1975، ص: 123

[64] لا يمكن أن نفهم، مثلاً، ذلك الإزراء وتلك الإهانة التي يتعرضُ لها، إلى اليوم، ضريحُ يوسف بن تاشفين في مغرب الاستقلال إلا لكون هذا السلطان الأمازيغي لم يكن عربياً شريفاً ولم يُتقن يوماً اللغة العربية؛ ولذلك فإنه في الوقت الذي يتم فيه الاهتمام بأضرحة الشرفاء والذين ينتسبون إلى الأرومة العربية كضريح المعتمد ابن عباد الذي تحول إلى جنة فوق الأرض وتُنظم من أجله وحوله المؤتمرات الأدبية والفكرية؛ في هذا الوقت بالضبط سيتحول ضريح يوسف بن تاشفين مؤسس أكبر إمبراطورية في شمال إفريقيا والأندلس إلى ملاذ للسكارى ولمن يريدُ أن يقضي حاجته الطبيعية. ولا يختلف التعامل الاحتقاري ليوسف بن تاشفين عن التعامل الذي تعاملت وتتعامل به السلطات الجزائرية مع قصر الملكين أكسيل (المعروف بكسيلة) وداميا (المعروفة بالكاهنة) بمنطقة تهودا البعيدة عن مدينة بسكرا بحوالي 15 كلمتراً؛ إذ في الوقت الذي تركت فيه السلطات الجزائرية هذا القصر لعوائد الزمن وللتخريب المتعمد، عمدت إلى ضريح عقبة بن نافع، الذي يبعد عن القصر بحوالي 10 كلمترات، وحولته إلى أكبر مسجد ومدرسة، بل وإلى مزار مقدس يأتيه الحجاج من كل فج عميق.

[65] عبد الله كنون، *النبوغ المغربي في الأدب العربي*، ص: 124

[66] يقول الأستاذ الودغيري في هذا الصدد: «وهو (أي علال الفاسي) في هذه الفكرة الأساسية يجد نفسه في انسجام تام مع فئة المسلمين، لأن المسلمين من دعاة التشبث بلغة القرآن التي توحِّدهم، وفي توافق مع القوميين عرباً كانوا أم غير عرب، لأن جميع القوميين يدعون لوحدة اللغة القومية، ويبرزون قيمتها في الحفاظ على كيان المجتمع، كما يجد نفسه أخيراً مع جماعة الشيوعيين الماركسيين لأنهم أيضاً من أصحاب الفكرة ودعاتها. كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة، إذن، كان ينظر إلى اللغة الوطنية تلك النظرة التي تبناها علال الفاسي وحمل لواءها في المغرب بحماس شديد»

أنظر في هذا الصدد: عبد العلي الودغيري، *في الثقافة والهوية*، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، ط. الأولى 1995، ص: 15.

[67] هناك مفارقةٌ عجيبة في الفكر الوطني؛ إذ في الوقت الذي كانت توصفُ فترة ما قبل الإسلام في الجزيرة العربية بالفترة الجاهلية، كان الوطنيون يحتفون بشعر المرحلة وبأخبارها وأنسابها وثقافتها، بل ويدرّسونها منذ المرحلة الابتدائية إلى التعليم

أضرار خطيرة، ليس فقط على مستوى تعامل أجهزة الدولة مع المناطق الأمازيغية التي أصبحت من أكثر المناطق تهميشاً على المستوى الاقتصادي[69]، ولكن أيضاً على مستوى الدينامية الثقافية واللسانية للمغاربة؛ إذ نتيجة لعقود من التّعامل الإقصائي والحاطّ وغير المتوازن مع مكونات الهوية الوطنية ستعرفُ هذه الأخيرة ديناميتين غير متكافئتين يمكن إبرازُ بعض معالمهما فيما يلي:

3-1 الدينامية اللسانية والثقافية المغربية

3-1-1 الدينامية اللسانية العربية

- **تشكُّل نموذج لساني عامّي عبر- وطني:** إذ نتيجة للسياسة اللسانية المنهجة التي اعتُمدت من طرف الدولة المغربية منذ الاستقلال، سيعرف المشهد اللساني العربي دينامية داخلية بين مستويات اللغة العربية؛ فبسبب تعميم العربية الفصيحة في المنظومة التربوية وإدراجها مع مكوناتها العامية في الإعلام وفي مختلف المؤسسات الرسمية، سيتم "تثوير" الواقع اللساني المغربي وستنطلق دينامية جديدة كان من

العالي؛ وأما حينما يتعلق الأمرُ بفترة ما قبل الإسلام الأمازيغية، فإنهم يعرضون عنها، ويعتبرون أي اهتمام بها يدخل في إطار الفتنة والخيانة والعودة إلى عصر الوثنية.

[68] نعترف أن تحولات مهمة أصبحت تحدث في عقلية الوطنيين بفعل تأثير الحركة الأمازيغية؛ ويمكن أن نشير، في هذا الصدد، إلى عبد الكريم غلاب الذي بالرغم من محاولته تبرير سياسة الوطنيين تجاه اللغة الأمازيغية وثقافتها، إلا أنه مع ذلك تقدم سنة 1993 بأفكار متقدمة في ذلك الوقت والتي منها تدريس اللغة الأمازيغية لكل المغاربة بوصفها لغة ثانية، وجعلها لغة وطنية، مع الإشارة إلى كونها لا يجب أن "تغني عن العربية ولا تكون بديلاً لها".

أنظر في هذا الصدد كتابه المذكور: *من اللغة إلى الفكر*، ص: 60

[69] يعترف محمد عابد الجابري، أحد العروبيين الداعين إلى "العمل على إماتة اللهجات المحلية البربرية"، أن المناطق الأمازيغية، غداة الاستقلال، وجدت نفسها "غير داخلة في الحساب". أنظر:

- محمد عابد الجابري، *مشكل التعليم بالمغرب*، (مرجع مذكور)، ص: 34 وص: 146

نتائجها "توحيد[70]" اللهجات العربية المغربية (أو الرفع من مستواها كما عبّر عن ذلك الجابري)، من جهة، وتقريبها من اللغة العربية الفصيحة، من جهة ثانية[71]. وكما يذهب إلى ذلك عبد القادر الفاسي الفهري فـ" قد ساهم التعريب في تقوية **عناصر البيئيّة اللغوية بالمغرب**، بناءً على المتَّصل اللغوي بين لغة المدرسة الفصيحة والدارجة المغربية، واللغة الوسيطة المُتَداولة بين المُثقَّفين والمتمدرسين"[72]. وحسب عبد العلي الودغيري فإن "اتساع مجال التعليم وامتداد شبكة الطرق وتعميم الإذاعة والتّلفزة والصحافة المكتوبة ووسائل النقل السريع، كان لذلك كله أثرُه الكبير في التقريب بين اللهجات"[73]. وهكذا، فبعد أن كانت هذه اللهجات، إلى حدود القرن التاسع عشر، لا تحقّق تواصلاً كاملاً، بين مكونات الشعب المغربي بسبب العُزلة التاريخية للجهات والقبائل، وبحكم تجذُّر انتشار الأمازيغية بفروعها على الصعيد الوطني، ستتمكّن (أي هذه اللهجات)، بفعل الماكينة التعليمية والإعلامية والإدارية العنيفة والكثيفة، من بناء نموذج لساني مغربي-عربي (دارج)، (مركزه الرباط والدار

[70] نقصد بالتوحيد هنا ردم المسافات المتباعدة بين مستويات الدوارج العربية والتي يمكن التمييز فيها بين دوارج المناطق البدوية، ودوارج المناطق الحضرية، ودوارج الصحراء، ودوارج المتعلمين والفقهاء الذين كانوا يحيلون على عربية الدين أساساً. إن هذه المسافات كانت إلى حدود بدايات القرن الماضي أكثر عمقاً بدون شك، لكنها مع الاستقلال أخذت في التضاؤل، وهذا بالرغم من عدم امحائها كلياً؛ إذ لحد الآن ما زلنا قادرين على التمييز بين اللكنة الشمالية واللكنة الصحراوية واللكنة الفاسية إلخ. لكن الأكيد أيضاً هو أن الماكينة التعليمية والإعلامية قد فعلت فعلها في إنتاج عربية مغربية عبر-وطنية.

[71] يُمكن ملاحظة هذا النوع من الدينامية اللسانية في العديد من بلدان العالم، منها، مثلاً، إفريقيا الفرنكفونية؛ ففبفعل تدريس اللغة الفرنسية وفرضها في الإعلام تشكلت فرنسية دارجة أو شعبية كانت نتيجة للتفاعل بين الفرنسية واللغات المحلية؛ أنظر في هذا الصدد:

- Camille Roger Abolou, *Dynamiques des français populaire africains* : état des faits, état de la recherche et prospective, in :
  http://www.linguistiquefrancaise.org/articles/cmlf/pdf/2010/01/cmlf2010_000067.pdf (Janvier 2015)

[72] د. عبد القادر الفاسي الفهري، *أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثُّرات "الترجمة"*"، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الخامسة، بيروت – لبنان، 2010 ص: 15

[73] عبد العلي الودغيري، *الدعوة إلى الدارجة بالمغرب (الجذور والامتدادات- الأهداف والمسوغات)*، ورد في الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب، دراسات وأبحاث وبيبلوغرافيا، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبع طوب بريس، الطبعة الأولى 2012، ص: 22-23.

البيضاء) يحقق التواصل والتفاهم على الصعيد الوطني، ويتجه، نظراً للثورة الإعلامية التي بدأت منذ الستينيات والمتجلية في تناسل العشرات من الإذاعات والقنوات العربية المغربية والمغاربية والمشرقية (القنوات العمومية المغربية، القنوات العمومية الجزائرية والتونسية والمصرية واللبنانية والسعودية، 2M، ميدي 1 تيفي، الجزيرة، العربية، الحرة، الإم بي سي، الكوثر، المستقلة، نسمة إلخ.) وحتى الغربية (على غرار روسيا اليوم، أورو نيوز العربية، فرانس 24، دوتش وال الألمانية، إذاعة لندن وغيرها)، إلى بناء مستوى لساني ثانٍ يُراكبُ المستوى الأول ويحقق تواصلاً يتجاوز الحدود الوطنية ليشمل كل دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط[74].

ومن آثار هذه الدينامية أن لم تعُد العربية المغربية بتجلياتها المختلفة تتخذ من الأمازيغية مرجعها في استقاء معجمها وبناء أنساقها وإثراء حقولها التعبيرية–كما دأبت على ذلك لقرون طويلة- بل أصبحت لغة الإعلام الوطني والدولي والمراكز الحضرية الكبرى هي المرجع؛ وقد أدت هذه الوضعية على المستوى النوعي إلى بدء إعلان الدارجة المغربية تدريجياً قطيعتها مع الأمازيغية، إن لم نقل "تأففها" من وضعيتها المتدنية؛ وعلى المستوى الكمي أدت إلى أن تُصبح (أي الدارجة) هي اللغة الأولى من حيث نسبة المتكلمين بها؛ إذ حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2004 فإن أعداد المتكلمين بهذه اللغة قد قفز إلى أضعاف ما كان عليه الأمر في بداية الاستقلال؛ وبهذا سيصبح عدد المتكلمين بها، حسب إحصائيات 2004 يوازي

---

[74] لقد تحققت هذه العملية بطبيعة الحال على حساب أصالة وأصلية الدارجة المغربية؛ وكما يذهب إلى ذلك محمد شفيق فإن النخب الثقافية الوطنية التي اتخذت لها الشرق نموذجاً لسانياً ظلت تعمل باستمرار من أجل استبدال الصيغ والتعابير والسجلات المعجمية الدارجة واستبدالها بأخرى شرقية.

- أنظر في هذا الصدد:

Mohammed Chafik, *Structure sociolinguistique de l'arabe marocain*, in revue TIFINAGH, N° 2, FEV/Mars, 1994, P : 7-9.

89% من السكان البالغين 5 سنوات فأكثر[75]. وهي نفس النسبة التي ستؤكدها تقريباً إحصائيات 2014؛ إذ وصلت هذه النسبة، حسب المندوبية السامية للتخطيط، إلى % 89,8 (96,0 بالوسط الحضري و 80,2 بالوسط القروي).

وبدون شك فإن هذه الوضعية الجديدة للدارجة هي ما جعلها تحتل موقعاً إيجابياً في تمثلات المغاربة والجزائريين وباقي شعوب المنطقة المغاربية؛ ويؤكد لنا هذا المعطى تلك الدراسة التي قام بها الباحث محمد بنرابح بالجزائر؛ إذ حسب النتائج المتحصل عليها، فإن أكثر من 72% من الشباب المستجوب، اعتباراً لقيمتها السوسيو-لسانية والثقافية، ماهَوْا بين الدّارجة التي عرفت انتشاراً كبيراً بعد الاستقلال وبين انتمائهم الهوياتي إلى الجزائر، وهو أمرٌ لم يتحقّق للأمازيغية إلا بنسبة 2.2 في المائة من المستجوبين حسب نفس الدراسة[76]. وهو رقمٌ دال. وأما في المغرب فإن خطاب "تمغربيت" الذي رُوج له خلال العُشرية الأخيرة قد أصبح له حضور قوي داخل العديد من الأوساط الحزبية والثقافية والجمعوية بالمراكز الحضرية الكبرى، وذلك إلى الدرجة التي كاد فيها أن يتحوّلَ لديهم إلى مرادف للإنسية المغربية المعبّر عنها أساساً بالدارجة المغربية كما تحاول أن ترسخ ذلك مؤسسة زاكورة ومن يوجه هذه المؤسسة.

- **تشكل نموذج اللغة العربية الوسيطة:** إذ اعتباراً للوضعية المؤسساتية التي أصبحت للغة العربية الفصيحة على المستوى الدستوري، ونظراً للوظائف الجديدة التي أخذت تضْطلع بها مؤسساتياً من حيث انتقالُها من كونها لغة القرآن إلى لغة

[75] كشف إحصاء المندوبية السامية للتخطيط سنة 2004 أن عدد الناطقين بالأمازيغية بالمغرب لا يتعدى 28 في المائة؛ وهو رقم رغم كل ما أثاره من ردود أفعال داخل الحركة الثقافية فإنه مع ذلك يعبر عن مدى تناقص أعداد المتكلمين بهذه اللغة لصالح الدارجة المغربية التي أصبحت هي ما يشكل اللانكوا فرانكا المغربية.

[76] Mohamed BENRABAH, *MONOLINGUISME VS MULTILINGUISME : LE CAS DE L'ALGERIE*, in LANGAGE, LANGUES, La LANGUE, LES LANGUES, Actes du Colloque International, Fondation Zakoura Education, Casablanca 2010,P :116

التحديث والعلْمنة، فإن هذا الوضع، أدّى إلى خلخلة أبنيتها التقليدية وإلى تشكّل لغة عربية وسيطة منفتحة على الأشكال التعبيرية والأسلوبية للغة الفرنسية، ومقتربة في استعمالاتها بالدارجة (الدوارج)؛ لقد كان السؤال المركزي الذي يقضُّ مضجع الوطنيين المغاربة (ومعهم كل النخب العربية في الشرق)، وهم يبادرون إلى بناء "الدولة العربية" المركزية بالمغرب، هو أي عربية يمكن أن تحلّ مكان اللغة الفرنسية وتضطلع بوظائفها؛ "هل هي- مثلما تساءل علال الفاسي- لغة امرئ القيس والشنفرى كما تحفظها لنا قصائدهم؟ أم لغة الجرائد التي تُنشَر في أوساطنا وتوشك أن تعُمَّ كل لسان؟" أم هي لغة "أنصار إحياء اللغة العتيقة والنهوض بها على النهج الذي سار عليه العرب الأولون"**؟**[77].

وبطبيعة الحال، فإن الجواب كان هو اعتماد لغة عربية فصيحة من خصائصها أنها تقطع مع لغة امرئ القيس والشنفرى، وتقطع مع كل الاتجاهات التي تُقدّس اللغة العتيقة أو ترفض المسّ بلفظها أو برسمها؛ لغةً اقترحوا أن تكون "مهذبة" و"منقحة" و"مطورة" و"منفتحة" على مختلف اللغات العالمية الكبرى، بل ولا تتورع، عند الضرورة، عن الاستعارة من اللهجات العربية المحيطة بها؛ لقد قال علال الفاسي، في هذا الصدد، إنه "لا غضاضة أن تكون فيها (أي في هذه اللغة الفصيحة) كلمات عامية مبتذلة أو منقولة أو معربة"[78]؛ وسار على نفس النهج منظرو العربية الوسيطة من أمثال عبد القادر الفاسي الفهري ومحمد عابد الجابري وغيرهما؛ فأجاز الأول "تهميش بعض الأشياء في بعض الأبواب مثل التوكيد وغيره"[79]، وطالب الثاني بضرورة "فتح باب الاجتهاد على مصراعيه لإصلاح الخط والمعجم والقواعد النحوية"[80]. وهكذا فإن هذه المقاربة اللسانية المقترحة التي عمقتها

---

[77] عبد العلي الودغيري، *في الثقافة والهوية*، ص: 17

[78] نفسه، ص: 18

[79] د. عبد القادر الفاسي الفهري، حوار ورد في مجلة عالم التربية، العدد الرابع-خريف 1996، ص: 73.

[80] الودغيري، *في الثقافة والهوية*، ص: 18.

المدرسةُ وعززتها وسائل الاتصال السمعية والسمعية -البصرية والمكتوبة هي ما سوف يؤدي، في النهاية، إلى تشكل نموذج لساني عربي جديد يُسمى بالعربية الوسيطة؛ أي عربية تتميز بشفافيتها التعبيرية[81] (مقارنة مع العربية الكلاسيكية المغرقة في التعابير التراثية)، وتحقق نسبة فهمٍ أكبر في أوساط المُمَدْرسين وشبه المدرسين وعامة الناس؛ إذ حتى في الحالات التي لا يتقن فيها هؤلاء استعمالها شفاهةً وكتابة، فإنهم، على الأقل، يتمكنون، بتفاوت، من قراءتها وتلقّيها عبر الوسائل السمعية والسمعية-البصرية ويحققون بها الفهم العام.

2.1.3 الدينامية الثقافية العربية

نتيجة للدينامية اللسانية المشار إليها، ونتيجة للاعتبار الذي أصبحت تتمتع به الثقافة العربية مقارنة بوضعيتها قبل الحماية وأثناءها، ستبرز أعمال ذات عمق إبداعي وفكري مهم استُعملت فيها الدوارج المغربية، كما استعملت فيها العربية الوسيطة؛ فقد ظهرت طيلة العقود الست الماضية، بفضل دعم الدولة وانفتاحها على الشرق العربي، أعمالٌ فنية وأدبية ومسرحية وسينمائية وتلفزيونية وإعلامية مهمة[82] كان لها الأثر العميق في تثوير المشهد الثقافي العربي والرفع من قيمته في السوق الرمزية؛ بحيث أن تكاثر الإنتاج الإبداعي بمختلف أشكاله قد ارتفع بالعربية الدارجة بالخصوص من وضعية اللغات الأقل وزناً إلى مستوى اللغات المقيّمَة إيجاباً؛ فقد أصبحت هذه اللغة إضافة إلى الإنتاجات الموسيقية الكثيفة والبرامج الحوارية والمسلسلات المدبلجة (مؤخراً) والإشهار تُستعملُ

[81] الأكيد أن هذه الشفافية تحققت على حساب الوظيفة الدينية الأصلية للغة العربية؛ فانتقلت بذلك من لغة تحيل وظيفياً على المرجعية الإسلامية كما مورست لقرون إلى لغة تحيل على مرجعية علمانية على غرار اللغات الأوروبية الحديثة. أنظر في هذا الصدد:

عبد السلام خلفي، *من أجل فهم أعمق لرهانات التعريب بالمغرب*، ورد بجريدة تاويزا، نوفمبر 2005 (http://tawiza.x10.mx/Tawiza103/khalafi.htm).

82 https://drive.google.com/file/d/0B3__0MxSwg-e5SnZ0ZWx1XzNuY1k/view (2015)

أيضاً في إنتاج أفلام سينمائية؛ حيث تمَّ إنتاج، منذ الستينيات إلى اليوم، عدد مهم من الأفلام ذات الصيت الوطني والدولي.

وفي العُشَريتين الأخيرتَين تكثّفت الإنتاجات السينمائية بالدارجة، وظهرت أفلام كثيرة مثل "البحث عن زوج امرأتي" لمحمد عبد الرحمان التازي، و"غراميات الحاج المختار الصلدي" و"ساعة من جحيم" لمصطفى الدرقاوي، و"ذاكرة معتقلة" لجيلالي فرحاتي، و"فوق الدار البيضاء الملائكة لا تحلق" لمحمد العسلي" و"حب في الدار البيضاء" لعبد القادر لقطع، و"ملائكة الشيطان" و"كل ما تريده لولا" لأحمد بولان، و"فينك أليام" لإدريس شويكة، و"كازانيكرا" لنور الدين الخماري، و"علي زاوا" لنبيل عيوش" و"محطة الملائكة" لنرجس النجار إلى غيرها من الأفلام التي عُرِض أغلبُها على شاشة القنوات أو في دور السينما.

وإذا كان الدارسون يؤرخون لهذا الفن منذ عشرينيات القرن الماضي، بتوالي العروض السينمائية الاستعمارية ذات الأهداف الدعائية، فإن سنة 1937، ستتشكل انطلاقة لبدء وصول الأفلام المصرية التي كان لها الأثر على الدينامية اللسانية المغربية؛ كما أنه منذ سنة 1944 سيتم تأسيس المركز السينمائي المغربي الذي سيلعبُ دوراً محورياً في دعم السينما[83] الناطقة بالعربيتَين الفصحى والدارجة؛ ومنذ 1980 سيمكّن هذا المركز منتجي الأفلام من الاستفادة من مساعدات مالية بشكل أوتوماتيكي، مما سيساعد على إنتاج أفلام انتقل أعدادها من عشرين فيلماً (20) ما بين 1958 و1980 لتصل ما بين 1980 و1984 إلى تسعة وعشرين فيلماً (29)، أي بمعدل ستة أفلام (06) في السنة[84]، ولتشكِّل، بعد ذلك، ميزانية الدولة المصدر الأساسي للإنتاج[85]، حيث ستلعبُ القنوات التلفزية إلى جانب المركز دوراً مهماً في هذا الإطار على مستويي

[83] Amina Touzani, *LA POLITIQUE CULTURELLE AU MAROC*, A. Retnani, éditions la Croisée des Chemins- Casablanca, 2016, P :193-194

[84] Ibid, P : 195

[85] Ibid. P : 200

الإنتاج والبرمجة خاصة بعد سنة 2006 [86] مع ما وازى ذلك من انتشار للمهرجانات السينمائية المستفيدة من الدعم والتي وصلت سنة 2014 إلى 52 مهرجاناً خُصص لها مبلغ 27340000 درهم[87]. وبالرغم من كل ما يُمكن أن يُقال عن هذا الدعم من طرف مُحصّليه، فإن الأكيد هو أن تدخُّل الدولة الإيجابي لصالح مكون لغوي وثقافي بدعمه أو بفتح مجالات عرضه يُعدُّ أساسياً لتشجيع الدينامية المتحدَّث عنها.

وأما على مستوى المسرح، فإنه منذ السنوات الأولى للاستقلال ستظهرُ فرق مسرحية بالعربيتين وصل أعدادها إلى 140 فرقة مسرحية سنة 1969[88]؛ واعتباراً للمنظور العروبي الذي كشفت عنه الدولة المغربية آنذاك، فقد تركزت سياستُها الثقافية، منذ إنشاء وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيل سنة 1968، على الرهانات الأساسية التي كانت تدور حولها سياسية التعريب التي لم تبرح قضايا اللغة العربية والإسلام والظهير البربري[89] وتعريب الثقافة الشعبية والطوبونيميا وأسماء الشوارع والمؤسسات والملصقات وأسماء الدكاكين والمصانع إلخ[90]؛ وقد برزت، في هذا الصدد، تجاربٌ مسرحية ناطقة بالعربيتين، الدارجة والفصحى، تستلهم إيديولوجياً نفس الأطر الفكرية التي كرستها نُخبُ الحركة الوطنية، والتي منها تجربة عبد القادر البدوي وتجربة أحمد الطيب لعلج وتجربة الطيب الصديقي وتجربة عبد الكريم برشيد وتجربة المسرح الجامعي إلخ؛ إذ تناولت هذه التجارب بشكل أو بآخر إشكاليات الهوية والوطنية والانتماء بوصفها إشكاليات تدور حول العربية والعروبة والأمة العربية بمفاهيمها القومية والوطنية إلخ. ومنذ بداية التسعينات ستعمل الدولة على سن سياسة للدعم

---

[86] Ibid, P : 204

[87] Ibid : 204

[88] Ibid. P : 55-56

[89] Ibid, P :

[90] Ibid, P : 41

وصلت إلى 60 في المائة من كلفة الإنتاج بحيث مولت 119 فرقة مسرحية ما بين 1998 و2003، كما دعمت 36 فرقة على مستوى عرض المسرحيات[91].

واعتباراً للدور المركزي الذي أصبحت تلعبُه الدارجة المغربية على مستوى الإبداع والتواصل وإنتاج واستهلاك الخيرات الثقافية، فقد تعززت، منذ منتصف 2006 مكانتها بـ "الترخيص لعشر إذاعات خاصة سينهجُ عدد منها خيار التواصل مع المستمعين بالدارجة"[92]؛ وأما على مستوى الكتابة فإن هذه اللغة ستتعزز بإصدار أعمال على شاكلة إطلاق جريدة "دار خبار بلادنا" أو أعمال سردية على غرار "تقرقيب الناب" للروائي المغربي يوسف أمين العلمي، أو كذلك ترجمة إبداعات على غرار "الأمير الصغير"؛ وبطبيعة الحال فقد واكب هذه الحيوية اللسانية والإبداعية "انفتاحٌ" للقنوات المغربية على كل الإنتاجات التلفزيونية الشرقية، كما كرّست المنظومة التعليمية المغربية والمؤسسات الثقافية التابعة للدولة والأحزاب لنموذج الكاتب والمبدع والفنان والصحفي المشرقي الذي أصبحَ هو المثال والمرجع للمبدعين والفنانين والصحفيين المغاربة[93]، فأصبحت لغة التواصل والإبداع للمغاربة هي أساساً العربية بجناحيها الدارج والفصيح.

---

[91] Ibid, P : 111

[92] مصطفى الخلفي، *الدارجة والعربية: صراعٌ لغوي أم تكامل وظيفي*، ورد في *الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب، دراسات وأبحاث وبيبلوغرافيا*، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبع طوب بريس، الطبعة الأولى 2012، ص: 9.

[93] إن للمنظومة التربوية الأثر البالغ في خلق هذا المرجع الشرقي، ذلك لأن أكثر من 80 في المائة من المبدعين والفنانين والأدباء إلخ الذين ظلّوا يُدرّسون للتلامذة المغاربة منذ الاستقلال هم مشارقة؛ وهو ما أدى إلى خلق جيل جديد لا يعترف إلا بمبدعي وفناني وأدباء وشعراء الشرق، بل ويحتقر مبدعي وفناني وأدباء بلده.

- أنظر في هذا الصدد محمد حنداين، *إدماج الأمازيغية في النظام التربوي المغربي*، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003.

وإذا أضفنا إلى هذا أن السينما الشرقية والإنتاجات الدرامية المصرية قد اكتسحت، بغثها وسمينها، شاشة التلفزة المغربية لأكثر من خمسة عقود، فسنعلم مدى التأثير الذي مورس على الثقافة المغربية إلى الدرجة التي يمكن فيها القول أن الاستلاب الذي تعرضت له هذه الثقافة طيلة أربعة عشر قرناً لم يصل إلى مستوى الاستلاب الذي تعرضت له خلال الخمسة عقود الأخيرة.

وأما على مستوى النشر، فإن المغرب، حسب المسح الوصفي الذي قدمه التقرير الخمسيني، عرف ما بين سنة 1955 إلى سنة 1984، دينامية ثقافية وإبداعية متباطئة، بحكم تباطؤ النضج الأدبي والفكري للأفواج الأولى من المتعلمين المعربين الذين تخرجوا من المدارس والجامعات المغربية، وبحكم أيضاً ظروف عدم الاستقرار السياسي[94]؛ لكنه سيعرف، منذ سنة 1985 انطلاقة مهمة في هذا المجال، وسيصبح لها حضور مهم على مستوى ارتفاع نسب الكتب والمجلات المنشورة بشقيها الفصيح والدارج، وكذا على مستوى ارتفاع نسب انتشار المطابع ودور النشر التي لم تعد تتمركز فقط في الرباط والدار البيضاء، بل أصبح لها حضور وازن في عدد من المدن المغربية الأخرى مثل وجدة وطنجة ومراكش ومكناس وفاس إلخ ومؤخراً في عدد من الحواضر الصغيرة النائية؛ وحسب نفس التقرير الوصفي فقد وصل عدد العناوين المنشورة في حدود سنة 2003 إلى ما يناهز 11181 عنواناً؛ واعتباراً للتحولات التي عرفتها البنية السوسيولوجية للمتعلمين بفضل توسيع شبكة التمدرس، فإن المغرب منذ سنة 2000 أصبح يُنتجُ سنوياً ما أنتجه خلال القرن الأخير (1865-1955)؛ وفي نفس السياق "كشفت مؤسسة الملك عبد العزيز في تقريرها حول حركة النشر بالمغرب في مجالات الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية أن معدل ما تم إنتاجه، في هذا الإطار، خلال 2014 و2015، قد "انتقل من 1000 عنوان في أواسط سنوات 2000، إلى حوالي 1300 عنوان في مطلع العشرية الحالية". وتشمل حصيلة النشر "ما قدره 2448 من عناوين الكتب، و144 عنوان مجلة أصدرت 328 عددا، بعضها يتضمن ملفات لمواضيع محددة"[95].

واستناداً إلى سياسة الدعم المباشر التي باشرتها وزارة الثقافة منذ عهد الوزير محمد الأشعري، فإن ميزانية الدولة أخذت على عاتقها تمويل طبع الكتب إلى حدود 50 في

---

94 التقرير يشير فقط إلى عامل عدم الاستقرار السياسي بوصفه سبباً في هذا التباطؤ؛ والواقع أن هذا التباطؤ راجع أساساً إلى أن المدرسة المغربية والجامعة لم تكونا قد أنتجتا بعد ما يكفي من المتعلمين المعرّبين القادرين على الإبداع بالعربية الفصحى؛ فهؤلاء كانوا قلة وسط بحر هادر من المبدعين الشعبيين الذي ظلوا لقرون طويلة يبدعون بالأمازيغية أو بالدارجة.

95 http://www.hespress.com/art-et-culture/295378.html

المائة، حيث تمكنت ما بين 1999-2007 من تمويل 486 كتاب و293 مجلة بغلاف مالي وصل خلال هذه الفترة إلى 9913917.00 بما يقارب 1239239 درهم كل سنة[96]. والأهم في كل هذا هو أن اللغة العربية أصبحت تُهيمن على المنشورات المغربية بحيث أن نسبة المنشورات العربية انتقلت من أواسط الثمانينات من القرن الماضي "من 58 في المائة، لتصل إلى 82 في المائة خلال السنة الجارية 2015/2014".[97]

وأما إذا أضفنا إلى ذلك ما يدخل إلى المغرب من الشرق العربي وما تنتجه هذه الرقعة الجغرافية الواسعة المسماة بـ "العالم العربي" من كتب ومجلات ومنشورات، فإن الأرقام ستصبحُ مضاعفةً بشكل كبير[98]؛ إذ حسب اليونسكو فإن 6500 عنوان وكتاب قد تم إنتاجها فقط، سنة 1991، وهو رقم يشكل حسب نفس التقرير 1.1 من الإنتاج العالمي.

ويكفي أن نشير هنا إلى أن دولاً كالإمارات العربية المتحدة ومصر والسعودية ولبنان قد أصبحت منذ خمسينيات القرن الماضي تُصدر، نتيجة للفورة القومية والوهابية والبترولية، سلعها الثقافية والإبداعية بما يناهز الملايير؛ فالإمارات، مثلاً، حسب إحصاء 2008 صدرت ما يناهز الأربع مليارات ونصف مليار دولار، ومصر صدرت ما يناهز 703 مليون؛ والسعودية صدرت ما يناهز 514 مليون؛ ولبنان صدرت ما يناهز 278 مليون؛ كما أن كلاً من المغرب وتونس صدرا على التوالي 217 مليون، و262 مليون[99]؛ وهي أرقامٌ كبيرةٌ إذا ما أضفنا إليها كل ما تُنتجه وتُصدرهُ باقي الدول

96 Amina Touzani, *LA POLITIQUE CULTURELLE AU MAROC*, A. Retnani, éditions la Croisée des Chemins- Casablanca, 2016, P : 113

97 http://www.hespress.com/art-et-culture/295378.html

[98] حسب عبد القادر الفاسي الفهري فإن المغرب يُخصص 79 مليار للسلع والواردات الثقافية.

أنظر:

د. عبد القادر الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية في البلاد العربية*، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى 2013، ص: 246.

[99] نفس المرجع، ص: 246

الأخرى المنتمية سياسياً إلى إطار ما يُسمى بـ"الجامعة العربية". واعتباراً كذلك للثورة التكنولوجية على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، فإن المحتوى الرقمي للغة العربية على الإنترنيت سيصل إلى 165 مليون صفحة؛ كما أن مستعملي النت باللغة العربية سيقفز من مليونين سنة 2000 ليصل إلى "أكثر من 65 مليونا"[100].

نخلص من كل هذا إلى أن العربية، بشقيها الدارج والفصيح، قد استفادت بشكل كبير من سياسة التعريب[101] (الوطنية والدولية والعربية بالشرق). فهي استفادت، على مستوى ديناميتها الداخلية، من حيث تحول العربية الفصحى إلى خزّان تنهل منها الدوارجُ ما ينقصها من مفردات ومصطلحات وتعابير ومفاهيم مجردة ذات طبيعة قانونية أو فلسفية أو علمية أو أدبية مما جعلها تقتربُ، على أكثر من مستوى، من النموذج المعيار؛ كما أن الدوارج تحولت بدورها إلى معين ثرٍّ للعربية الفصحى تستعيرُ منها التعابير والمفردات المحلية ذات الطبيعة الملموسة (خاصة في مجال الصحافة والإعلام السمعي البصري إلخ). وأما على المستويين الإبداعي والفكري فإنها استفادت، كما رأينا، من انفتاح الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والمؤسسات الثقافية العربية الكبرى، فتعزز لذلك استعمالها أكثر، وتوسعت رقعتها الجغرافية وازدادت نسبُ المتكلمين بها؛ ثم إنه أمام التحولات العميقة التي أصبحت تعيشها الدولة المغربية مجتمعياً وإدارياً ومؤسساتياً (الهجرات الداخلية إلى المدن الكبرى؛ تركز الساكنة بالحواضر؛ فرض العربية لغة للإدارة في أكثر البوادي بعداً عن المركز؛ تعيين موظفين ناطقين بالعربية في الجهات الناطقة بالأمازيغية أو العكس إلخ)، سينتهي المسارُ إلى تشكل لغة وسيطة أصبحت اليوم هي لغة التواصل الوطني، أي اللغة التي يمكن أن يتفاهم بها المراكشي مع الفاسي والفاسي مع التطواني والتطواني مع الوجدي والوجدي مع الصحراوي إلخ؛ وهكذا فبعد أن كانت هذه اللغة /

---

[100] نفس المرجع ص: 41

[101] إن سياسة التعريب لم تنحصر فقط داخل العمليات التي بوشرت على مستويات التعليم والإعلام والإدارة. بل إن لها وجهها الآخر تجلى أيضاً في تبني المغرب لقضايا الشرق، كالقضية الفلسطينية، التي تحولت من قضية إنسانية وقضية شعب يبحث عن استقلاله إلى قضية قومية ووطنية غايتها هي تحقيق أمة العروبة وتبرير سياسات التعريب.

ـات في القرن التاسع عشر- كما يذهبُ إلى ذلك محمد شفيق- عبارة عن لهجات معزولة وغير متواصلة، ولا يتحقق بها الفهم إلا بصعوبة بين منطقة وأخرى، ستُصبحُ، بعد أقل من خمسين عاماً، هي اللانكوا – فرانكا المغربية التي يطالبُ البعضُ اليوم بترسيمها وتدريسها والتدريس بها واستعمالها في الإعلام[102]، خاصة وأن بعض التجارب الإعلامية الحرة قد عرفت، في هذا الإطار، نجاحاً مهماً[103].

3-1-3 الدينامية اللسانية والثقافية الأمازيغية

على عكس الدينامية اللسانية العربية التي أطلقتها سياسةُ الدولة على المستويين اللساني والثقافي، فإن اللغة الأمازيغية عرفت، على مستوى المتن، ما يمكن تسميته بالدينامية الخارجية؛ أي عرفت هذه الدينامية التي ستذهبُ باللغة، بفعل اختلال التوازن اللساني التقليدي القائم على الشفوية وعلى البنيات الاجتماعية التقليدية، نحو التشظي والانصهار في اللغات الأقوى؛ وهكذا، فإن التفوق المؤسساتي للغات التي ظلت تقتسم الأسواق الرمزية الرسمية، منذ الاستقلال، لم يعمق فقط حالة التشظّي اللهجي التي جعلت من الأمازيغية، كما يقول أحمد بوكوس، "لغة فائقة اللهجنة"[104]، بل

---

[102] من أكثر المدافعين عن هذا الاختيار نجد نور الدين عيوش رئيس مؤسسة زاكورة وعضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

[103] يمكن أن نذكر، في هذا الصدد، المجلة الورقية "نيشان" وجريدة "دومان" والمجلة الإلكترونية "كود" إلخ. في نفس الإطار يذهب أحد الكتاب المخلصين للدارجة المغربية، وهو الصحفي بـ"كود" السيد نوفل طرشول إلى أن" مشكل التواصل بين الامازيغ باختلاف مناطقهم ما مطروحش، الدارجة لاعبة دور اللينگوا فرانكا اللي كتوحد الجميع باختلاف جيهاتهم، واللي ما كيفهمش الدارجة غالبا كيكون ماعندوش مصالح اللي غتحتاج تواصل مع البراني" .

أنظر:

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D9%87%D9%8A-%D9%84%D8%BA%D8%A9-/%D9%85%D9%8A%D8%AA%D8%A9-%D8%A8-197636

[104] أحمد بوكوس، *مسار اللغة الأمازيغية*، ص: 53

أدت كذلك إلى إفراغها من مضامينها الرمزية وإلى تفقير أساليبها ومعجمها وغنى أشكالها التعبيرية؛ إذ نتيجة لسياسة تغييب هذه اللغة، بكل ما تحمله من قيم فنية وجمالية وتعبيرية وأدبية وتواصلية، من المدرسة والإعلام ومن مختلف مؤسسات الدولة طيلة أكثر من خمسة عقود، ستتعمق عزلتُها المحلية ويتخلى الناطقون بها – بفعل ضغط الواقع– عن استعمالها في الوضعيات التواصلية البيلهجية لصالح الدّارجة التي ستصبح مقيَّمَة بشكل إيجابي ووحدها لغة التواصل على الصعيد الوطني؛ وأمام هذا الوضع اللساني الجديد وغير المتوازن ستفقد الأمازيغيةُ الكثير من إمكانياتها الإبداعية الذاتية وستتجه، كي تواكب تحولات العصر، نحو استعارة مكثفة للمعجم ولجزء مهم من أشكالها التعبيرية من خارج العائلة اللسانية التي تنتمي إليها، والتي تتكون في المغرب من تريفيت وتمازيغت وتشلحيت؛ أي ستتجه إلى اللغات الأكثر هيْمنة والتي أصبحت لها، بعد ترسخ أجهزة الدولة الوطنية، مواقع قوية داخل المؤسسات الإدارية والتعليمية والإعلامية؛ ونخص هنا بالذكر اللغات العربية والفرنسية والإسبانية إلخ. ولإبراز بعض آثار هذه الدينامية السلبية، التي أسميناها خارجية، يمكن أن نقدم النتائج الكارثية التالية:

- **أولاً:** تكريس تباعد المظهر التّواصلي والتفاعلي البيلساني الأمازيغي بفعل تدخل الدولة في مسار تطور الثقافة المغربية وانحيازها للعربية وعرقلتها لظهور الشكل المعياري الشفوي للُّغة الأمازيغية الذي كان في الإمكان أن يتشكل انطلاقاً من فروع الأمازيغية الثلاث على غرار ما وقع للدارجة.

- **ثانياً:** إنهاك القدرات اللغوية والتعبيرية للأمازيغية، وذلك بالشكل الذي جعلها تنزع إلى تعويض أشكالِها المعجمية والتعبيرية وأحياناً التركيبية الأصلية بمظاهر لسانية عربية، في الدرجة الأولى، وفرنسية وإسبانية في الدرجة الأخيرة[105]؛ والأمرُ في كل

[105] يذهب عالم اللغة "كلود حجاج" إلى أن استقلالية لغة ما واحتفاظها بانسجامها وكمالها (intégrité) لا يتحقق إلا عندما لا يتجاوز الاقتراض المعجمي من اللغات الأخرى 15 في المائة؛ وأما عندما يتجاوز هذه العتبة فإن اللغة تصبحُ مهددة في كيانها ووجودها. وحسب نفس الدارس فإن الفرنسية لا تقترض إلا أقل من 7 في المائة (من الإنجليزية 2,6 في المائة)؛ ومع ذلك فإنه

هذا هو أن هذا التعويض لم يقتصر فقط على الكلمات التي تشكّلُ أساس التواصل اليومي، بل تجاوز ذلك إلى تعويض الطوبونيميا الأمازيغية بأسماء معرّبة أو مشوهة لا معنى لها؛ وذلك من نمط "أزيلا" التي تحولت إلى "أصيلة"، و"تطاوين" و"أشاون" اللتان تحولتا إلى "تطوان" و"شفشاون" إلخ.

- **ثالثاً:** خلق حالة عجز مزمنة في مجال إنتاج السجلات اللسانية ذات الطابع الاصطلاحي من داخل المنظومة اللسانية الأمازيغية، والحاملة للمضامين الأدبية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية الجديدة إلخ، وهو ما كان له الأثر السلبي على انخفاض منسوب مردودية "استعماليتها" (l'utilisabilité) الشكلية (formelle) في مجالات التواصل والفكر والثقافة والفن والأدب.

- **رابعاً:** تراجع كبير في مجال الإنتاج الأدبي والفني والثقافي التقليدي، وتوجه غالب نحو تبني النموذج الرّسمي للثقافة العربية (بشقيها المغربي والمشرقي)؛ وقد أدت هذه الوضعية إلى انخفاض مقلق في منسوب الإبداع الأمازيغي بمختلف أشكاله وفنونه، وخلق حالة من التآكل الداخلي، ليس فقط للسجلات المعجمية والتعبيرية التراثية الأمازيغية، ولكن أيضاً للأشكال الأدبية والفنية (فنون القول الأمثالي، فنون الحكي الأمازيغي، فنون الفرجة أو المسرح الحلقي الأمازيغي الذي كان منتشراً في الأسواق المغربية وفي المهرجانات الموسمية، فنون الإنشاد الديني بالأمازيغية، فنون الرّقص

يعتبرُ أن هذه الوضعية ليست صحية، ذلك لأنه من الضروري التمييز، في نظره، بين التردد أو التواتر الاقتراضي (اقتراض كلمة وإدماجها في المعجم بغض النظر عن درجة استعمالها) من اللغات الأخرى الذي قد تكون نسبتهُ 7 في المائة في علاقته بدرجة التردد أو التواتر الاستعمالي (درجة تواتر استعمال الكلمة وقوة حضورها في التواصلين الشفوي والمكتوب) الذي قد يتجاوز هذه النسبة. وفي كلتا الحالتين فإن ضغط اللغات الأجنبية (المانحة للمعجم) على اللغة المقترضة عندما يصلُ إلى مستوى مرتفع، كما هو حال الأمازيغية، فإن اللغة- يقول كلود حجاج- تختفي بكل بساطة.

- أنظر في هذا الصدد:

Claude Hagège, *Combat pour le français, Au nom de la diversité des langues et des cultures*, Odile Jacob, Paris, 2008, P : 42-43

الجماعي الذي سيختفي بشكل كلي تقريباً من الريف الشرقي[106])؛ ويمكن تلمّس هذا النوع من التآكل بشكل واضح في حالة الفقر والحرمان والإقصاء التي ظل يعيشُها المبدعون والفنانون الأمازيغ منذ الاستقلال إلى اليوم مقارنة بمن كان يستعملُ الدارجة أو العربية الفصحى[107].

وحسب دراسة قام بها أحمد بوكوس حول التغيرات التي أصبح يشهدها المشهد الثقافي المغربي والتي شملت عينة تتكون من 294 فردا، فإن الإناث اللائي كُنّ يشكلن الدرع الواقي للثقافة الشعبية من الإتلاف وحافظن تاريخياً على الذاكرة الأدبية الجماعية من الضياع في المجتمع البدوي لم تعُد لهن تلك القدرة اليوم على مواصلة الحفاظ عليها حية ونقلها إلى الأجيال اللاحقة[108]، نظراً لهيمنة ثقافة المركز والعولمة وانتشار التمدن[109]. وهو أمرٌ يدعو إلى التحذير من المآلات الكارثية.

خامساً: جعل اللغة الأمازيغية في وضعية تنافسية غير متوازنة مع اللغة العربية ومع اللغات الأجنبية، بل وفي حالات كثيرة في وضعية مقاومة يائسة وغير متكافئة. وهكذا فإنه بالرغم من أن هذه اللغة ظلت تتمتع بوجود سوسيولوجي وازن، على مستوى كتلة الناطقين بها (تناهز، حالياً، عشرة ملايين نسمة[110])، إلا أن إقصاءها "من المجالات المخوِّلة للسلطة والحظوة الاجتماعية"[111]، قد جعل منها لغة هشةً وتتراجع يوماً عن يوم ولا تحقق إلا وزناً ضعيفاً في سوق اللغات؛ فلا السياسة الرسمية ولا الاعتبارات الإيديولوجية للنخب القومية والدينية ولا الوضع القانوني ولا

[106] بعض المناطق القليلة التي حافظت على بعض أشكال هذه الفنون هي بركان وتاوريرت.

[107] أمام انغلاق أبواب الدولة أمام الفنانين والمبدعين الأمازيغ إلا ما كان يتعلق بالفلكرة، فإن الكثير منهم تنكر للأمازيغية والتحق بركب من يبدع بالعربية عسى أن تنفتح أمامه أبواب الإعلام والدعم ويضمن لنفسه وعائلته لقمة خبز (بالنسبة للذين أرادوا امتهان الفن).

[108] أحمد بوكوس، *الهيمنة والاختلاف في تدبير التنوع الثقافي*، المعارف الجديدة- الرباط، 2016، ص: 225-226

[109] نفسه، ص: 218-237

[110] أحمد بوكوس، *مسار اللغة الأمازيغية*، ص: 57-58

[111] نفسه، ص: 48

الوظيفة ولا المتن ولا الاستعمالات ولا الثقافة ولا المجال ولا الاقتصاد ولا الديموغرافيا ولا الدين ولا التربية ولا التكنولوجيا ولا وسائل الإعلام ولا النشر ولا السينما ولا الأحكام التمثيلية الجمعية[112] لعبت لصالحها؛ إن كل هذه المجالات ظلت محرومة منها بل وتلعب ضدها.

- **سادساً:** تراجع كبير في نسبة الناطقين بها؛ إذ حسب الإحصائيات التي قدمتها لنا المندوبية السامية للإحصاء سنة 2014 فإن نسبة الناطقين بالأمازيغية لا تتعدى 26,7% (15% منها تستعمل تشلحيت، 7,6% تمزيغت، 4,1% تريفيت) من ضمن أكثر من 34 مليون نسمة[113]؛ وهي نسبةٌ تؤشر، رغم عدم حجّيتها[114]، على تراجع كبير إذا ما قارناها بنسبة الناطقين بها سنة 1956؛ إذ حسب الخريطة الإثنوغرافية واللغوية التي وضعها أندري باصي (André Basset)، مثلاً، سنة 1952، فإن "عدد السكان المتكلمين بالأمازيغية مع نهاية الفترة الاستعمارية [كان] يمثل نصف سكان المغرب"[115]؛ ورفع ماسينيون (L.Massignon) هذه النسبة سنة 1954، إلى أكثر من

---

[112] نفسه، ص: 52-64

[113] Hcp, *Recensement général de la population et de l'habitat* 2014 :
http://rgph2014.hcp.ma/Presentation-des-principaux-resultats-du-RGPH-2014_a374.html

[114] هذه الأرقام التي قدمتها لنا الحكومة تشكك فيها كل أطياف الحركة الثقافية الأمازيغية، لأنها لا تعبر بالضبط عن الواقع السوسيو-لساني المغربي. إذ أن الكثير من المناطق التي تقدمها لنا بكونها ناطقة بالعربية هي في الواقع ناطقة بالأمازيغية، كما أن القول بأن الريف يتشكل فقط بحوالي 4% من الناطقين لا يمكن أن يتقبله أي ملاحظ، ونفس الشيء بالنسبة لسوس التي لا تتعدى النسبة فيها حسب هذه الإحصائيات 15 % والأطلس المتوسط التي لا تتجاوز 8% ويبدو أن المسؤولين المباشرين على هذه الإحصائيات كان لهم هدف آخر غير الحقيقة السوسيو-لسانية.

أنظر، في هذا الصدد، مقالنا: "*الأسئلة المفخخة حول الأمازيغية في استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى للسيد الحليمي*"، المنشور في عدة مواقع إلكترونية، ومنها:
http://amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=4248

[115] حسن رامو، *الخريطة اللغوية للمغرب*، ورد في مجلةأسيناگ ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ، العدد الثامن، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة طوب برس – الرباط، 2013، ص: 113

النصف، إذ اعتبر أن الأمازيغ بالمغرب يشكلون 60% من مجموع السكان[116]؛ وقدر محمد معتصم سنة 1992، نسبة المكون الأمازيغي ما بين 45% و60% من الساكنة[117]؛ وفي سنة 1995 قدم أحمد بوكوس رقماً تقريبياً حدده في نسبة تتراوح ما بين 45% و50 % في الوسط القروي[118]؛ وإذا كنا ننبّه إلى أن المقاربات الإثنية المعتمدة من طرف الباحثين في المرحلة الاستعمارية، منذ سنة 1924، ظلت "تفتقر إلى الدقة والتفاصيل نظراً لقلة الدراسات اللسانية، من جهة، وضعف التعبير الخرائطي، من جهة ثانية"[119]، فإن المرجح هو أن يكون تعداد المتكلمين بها إبان فترة الحماية يتجاوز 70%، وذلك لاعتبارات سوسيولوجية وثقافية وجغرافية كان يغلبُ عليها الطابع القروي ولاعتبارات أخرى ذات علاقة بضعف ترسّخ نموذج "الدولة العربية" التي مهدت لها التيارات العروبية والقومية؛ وأما في مرحلة الاستقلال فإن تدهور اللغة الأمازيغية واستعمالاتها الوظيفية والاجتماعية والثقافية كان واضحاً سواء على مستوى الكيف أو على مستوى الكم؛ ولم ينحصر مؤشر التدهور اللساني الأمازيغي بالمغرب فقط، بل إنه تجاوزه ليشملَ أيضاً منطقة شمال إفريقيا بأكملها[120]؛ ففي الجزائر، مثلاً، تراجعت نسبة المتحدثين بالأمازيغية من أكثر من 50% سنة

[116] THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, Edited by C.E BOSWORTH, E.VAN DONZEL, B. LEWIS AND CH. PELLAT, VOLUME 7, FASCICULES 97-98, LEIDEN, 1985, P : 1203, https://books.google.co.ma/books?id=QJU3AAAAIAAJ&pg=PA1203&lpg=PA1203&dq=Annuaire+du+monde+musulman+massignon+gives&source=bl&ots=5u_TqySCvp&sig=G9BUgvoSzbsuUDZZZCRVesVuqCw&hl=fr&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Annuaire%20du%20monde%20musulman%20massignon%20gives&f=false (2016).

[117] AHMED MOATASSIME, *ARABISATION ET LANGUE FRANCAISE AU MAGHREB*, Presses Universitaires de France, 1ère édition, 1992, P : 21

[118] Ahmed Boukous, *SOCIETE, LANGUES ET CULTURES AU MAROC, ENJEUX SYMBOLIQUES,* Publication de Faculté des lettres et des Sciences Humaines Rabat, Imprimerie Annajah Al-Jadida, Casablanca- Maroc, 1995, P :32

[119] AHMED MOATASSIME, *ARABISATION ET LANGUE FRANCAISE AU MAGHREB*, P : 107

1830 إلى 18.6% سنة 1966[121] لتنحدر إلى أقل من ذلك سنة 1990 (حوالي 12 %)؛ وكما يذهبُ إلى ذلك بيرنار لوكان (BERNARD LUGAN)، استناداً إلى الإحصائيات التي قامت بها السلطات الفرنسية سنة 1845، فـ "إنه خلال مرحلة الاستعمار [الفرنسي] كانت الغالبية العظمى من الساكنة الجزائرية ناطقة بالأمازيغية، وأما الآن فإن هذه الغالبية أصبحت ناطقة بالعربية"[122]؛ وأما في تونس فإن هذه النسبة ستنحدرُ إلى "حوالي 1% من الناطقين بها"[123]، كما يورد ذلك جلبير غرانغيوم. ويستشعرُ، للأسف، أحد لسانيينا العروبيين المنادين بالتعريب الشامل للمغرب نشوة كبيرة وهو يسجل هذا التراجع الخطير للأمازيغية، فيقول منتشياً:

"تؤكد المعطيات الإحصائية والممارسةُ اللغوية أن المغاربة موحَّدون باللسان العربي بسجلاته وأساليبه الفصيحة والدارجة والمتوسطة (middle Arabic)، وأن التداول الديموقراطي والتواصل الفعلي مع مختلف طبقات الشعب يتم بهذا اللسان المتنوع، ولا يتعذّرُ التواصل به إلا على نسبة محدودة جداً من المغاربة قد لا تتجاوز 5 % ناطقة بالأمازيغية وحدها في المناطق النائية المهمّشة" !![124].

وبطبيعة الحال فإن هذا مبرر "ديمقراطي" كافي، في نظر هذا اللساني، لكي تتخذ الدولة قرارها النهائي باعتماد اللغة العربية وحدها بوصفها "اللغة الجامعة" (كما ينادي هو بذلك) في مقابل اللغة أو "اللغات غير الجامعة" والتي تشكل فيها

121 Mohamed BENRABAH, *MONOLINGUISME VS MULTILINGUISME : LE CAS DE L'ALGERIE, in LANGAGE, LANGUES, La LANGUE, LES LANGUES*, Actes du Colloque International, Fondation Zakoura Education, Casablanca 2010,P : 105.

122 BERNARD LUGAN, *HISTOIRE DES BERBERES, Un combat identitaire plurimillénaire*, Bernard Lugan, 2012, P : 115

123 جلبير غرانغيوم، *اللغة والسلطة والمجتمع*، ت. محمد أسليم، أفريقيا الشرق 2011، ص: 179

124 د. عبد القادر الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية في البلاد العربية*، ص: 269

الأمازيغية النموذج ما دامت نسبةُ الناطقين بها لا تتجاوز 5% بالمناطق النائية المهمّشة[125].

- **سابعاً:** تبني تصورات نمطية ومواقف سلبية من الأمازيغية؛ فحسب الدراسة التي قام بها كل من بنتهيلة ودفيس سنة 1992 فإن الأمازيغية أصبحت في الدرك الأسفل على مستوى سلم المواقف من اللغات بالمغرب[126]؛ وهو أمرٌ لم يؤثر بالسلب فقط على نوعية العلاقة التي تربط أفراد المجتمع بهذه اللغة من حيث الاعتزاز بالانتماء إليها، بل الصادم في ذلك أن الكثير منهم، كما أكدت دراسة قام بها عبد الرحمان العيساتي، لم يعد لديهم أدنى إحساس بالندم على نسيانهم لها أو عدم معرفتهم بها؛ فهي بالنسبة إليهم ليست سوى لهجة ولا يمكن لها الارتقاء إلى مستوى اللغة؛ كما أنها لغة غير مجدية ولا أهمية لها في المجتمع، بل ولا فائدة من تعلمها على الإطلاق[127]. ويكشف هذا الموقف عن مدى عمق الدونية الذي غرسته فيهم أكثر من خمسين سنة من سياسات قتل الاعتزاز بالانتماء إلى الهوية الوطنية؛ ولم تشذ الدراسة التي قامت بها صديقي سنة 2003 على نساء منطقة فاس والدراسة التي قامت بها، قبل ذلك، عائشة بوحجر سنة 1994 وكذلك الباحثة رينو سنة 2006 من تأكيد نفس المواقف

---

[125] يحاول عبد القادر الفاسي الفهري أن يؤسس لما يُسميه "اللغة الجامعة" في مقابل اللغات الأخرى "غير الجامعة"؛ وإذ يصدر الكاتب عن هذا التصور غير المنصف، يُحاول أن يمنحه مرتكزات حقوقية كما تفعلُ النخبُ الأمازيغية؛ والواقع أن كل المجهودات الفكرية التي بذلها ويبذلها تدخل في إطار محاولات يائسة لإبقاء وضعية اللغة الأمازيغية على حالتها الموروثة؛ فالعربية، بالنسبة إليه، هي كل شيء، وكل الفسيفساء اللغوي الآخر ليس إلى تزييناً لمركزة اللغة الجامعة.

أنظر في هذا الصدد مؤلفه السياسة اللغوية في البلاد العربية (مرجع مذكور).

وانظر كذلك مقالنا: " اللغة العربية لغة رسمية وليست "لغة جامعة"؛ مقال ورد في عدة مواقع إلكترونية، منها:
http://www.nadorcity.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-1_a27344.html

[126] Abderrahman El Aissati, *Ethnic identity, language shift and the amazigh voice in Morocco and Algeria*, in Race & Class. An Interdisciplinary and Multicultural Journal, 8 (3), 57—69 (2001).

127 Ibid.

السلبية لدى العديد من المستجوبين؛ فقد خلصت صديقي، مثلاً، إلى نتيجة مفادها أن الأمازيغية، في نظر نساء منطقة فاس، لا قيمة لها[128]؛ وخلصت عائشة بوحجر إلى تأكيد المواقف السلبية التي يحملها الكثير منهم عنها[129]؛ كما أن رينو اعتبرت أنه بالرغم من تأكيد المستجوبين على أهمية هذه اللغة إلا أن منهم من اعتبرها "معرفة زائدة" و"غير ضرورية"[130].

وإذا كان كلود حجاج يعتبر الالتحامات العائلية والدينية أساسية[131]، في بعض الأحيان، للاعتزاز باللغة والحفاظ عليها، فإن الأكيد هو أن تراجع هذه الالتحامات لدى الأمازيغ بحكم الهجرة وتحلل البنيات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية وتشكل نماذج دينية منخرطة في أممية مرجعها الشرق الأوسط قد أدى إلى ترسيخ هذه المواقف السلبية التي اخترقت حتى أولئك الذين يجعلون من أنفسهم مدافعين عن الأمازيغية[132]؛ والثابت أن ضعف الاعتزاز بالمكونات الثقافية الوطنية قد جعل الكثير من المغاربة لقمة سائغة في فم الإيديولوجيات المشرقية، يتنكرون لانتمائهم الوطني وينخرطون في تبني قيم الانتماء الأممي الوهابي والسلفي والقومي الأكثر تطرفاً، بحثاً عن هوية مفترَضة لا أرض لها ولا وطن[133].

128 Sadiqi, F. (2003), *Women, Gender and Language in Morocco,* Brill, Leiden, Boston.p : 166.

129 Abderrahman El Aissati, *Ethnic identity, language shift and the amazigh voice in Morocco and Algeria*, 57—69 (2001). (2015).

130 http://triceratops.brynmawr.edu/dspace/bitstream/handle/10066/10202/Reino_thesis_2007.pdf?sequence=1 (2015)

131 Claude Hagège, *Combat pour le français*, Au nom de la diversité des langues et des cultures, P : 47

132 الملاحظ على العديد من الفاعلين الجمعويين و الاكاديميين في مجال اللغة والثقافة الأمازيغية أنهم لا يُعلمون بناتهم وأبناءهم اللغة الأمازيغية؛ فالعديد منهم (ـن) مهووس بتعليم أبنائه اللغات الأجنبية إلخ. بل إن منهم من ظل لأكثر من عقد من الزمن يشتغل فقط باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية ولم يقم بأدنى جهد لتعلم حرف تيفيناغ.

133 لولا الدينامية التي أطلقتها الحركة الثقافية الأمازيغية بشمال إفريقيا والدياسبورا، لأصبحنا اليوم نعيشُ آخر عهدنا باللغة الأمازيغية وثقافتها كما "بشّر" بذلك العديد من الدارسين الغربيين في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

وإذا أضفنا إلى كل هذا أن الدولة المغربية المستقلة قد أضعفت بشكل مثير منسوب الاعتزاز بالانتماء إلى الثقافة المحلية وإلى رموزها المتجذرة التي كانت "تعكسها ثقافة "الجميعث" سابقاً، والتي تتمثل في التسيير الجماعي لشؤون القرية والقبيلة والتوزيع المناسب للشغل وللمهام"[134]، بل والتي "كانت القوانين العرفية الأمازيغية تمثل الأساس القانوني "لها"[135]، فإن الأكيد هو أن هذا الإضعاف سيكون له بالغ الأثر السلبي، ليس فقط على الانتماء الأمازيغي، ولكن أيضاً على الانتماء الوطني. إن الكثير من المواطنين اليوم ليحسّون بانتماء جارف إلى دول الشرق منها إلى الدولة المغربية. فهم مستعدون للقتال عن قضايا المشارقة والدفاع عنها أكثر مما هم مستعدون للدفاع عن قضاياهم الوطنية.

هكذا، إذن، ستكون الأمازيغية، ومن خلالها الأصالة المغربية، هي الأكثر تضرراً من جراء السياسة اللغوية والثقافية المعتمدة خلال العقود الأخيرة من دولة الاستقلال؛ فهي لم تتضرر فقط على مستوى الكمّ من حيث تناقص أعداد المتكلمين بالأمازيغية مقارنة بتكاثر أعداد الناطقين بالعربية واللغات الأجنبية، بل تضررت، أيضاً، على مستوى التمثلات والكيف؛ فقد أصبحت هذه اللغة، في ظل هذه السياسة الإقصائية، غيرُ مقيمة بشكل إيجابي، وأصبحت غير قادرة على الحفاظ على سجلاتها المعجمية الأصلية، أو على إنتاج سجلاتها المصطلحية الجديدة استناداً فقط إلى ما تمتلكه من قدرات للمقاومة ذاتية؛ كما أصبحت على مستوى التعبير رهينة للمطارق التعبيرية اليومية للغات الإعلامية الكبرى؛ وفي ظل تنافسية منحازة ضدها، لم تعد قادرة على إنتاج أشكالها الفنية التقليدية ونقل مضامين التراث الحي الذي ظل يميز الإنسية المغربية لآلاف السنين؛ وقد كشف تقرير الخمسينية عن هذا الواقع عندما لاحظ "أن التراث الأنتروبولوجي والهندسي للبلاد أضحت تبدو عليه

[134] أحمد عصيد، *أسئلة الثقافة والهوية في المغرب المعاصر*، منشورات إدكل، مطبعة بني يزناسن، الطبعة الأولى، 2002، ص: 33

[135] نفسه، ص: 33

بعض علامات التآكل، نظراً لعدم كفاية مجهود الصيانة والتقويم التي عانى منها خلال العقود السابقة"[136]؛ إذ سواء تعلق الأمر باللغة الأمازيغية أو بما تحمله من مضامين وقيم ومعارف أو بالتراث المادي، فإن الحقيقة هي أن هناك واقعاً ينذر "بالخطر" - يقول التقرير- سيما و"أن العولمة الثقافية وتوحيد الأنماط الذي يواكبها تحمل في طياتها تهديدات حقيقية للثقافات الوطنية والمحلية"[137].

وأما بالنسبة لليونسكو فإن التقرير الذي خرجت به سنة 2008 تحت مسمى "أطلس لغات العالم المهددة بالانقراض"، قد ذكرت فيه عدداً من متغيرات اللغة الأمازيغية المصنفة إما داخل اللغات الميتة أو داخل اللغات المهددة؛ حيث نجد في الخانة الأولى أمازيغية اليهود التي كانت منتشرة بمنطقة فاس وبمناطق في الأطلس المتوسط والكبير؛ وكذلك أمازيغية غياتة قرب تازة، وأمازيغية آيت روادي التي كانت منتشرة بجهة تادلة أزيلال؛ وأمازيغية صنهاجة السراير بشمال المغرب التي أصبحت تعرف تراجعاً عنيفاً منذ الاستقلال؛ كما يمكن أن نضيف إلى هذه المتغيرات أمازيغية غمارة التي تعيش حالياً حالة الاحتضار الأخير (لا يتجاوز عدد الناطقين بها إلى حدود 2008 المائة شخص(100))؛ وأما بالنسبة للغات المعرّضة للخطر بقوة والتي وصلت فيها درجة الخطورة إلى الخطوط الحمراء، فهي أمازيغية بني يزناسن وفيكيك بالشمال الشرقي المغربي وأمازيغية زناكة على الحدود المغربية الموريطانية[138].

هكذا، إذن، تندحرُ الأمازيغيةُ شيئاً فشيئاً، على الأرض التي أنبتتها منذ آلاف السنين، بفعل السياسات المعتمدة والعولمة، في الوقت الذي تزداد فيه اللغات الأخرى احتلالاً لمجالاتها الطبيعية، واستئثاراً بفضاءاتها الأصلية؛ إذ حسب

---

[136] تقرير الخمسينية، *المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك*، مطبعة دار النشر المغربية- 2006- الدار البيضاء- المغرب، 2006، ص: 54

[137] نفس المرجع والصفحة.

[138] http://www.unesco.org/languages-atlas/index.php?hl=fr&page=atlasmap

الإحصائيات الرسمية لسنة 2004 فإن عدد المتكلمين بالفرنسية بالمغرب يُقدرون بحوالي 40% مقابل أقل من 7 % بُعيد الاستقلال؛ كما قُدِّر عدد المتكلمين باللغة العربية الفصيحة بحوالي 57 % وعدد المتحدثين بالدارجة قُدِّروا بـ 89,8 %[139]. وأما في سنة 2014 فإن الإحصيائيات الرسمية لمندوبية الإحصاء ستُقدم لنا أرقاماً أخرى حول عدد المتعلمين القادرين على القراءة والكتابة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والأمازيغية؛ ويمكن لنا إجمال هذه الأرقام كما يلي:

- **أولاً:** 99,4% من الأشخاص المتعلمين والبالغين من العمر 10 سنوات وأكثر يقرؤون ويكتبون **بالعربية**.
- **ثانياً:** 66,0% من الأشخاص المتعلمين والبالغين من العمر 10 سنوات وأكثر يقرؤون ويكتبون **بالفرنسية**.
- **ثالثاً:** 18,3% من الأشخاص المتعلمين والبالغين من العمر 10 سنوات وأكثر يقرؤون ويكتبون **بالإنجليزية**.
- **رابعاً:** 2,8% فقط من الأشخاص البالغين من العمر 10 سنوات وأكثر هم من يقرؤون ويكتبون **بالأمازيغية**.

وبطبيعة الحال فإن هذه الأرقام لا تُقدم لنا فقط الوضعية الحالية التي تعيشُ عليها اللغة الأمازيغية، بالرغم من إدراجها في منظومة التربية والتكوين منذ 2003، بل وتُقدم لنا أيضاً مؤشرات واضحة عن الاتجاه الذي تسيرُ فيه سياسة التعريب بالمغرب. يلخص لنا جلبير غرانغيوم هذا الاتجاه فيقول:

[139] Hcp, *RECENSEMENT GENERAL DE LA POPULATION ET DE L'HABITAT* , (RAPPORT NATIONAL) 2004 :
http://www.hcp.ma/Recensement-general-de-la-population-et-de-l-habitat-2004_a633.html

"بخصوص دينامية اللغات الأمازيغية، كانت هذه اللغات في تراجع مستمر أمام توسّع اللهجات العربية. ووجْهَةُ الحركة تكون دائماً واحدة: المناطق التي يفقدها الناطقون بالأمازيغية لصالح الناطقين بالعربية تظل على هذا الوضع بشكل نهائي، أي حركة في الاتجاه المعاكس بِحَيْثُ لا تُلاحَظ. فعدد من المناطق التي وصفها إثنولوجيون ولسانيون في بداية القرن الحالي هي اليوم ناطقة كلياً بالعربية"[140].

4.1.3 محو الأمية أو محو الأمازيغية؟

إن الحقيقة التي يجب أن لا تعزب عن البال، ونحن نناقش الآثار السيئة لسياسة التعريب، هي أن هذا الاتجاه أو التحول المشار إليه والذي يعيشه المجتمع المغربي على مستوى الانتقال من أنساق التواصل الأمازيغية إلى أنساق التواصل العربية (وأنساق اللغات الأجنبية) لا يعني البتّة أن المغرب أصبح يعرف طفرة نوعية على مستوى التخلص من العوائق التي تطرحها الأمية كما يُحاولُ أن يوهمَ البعض؛ فالانتقال من لغة إلى أخرى لا يعني هنا إلا التأكيد على مشروع إنجاح التعريب بمفهومه الإتني مع ترك الفئات الشعبية الساحقة في أميتها؛ ولإبراز هذه الحقيقة يمكن لنا أن نتوقف قليلاً عند هذه المعضلة التي تكلف الدولة المغربية خسارة لا تقل عن 1,3 % من الناتج الداخلي الخام؛ لقد أكدت الإحصائيات الرسمية لسنة 2004 أن 10.183.455 من المغاربة الذين يتجاوز سنّهم العشر سنوات لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، وأكدت نفس الإحصائيات أن نسبة الأمية وصلت إلى 43 % (حوالي 60.5 % منهم قرويون وحوالي 29.4 % حضريون وحوالي 54.7 % نساء وحوالي 30.8 %)[141]. وأما في سنة 2014 فقد أكدت نفس الإحصائيات الرسمية أن معدل الأمية انخفض إلى 32,0%.

[140] جلبير غرانغيوم، *اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب*، ص: 197-198

[141] Hcp, *RECENSEMENT GENERAL DE LA POPULATION ET DE L'HABITAT* 2004, P : 23.

إلا أننا عندما نتأمل هذه الأرقام وما تدعيه من تقدم نكتشف، للأسف، أن محو الأمية بالمغرب لا يعني بالضرورة انتقالاً من وضعية "الجهل" إلى وضعية "اللاأمية"، بل يعني فقط أن التعريب الإثني للأفراد والجماعات لا زال يواصل تحقيق أهدافه، مع إبقاء الشعب، بطبيعة الحال، في أميته؛ إن المغربي (ناطقاً بالأمازيغية أو بالدارجة) الذي "استفاد" من دروس محو الأمية سيظلُّ، رغم كل المجهود الذي بُذل ليتعلم اللغة الجديدة، أمياً؛ وهذا ليس فقط لأن كل المشاريع المقامة في هذا المضمار تدخل في إطار مشاريع تعليم لغة جديدة (هي اللغة العربية الفصحى)، وهو أمرٌ يحتاج إلى اعتماد مقاربات أندراكوجية (andragogiques) ملائمة، ولكن أيضاً لأن المعيار المُعتمد رسمياً لتحديد من هو الأمي ومن هو غير أمي لا يتناسبُ بتاتاً مع الوضعية (ات) اللسانية التي يعيشها المغاربة؛ إن المتحرر من ربقة الأمية (alphabétisé) بالنسبة لهؤلاء المشرفين هو فقط ذلك الشخص القادر على قراءة وكتابة وفهم عرض مبسط وقصير له علاقة بحياته اليومية؛ وأما الأمي فهو ذلك الشخص الذي لا يقدر إلا على قراءة وكتابة الأرقام واسمه الشخصي أو قراءة وكتابة تعبير طقسي حفظه بشكل آلي؛ ويدخلون في هذه الخانة أيضاً كل شخص قادر على القراءة ولكنه غير قادر على الكتابة والعكس بالعكس[142]. والحقيقة أن هذا المعيار بقدر ما يُغيّبُ عنصر **الوظيفية اللغوية** كمرتكز أساسي في تحديد مفهوم المتحرر من ربقة الأمية (alphabétisé) بقدر ما يقفون عند حدود فك الشفرة الخطية (déchiffrage) التي لا تعني إلا تمييز الحروف والكلمات والجمل وتحقيق فهم جزئي أو كلي لنص بسيط يرتبط بالحياة اليومية؛ والحال أن الوظيفية اللغوية تقتضي، على الأقل، في مجال محو الأمية، تجاوز عائقين أساسيين:

[142] Ibid, P : 23.

- عائق اللغة في حد ذاتها؛ من حيث أن اللغة المعنية بتحقيق الانتقال من الأمية إلى "اللاأمية"، يُفترضُ فيها أن تكون لغة يستعملها المستفيد من محو الأمية في حياته اليومية بالشكل الذي يحقق بها وظيفة التواصل على المستوى الشفهي؛ وأما في الحالة التي نحن بصددها، فهي أننا أمام مستفيد لا يُتقن هذه اللغة، مما يعوق بشكل كامل تقريباً أي استعمال وظيفي لها، سواء على مستوى استعمالها في القراءة والكتابة (قراءة المنشورات المتعلقة بحياته المهنية، قراءة وفهم وملء النصوص والوثائق الإدارية، كتابة الرسائل الإدارية، قراءة ملائمة للروشيتات الطبية، قراءة وفهم النصوص الإخبارية، فهم كامل للخطابات السياسية الفصيحة، استعمال التكنولوجيات الحديثة إلخ) أو على مستوى استعمالها في التواصل الشفهي المؤسساتي (التقاضي والدفاع عن النفس في المحاكم، فهم المصطلحات القانونية التي يتلفظ بها المحامون والقضاة إلخ) أو كذلك على مستوى تعميق معرفته بالمهارات المرتبطة بحياته الاقتصادية والمهنية والصحية (تطوير المهارات الفلاحية بالنسبة للفلاحين، مثلاً، أو تنمية المعارف وتجويد الأداء بالنسبة لصغار الصيادين، أو الرفع من الكفايات المهنية بالنسبة للصناع التقليديين باستعمال العربية الفصيحة إلخ). إن هذا النوع من المشاكل لا تُطرحُ، مثلاً، للأمي الفرنسي أو الألماني أو الأمريكي أو الكندي إلخ. فالفرنسي والألماني والأمريكي والكندي، بعد مرحلة محو للأمية قصيرة، يصبحون فاعلين وقادرين على التواصل الوظيفي سواء في الوضعيات الشكلية (التقاضي، ملء الوثائق الإدارية، كتابة الرسائل الإدارية، إنجاز العمليات الحسابية والبنكية إلخ) أو في الوضعيات التواصلية المدنية (المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والإعلامية إلخ) أو كذلك في الوضعيات المرتبطة بتجويد مهاراتهم المهنية والاقتصادية؛ في حين يظل المغربي، حتى في الحالة التي يكون فيها قد بذل مجهوداً لإتقان العربية الدارجة (بالنسبة للناطق للأمازيغية)، غير فاعل وغير قادر على استعمال اللغة الفصيحة التي تلقى فيها معارفه اللسانية؛ تلك المعارف التي

لا تتجاوزُ، في غالب الأحيان، مرحلة حفظ آيات من القرآن أو فك الشفرات الابتدائية للحروف، كما أشرنا؛ وهو ما يعني أن محو الأمية في المغرب لا يعني سوى محاولة أخرى لتعريب الكبار من خلال تعليمهم اللغة العربية.

- عائق تداخل السجلات اللغوية للعربية الفصحى مع سجلات العربية الدارجة (وأحياناً الأمازيغية)؛ ويمكن اعتبار هذا المشكل امتداداً للعائق الأول. إذ نتيجة للاستعمال اللاّشكلي والشفوي للعربية الدارجة والاستعمال الشكلي والكتابي فقط للعربية الفصيحة، فإن المستفيد من دروس محو الأمية (alphabétisé) يظل، في الغالب، لصيق الفهم الذي تُقدمه له الدارجة أو لغته الأم. فبما أن اللغة الرسمية في مؤسسات الدولة هي العربية الفصيحة، يصبح التواصل غير ممكن أو غير شفاف، عندما يتعلق الأمر، بتعابير أو مصطلحات ذات حمولات قانونية أو إدارية أو سياسية أو طبية لها خطورتها إلخ. وتقدم لنا المرافعات القضائية، في هذا الصدد، أمثلة واضحة عن هذا النوع من اللاتواصل الذي قد يؤدي إلى الحكم ظلماً، باسم صاحب الجلالة، على أشخاص ذنبُهم الوحيد أنهم لم يفهموا أسئلة القاضي أو أنهم أجابوا خطأً عن سؤال يحتوي على مصطلحٍ فهمه المتحاكم بشكل مغلوط؛ وللأسف فإن هذا المشكل يبقى وارداً حتى في الحالات التي يتدخل فيها القاضي كي يُترجم مضامين اللغة الفصحى إلى اللغة الدارجة[143]. وبحسب دراسة قامت بها فاطمة الزهراء الأمراني على 62 حالة امتدت على مدى أربع سنوات، فإن الإشكالية الكبرى تتلخص هنا أساساً في كون المتقاضين الناطقين بالدارجة لا يُقدِّرون جيداً المعاني الدقيقة للملفوظات العربية الفصحى، مما ينتج عنه غموض في إدراك المعاني واعترافهم بالتالي بأشياء هم لا يريدون أو لا يقصدون الاعتراف بها؛ من ذلك، مثلاً، حالة ذلك الشخص الذي

[143] Fatima Zahra LAMRANI, *ARABIC TRIGLOSSIA, ILLITERACY AND THE PROBLEMS OF COMMUNICATION IN THE MOROCCAN CRIMINAL COURTROOM*, in LANGUAGE, LANGUAGES, Actes du Colloque International, Fondation Zakoura Education, Casablanca 2010, P :239-242

وُجهت إليه تُهمة الاغتصاب، فأقر بالواقعة لأنه لم يكن مُقدّراً بشكل دقيق الحمولة الدلالية القانونية التي تتضمّنُها كلمة "اغتصاب" في اللغة العربية الفصيحة؛ يسأله القاضي: "تُّهمة لْموجّهة ليك، هي تّغرير بقاصرة والاغتصاب والافتضاض؟ آش كتكول فهاذ الشي؟" فيجيب: "هاد السيدة صديقة ديالي، (غير واضح). مارست معاها لجنس (غير واضح). كالت لي غْتاصبني أُو لا ما غتاصبتنيشْ، غادي نشوف واحد آخور يغتاصبني و للّصَّقها فيك (غير واضح). مشيت لعند جدّها أو كال لّي صبر عليَّ نْدير لْها لحالَمَدنية، دّيتْ تّاس وْخْطبتْ قْبَلْ ما نغتاصبها (غير واضح). غْتاصبتْها وانا قابل نتْزوّجْ بها. أنا غْتاصبتْها، الْحقّْ، الحقّْ"[144].

وستُصبح وضعية الناطق بالأمازيغية أكثر تعقيداً وأعوص من حالة مواطنه الناطق بالدارجة. ذلك لأن الأخير يجدُ، على الأقل، من يُترجم له من العربية الفصحى إلى لغته الأم. وأما بالنسبة للأمازيغي فإن الحكم عليه يُصبحُ فعلاً تتحكّمُ فيه لغة هو لا يُتقنها.

إن مفهوم محو الأمية (alphabétisation) يصبحُ، إذن، غير ذي جدوى في الحالة التي يكون فيها المستفيد من دروس اللغة العربية الفصيحة غير قادر على استعمال هذه اللغة وظيفياً في حياته الإدارية والسياسية والمهنية إلخ؛ ولذلك فإن ما يُعتبرُ محواً للأمية لا يعدو أن يكون تعليماً أولياً غايتُه القصوى فك شفرات حروف وكلمات العربية الفصيحة دون القدرة تماماً على تجاوز هذا المستوى إلى الاستعمال الوظيفي لها كما تنص على ذلك كل المقاربات المعتمدة عالمياً في هذا المجال[145]؛ ولذلك فإننا لا نبالغُ إذا قلنا أن نسبة الأمية في المغرب تتجاوز بكثير الرقم الذي أعلنت عنه المندوبية السامية للإحصاء؛ إننا نُقدره بأكثر من عشرين مليون وليس أحد عشر مليون وحسب (حسب إحصائيات 2004). ونظراً إلى أن البرامج المعتمدة لمحو الأمية لا تتوخى إخراج المغربي غير المتعلم من أُميته

[144] Ibid, P : 243

[145] المؤسف في هذا الأمر هو أن برنامج محو الأمية الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الدينية قد تحول إلى فضاء للإرشاد الديني والدعوي؛ ولذلك فإنه لا يمكن الحديث هنا عن محو للأمية كما هو متعارف عليه عالمياً، بل عن ممارسات أقرب إلى التعبئة الدينية من طرف معلمين لا علاقة لهم، في الغالب، بعلوم الدين ولا بعلوم الأندراكوجيا.

الوظيفية فإن الغاية غير المعلنة هي، من جهة، التسريع من وتيرة التعريب الإثني بالنسبة للناطقين بالأمازيغية (ما دام الأمر يتعلقُ بتعليم لغة جديدة وليس محواً للأمية بلغةٍ يستعملها المستفيد)؛ وهي، من جهة ثانية، تتوخى تعميق الدينامية اللسانية بين العربية الفصيحة أو الوسيطة والعربية الدارجة بالنسبة للناطقين بالدارجة (ما دامت المقاربات المعتمدة في التعليم تُركزُ على ضرورة الانطلاق من الدارجة للوصول إلى تملك المستوى المكتوب من اللغة الوسيطة).

يتأكد لنا هذا المنحى التعريبي بشكل أوضح عندما نعلم أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني قد تمكنت في سنة واحدة (2014-2015) من توقيع 1436 اتفاقية مع جمعيات المجتمع المدني للقيام بعمليات المحو المراد، وأن القطاعات الحكومية وخاصة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قد تمكنت من تكوين 20626 مكون (ة) خلال الموسم القرائي 2014-2015؛ وأنّ العديد من المقاولات ساهمت، في هذا الإطار، بإحداث أو احتضان أقسام لمحاربة الأمية؛ كما يتأكد هذا أكثر عندما نعلم، في نفس السياق، أن الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية قامت بتكوين 7599 مكون خلال نفس الموسم القرائي (2014-2015)، وأرست عملية التأطير الميداني لأقسام محاربة الأمية بمساهمة 600 مفتش تربوي، كما تمكنت من برمجة 28800 زيارة تفتيشية. هذا بالإضافة إلى أنها قامت بتأليف وطباعة مناهج محاربة الأمية (طبع 700.000 نسخة من منهاج القرائية و25.000 نسخة من دليل المكون الخاص به) وتوزيعها مجاناً على المستفيدات والمستفيدين؛ ولهذا السبب سنلاحظ تصاعداً في عدد المستفيدين من برامج محو الأمية برسم سنة 2014-2015 إلى ما يفوق 747 ألف شخص، مقابل 621.894 سنة 2013-2014، أي بزيادة أكثر من 20 %[146].

وفي المقابل ستتمكن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (مديرية التعليم العتيق-قسم محو الأمية)، وفقاً للمخطط الخماسي 2010-2015 القاضي بتسجيل 1.000.000 مستفيد (ة)

[146] الإحصائيات الرسمية التي قدمتها الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية خلال اليوم الدراسي بمقر الأكاديمية الملكية يوم 20 يناير 2016.

في برنامج محو الأمية بالمساجد من تسجيل 1.138.235، في المستوى الأول، أي "بنسبة إنجاز الهدف تُقدر بـ: % 101،63"، كما تمكنت أيضاً من تسجيل 620.33 مستفيد (ة) في المستوى الثاني؛ وأما بالنسبة لإحصائيات برنامج محو الأمية بواسطة التلفاز والإنترنيت، فقد تمكنت نفس الوزارة من تسجيل خلال الموسم الدراسي 2014-2015 ما يناهز 104913 مستفيد (ة) على الصعيد الوطني؛ ويحتضن هذه الأفواج من المستفيدات والمستفيدين 5807 مسجداً برسم الموسم الدراسي 2014-2015؛ وبطبيعة الحال فإن الوزارة ستعمل منذ سنة 2010-2011 لتجويد منتوجها إلى مضاعفة المؤطرين الذين سينتقل عددهم من 4537 مؤطرة ومؤطر إلى 5798 برسم الموسم الدراسي 2014-2015؛ هذا بالإضافة إلى عدد مهم من المستشارين (ات) والمنسقين (ات) التربويين الذين تتوزعهم أجهزة الإشراف والتأطير التربوي على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي[147].

إن كل هذه المجهودات، وبالرغم من كل الاختلالات[148] المعبَّر عنها من طرف الوكالة ووزارة الأوقاف على مستويات ضعف التمويل وضعف انخراط القطاعات الحكومية والمجالس المنتخبة[149] إلخ. لا تؤتي، للأسف، أُكلها إلا فيما يتعلّقُ بمواصلة سياسة التعريب الإثني. ولنا أن نتساءل: ماذا لو أن الدولة المغربية كانت قد سنت منذ الاستقلال سياسة لمحو الأمية اعتمدت فيها اللغة الأم؟ هل سيكون هناك أمي (ة) واحد في المغرب

[147] برنامج محو الأمية بالمساجد، الحصيلة الخماسية 2010-2011/ 2014-2015، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015، ص:38-54

[148] إن هذه الاختلالات المتحدّث عنها في برامج محو الأمية لا تساوي شيئاً، كما سنرى، عندما نقارنها باختلالات إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية؛ فالأرقام متباينة لا على مستوى المستفيدين فقط ولكن أيضاً على مستوى الأساتذة والمكونين والمفتشين ومختلف المؤطرين؛ بل والأدهى من ذلك أنه في الوقت الذي تبادر الأكاديميات إلى شراء الكتب المدرسية وتوزيعها مجاناً على التلاميذ (ة)، تستنكف عن فعل ذلك عندما يتعلق الأمر بالكتاب الأمازيغي وبالتلاميذ (ة) الذين يدرسون الأمازيغية؛ وهو مؤشر خطير على نوع التمييز الذي نعيشه بالمغرب.

[149] إن مقارنة ما تمَّ تحقيقه في مجال محو الأمية منذ موسم 2010-2015 يتجاوز بكثير ما تمَّ إنجازُه في مجال تعليم اللغة الأمازيغية منذ الموسم الدراسي 2001-2002 إلى الموسم الدراسي 2015-2016؛ وهو أمرٌ يؤكد أن الدولة المغربية ماضية في إنجاز مشروعها الأصلي (التعريب)، وأما ادعاؤها تدريس الأمازيغية وتحقيق المصالحة الوطنية فليس إلا محاولة لإسكات الأصوات المنادية بإعادة الاعتبار إلى هذه اللغة وثقافتها.

اليوم؟ ماذا لو كنا أدرجنا اللغة الأمازيغية في منظوماتنا التعليمية؟ هل كنا سنكون بحاجة إلى تغيير لسان بلسان من أجل تحقيق التنمية المستدامة والخروج من نفق الأمية المظلم؟

علينا أن نكون صرحاء. لكي نسرعَ من وتيرة القضاء على الأمية علينا أن نعتمد لغاتنا الأم؛ وإذا أردنا أن نُعلم الشعب اللغة العربية الفصيحة (وهو مطلبٌ مشروع) فعلينا أن نتخذ لها برامج خاصة لها مناهجها ومقارباتها البيداغوجية وأدواتها التعليمية وعدتها التكوينية وجمهورها المُستَهدف.

إننا لا نحتاج، هنا، إلى التأكيد على أن تحقيق التنمية والخروج من ربقة الأمية والتمكن من العلوم والمعرفة والتكنولوجيا لا يتم إلا عن طريق اعتماد اللغات الوطنية في كل مراحل ومستويات التعليم؛ فقد دلت جل التجارب العالمية على أن الدول الأكثر انخراطاً في قيم الحداثة، بل والتي حققت أعلى منسوب في مجالات التنمية، إنما هي الدول التي اعتمدت لغاتها الشعبية في التعليم والإعلام ومحو الأمية مثل كوريا الجنوبية واليابان وروسيا وألمانيا والدانمارك والنرويج وإسبانيا وبلجيكا إلخ. فهذه الدول التي قضت على آفة الأمية هي نفسها التي حققت نسبة عالية من التطور في الميادين العلمية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية باعتماد لغاتها الشعبية الوطنية.

5.1.3 موقع اللغة الأمازيغية في ظل التراتبيات اللغوية العالمية

أ- في سياق التبادل الاقتصادي الحر

في سنة 2001 قام إيفان بيرنيي Ivan Bernier بدراسة حول إشكالية الحفاظ على التعدد اللساني؛ وقد تناول الموضوع من زاوية حرية التبادل الاقتصادي في علاقته بالعولمة التي فرضت على الدول أشكالاً من الممارسات والقرارات تمنع عنها القيام بأية إجراءات لصالح

التعدد، لاعتبارات منها أن التَّعدد اللساني يعرقل السوق التجارية العالمية[150]. وهكذا فبعد أن حلل الاتفاقيتين التي فرضتها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) سنة 1994 (الكات) وAGCS سنة 1995 أشار إلى أن أية إجراءات لصالح التعدد اللساني ستعترضُ عليه الدول الكبرى باسم الاتفاقيتين أو باسم اتفاقيات أخرى، وذلك ترسيخاً منها لتبادل اقتصادي حرّ يُترجَمُ لسانياً باستعمال معمَّم للغة الإنجليزية.

وأمام تعقّد ظاهرة التبادل اللغوي العالمي الذي لا ينتظم، إلى اليوم، في إطار أي قانون يشرع للغات ويُعيد النظر في الهيمنة اللغوية للإنجليزية، يرى إيفان بيريني ضرورة معالجة إشكالية التعدد اللساني على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي (الوطني)، أو استناداً فقط إلى مقولات حقوق الإنسان والدفاع عن التراث. ويبدو أن فرنسا كانت قد استبقت هذه الرؤية التي عبر عنها بيريني، ولذلك طرحت الإشكالية على الصعيد الأوروبي، منذ سنة 1993 على لسان رئيسها فرانسوا ميتيران (François Mitterrand) الذي تحدث بمناسبة القمة الخامسة للفرنكفونية بجزيرة موريس عن "الاستثناء الثقافي" ورفض"تعميم النموذج الثقافي الأحادي"؛ وبمناسبة انعقاد البرلمان الأوروبي، في يناير 1995، سيُعيد الرئيس الفرنسي نفس الفكرة ويدعو إلى ضرورة التمييز بين "الأعمال الفكرية" التي تُشكل استثناء وبين البضائع الاستهلاكية التي يجبُ أن تنفتح أمامها الحدود. وفي نفس السنة ستنعقد القمة السادسة للفرنكفونية في كوتونو (Cotonou)، حيث سيخرج المجتمعون باتفاقية أساسية حول "مجتمع الإعلام"، إذ سيتم التركيز فيها على "ضرورة انخراط الفرنكفونية في تنمية الشبكة الإعلامية بهدف المساعدة على حضور وتفتح اللغات والثقافات التي تشكل تراث الإنسانية المشترك". ومنذ هذا التاريخ ستعمل

[150] الواقع، كما يذهب إلى ذلك كلود حجاج، هو أن الإيديولوجية الليبرالية، على مستوى تبادل البضائع، ارتبطت تاريخياً منذ القرن الثامن عشر، بالمفاهيم الفلسفية الأنكلو-أمريكية، القائمة على مفهوم التبادل الحر التي أسس لها أمثال آدام سميث (A. Smith) منذ 1776 وقبله كل من د. هيوم (D. Hume) منذ 1740 ود. ريكاردو (D. Ricardo) منذ سنة 1817، وج.س. ميل (J. S. Mill) منذ سنة 1848. وبحسبه، فإن هناك نوعاً من الالتحام الطبيعي بين هذا المفهوم المؤسس لايديولوجية التبادل الحر وبين اللغة الإنجليزية. ولذلك فإن الهيمنة اللسانية للإنجليزية ظلت دائماً مسنودة من طرف الدول الأنكلوفونية.
Claude Hagège, *Combat pour le français*, P : 61-62

فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي على تنزيل مفهوم الاستثناء الثقافي، بل ولتمنحه بُعداً عالمياً؛ وهكذا فإنه بالرغم من اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ الاستثناء هذا، خاصة فيما يتعلق بالإنتاجات السمعية – البصرية، بل و"اعتبار عالم الأعمال الأوروبي لأوروبا كما لو أنها مقاطعة للغة الإنجليزية"[151]، على حد تعبير كلود حجاج، فإن المقاربة الأوروبية ستشهد منذ سنة 2000 توسعا عالمياً[152]، ولتُطرح منذ سنة 2001 إشكاليات أخطر تتعلق بالهوية اللسانية لأوروبا (هل سيتكلم الأوربيون اللغة الإنجليزية؟)، مما سيتمخض عن ذلك ظهور حركة دولية تدعو إلى احترام التعددية اللسانية ولتُتوج سنة 2005 بتبني 148 دولة لاتفاقية اليونسكو حول التنوع الثقافي واللساني.

وعلى العموم فإنه بالرغم من الدينامية التي خلقتها هذه المبادرات على الصعيد العالمي، فقد ظل السؤال المطروح دائما هو: هل كانت كل هذه المبادرات التي باشرتها فرنسا في الإطار الأوروبي وعبر أداتها الأثيرة "المنظمة الفرنكفونية" صادرة عن إيمان بقيم التعدد أم أن الأمر لم يكن في العمق سوى شكلاً من أشكال البحث عن صيغ لإعادة الفرنسية إلى عنفوانها القديم؟ خاصة وأن سوق اللغات أصبح مجالاً لخلق تراتبيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لها انعكاس مباشر على وضعيات الدول ومكانتها في العالم.

إن الواقع والممارسات السياسية والقانونية تشهد كلها على أن الدفاع عن التعدد أو التنوع اللساني، كما تصوره الغربيون، لم يكن غير شكل من أشكال الدفاع عن اللغات الكبرى، أي عن اللغات الألمانية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والبرتغالية بالدرجة الأولى. فهذه اللغات التي تمتلك أجهزة للانتشار قوية وحضوراً على الصعيد العالمي بحكم

---

[151] Claude Hagège, *Combat pour le français*, P : 73

[152] لقد ظهرت إلى الوجود إضافة إلى المواقف السياسية للحكومات مواقف أخرى عبر عنها مثقفون ومفكرون وسياسيون ومبدعون والآلاف من جمعيات المجتمع المدني والسياسي والحقوقي في العالم بكل من أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا.
أنظر في هذا الصدد:

Claude Hagège, *Combat pour le français*, P : 106-119

تاريخها الاستعماري السابق ووزنها الاقتصادي، هي التي أريد لها أن تقتسم أفقياً، وعلى تفاوت، الفضاء اللساني للعالم. وأما بالنسبة للغات الأقل حظاً في الانتشار، أو اللغات الصغيرة وبخاصة لغات الجنوب التي تعرضت للاجتثاث خلال القرن الأخير، فإنها لم تؤخذ، عملياً، بعين الاعتبار. وكما يذهب إلى ذلك كل من لويس جان كالفي وألان كالفي، فإنه "سواء تعلق الأمر بالعلاقات بين الفرنسية ولغات الفضاء الفرنكفوني، أو بين الانجليزية ولغات الفضاء الأنكلوفوني أو بين البرتغالية ولغات الفضاء البرتغالوفوني (lusophonie)، فإن الاتجاه الغالب للسياسات اللسانية ينصهر حالياً مع الليبرالية الاقتصادية المختزلة في مقولة: دعه يعمل. أي دع قانون السوق، ودع قانون المنافسة يرضيان المتكلمين بتسديد ثمن أبخس: إذ سيكون الأمر أكثر اقتصاداً تعلم الإنجليزية ما دام العالم كله يتعلمها ويتفاهم بها. كما سيكون اقتصادياً أيضاً، وإن بمقدار أقل، تعلم الإسبانية والفرنسية والبرتغالية إلخ مادامت هذه اللغات مستعملة بدورها من طرف الكثير من المتكلمين ومهيمنة على أجزاء جغرافية مهمة. وطبيعياً فإن هذه الرؤية نجدها في المقابل تجازف بالتسبب في سحق اللغات الأكثر ضعفاً، إلا أن قانون السوق الذي يهتم بالأرباح لا يهتم أبداً بهذه الاعتبارات"[153]. فالهدف النهائي ليس هو الحفاظ على التنوع اللغوي العالمي، بل هو أساساً بناء "سوق أمريكية عالمية"[154].

وأمام هذا التحدي ستتخذ السياسات اللسانية العالمية في ظل العولمة الاقتصادية مسارين، أحدهما يُترجم في مقولة "التبادل الحر" الذي يدعو إلى "عوممة" اللغة الإنجليزية، وثانيهما يُترجم في مقولة "الحمائية" الذي يدعو إلى حماية الفضاءات التقليدية للغات الكبرى كاللغة الفرنسية والإيطالية والإسبانية إلخ. وهذا -كما أشرنا – دون وضع أي إطار تشريعي أو قانوني على غرار القوانين التي وُضعت في مجال التبادل التجاري. واعتباراً لهذا الوضع الذي أصبح، بحكم الواقع، يفرضُ نفسه بشكل تصاعدي متعاظم،

[153] Louis-Jean Calvet, Alain Calvet, *LES CONFLITS DE BABEL, Diversité linguistique et politique des langues*, Copyright, Editions Ecriture, 2013, P : 186

[154] Claude Hagège, *Combat pour le français*, P : 99

فقد تعالت بعضُ الأصوات التي تدعو إلى التشريع للغات الكبرى أو القريبة منها والتضحية بما يُسمى باللغات الضعيفة. وليبقى السؤال هو معرفة فقط كيفية اختيار اللغات التي يجبُ النهوض بها وتلك التي يجب التضحية بها[155] أو معالجتها في مستوى أدنى[156].

استناداً إلى هذه الرؤية، سيحاول بعض المنظرين تقسيم الفضاءات اللغوية إلى فضاءات تحتكرها اللغات الرسمية الكبرى مع إمكانية اعتماد سياسات لسانية ذات بُعد وطني تنزلها الدولةُ المعنية أو مع إمكانية اعتماد سياسات لسانية إقليمية أو دولية يتم تنزيلها في إطار تعاون إقليمي ودولي. وإذا أخذنا المنطقة التي تعنينا هنا، والتي قدمها لويس جان كالفي وألان كالفي كمثال لتفسير هذه الرؤية، فإن حالة أفريقيا، إذا نظرنا إلى واقعها اللساني، سوف تنقسم إلى أربع فضاءات أو مجموعات كبيرة؛ الفضاء الأول هو الفضاء الذي تنتمي إليه ما يُسمى بالدول العربية؛ والفضاء الثاني هو الفضاء الذي تنتمي إليه الدول المسماة فرنكفونية؛ والفضاء الثالث هو الفضاء الذي تنتمي إليه الدول المستعملة للغة الإنجليزية جزئياً أو كلياً؛ ثم أخيراً الفضاء البرتغالفوني lusophone الذي يضم دولاً مثل كيني-بيساو (Guinée-Bissau) والموزمبيق (Mozambique) وأنكولا (Angola).

وهكذا فإنه في إطار السياسات ذات البعد الدولي يتم اقتراح نموذج سياسي قائم على تدخلات لصالح اللغات الكبرى، وذلك على غرار ما يتم اقتراحه من طرف بعض المنظمات لصالح اللغات الإسبانية والفرنسية والبرتغالية في إطار ما يُسمى بـ "الفضاءات اللسانية الثلاث". وأما في إطار السياسات ذات البعد الإقليمي فإنه يتم اقتراح نموذج قائم على تدخلات لصالح اللغات المخترقة للحدود (transfrontalières)، وذلك على غرار اللغة السواحيلية التي نجد لها حضوراً سوسيو-لسانيا بكل من تانزانيا وأوغندا وكينيا (أنكلوفونية) والموزمبيق (برتغاوفونية) وبروندي والجمهورية الديموقراطية للكونكو

[155] Louis-Jean Calvet et Alain Calvet, *LES CONFLITS DE BABEL*, P :187-188

[156] Ibid, P : 190

(فرنكفونية). فهذه الدول إذ تتعاون فيما بينها تقترح نموذجاً إقليمياً لمعيرة السواحيلية ووضع برامج مشتركة في مجال التعليم والتواصل والإعلام.

وأما بالنسبة للسياسات اللسانية ذات البعد الوطني، فإن النموذج المقترح هنا يقوم أساساً على تدخل الدولة لصالح اللغات الوطنية بغض النظر عن امتدادها الجغرافي واختراقها للحدود. ويُقدَّم المغربُ، في هذا الإطار، كنموذج لهذه السياسة؛ ذلك لأنه بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001 سيصبح ممكناً تلقين أو تدريس ثلاث لغات بالمدرسة الابتدائية المغربية (الأمازيغية والعربية والفرنسية)[157].

وبالرغم من أن هذه التقسيمات لم تشكل، لحد الآن، سياسة واضحة المعالم بالنسبة لكل الدول التي تنتمي إلى فضاءاتها، فإن تشخيصاً للواقع، كما يتحدد في السياسات اللسانية العالمية، سيثبت لنا أن الاتجاه السائد الذي تسير فيه الدول هو اتجاه تعميق الشروخ بين اللغات الأقوى واللغات القوية واللغات الأضعف أو السائرة نحو الانقراض. إذ نتيجة للمقاربات اللسانية المعتمدة دولياً على مستوى الإعلام والتعليم والإدارة والاقتصاد، ستتشكل، على المستوى العالمي، خمسة أقطاب لغوية يمكن التمييز فيها بين قطب أقوى يضم ثمان (08) لغات كبرى يتجاوز عدد الناطقين بكل واحدة منها المائة مليون ناطق (100000000) ويشكل مجموع المتكلمين بها جميعا ما يوازي 2280904098 ناطق في العالم؛ وقطب ثان متوسط يتكون من سبع وسبعين لغة (77) يتجاوز عدد الناطقين بكل واحدة منها العشرة ملايين، ويشكل مجموع المتكلمين بها جميعا ما يوازي 2314574830 ناطق؛ وقطب ثالث أضعف يتكون من 284 لغة يتجاوز عدد الناطقين بكل واحدة منها المليون ناطق (1000000)، ويشكل مجموع المتكلمين بها جميعاً ما يوازي 925864820 ناطق؛ وقطبٌ رابع مهدد بالانقراض يتكون من 4622 لغة يتكلم بكل واحدة منها حوالي 111000 ناطق، ويشكل مجموع المتكلمين بها جميعا ما يوازي 363708949 ناطق؛ وقطب خامس في

[157] Ibid, P : 189-193

طريقه إلى الانقراض يتكون من 1625 لغة ويتكلم بكل واحدة منها حوالي 120 ناطق، ويشكل مجموع الناطقين بها جميعاً ما يوازي 592370 ناطق[158].

ونظراً إلى البون الشاسع بين هذه الأقطاب، كما أنه اعتباراً للوضعيات القانونية والمؤسساتية والسوسيو-لسانية لكل قطب، فإن الملاحظ هو أن 5 في المائة من هذه اللغات الأقوى والأكثر مأسسة، تحتكر 95 في المائة من متكلمي العالم؛ وأما بالنسبة للغات الضعيفة وغير المأسسة فإن 95 في المائة منها لا يتكلم بها سوى 5 في المائة من متكلمي العالم؛ و50 في المائة لا يتكلم بها سوى 7500 شخص أو أقل[159]؛ ومنها تموت كل أسبوع لغة واحدة[160]، وفي السنة تموت حوالي 25 لغة. ولذلك فإنه في حالة ما إذا لم تُتخذ الإجراءات القمينة بإيقاف هذا النزيف، فإنه إلى حدود أواخر القرن الواحد والعشرين ستكون قد اختفت 2500 لغة من هذه اللغات[161]؛ وهو ما سيشكل كارثة إنسانية بكل المقاييس.

ب- في سياق التراتبيات اللسانية العالمية والوطنية

إذا ما تجاوزنا الوضعية اللسانية للغات على الصعيد العالمي، وحاولنا أن نتأمل قليلاً وضعية اللغة الأمازيغية داخل التراتبيات اللسانية العالمية والوطنية، فإن أول ملاحظة يمكن استجلاؤها هي أن هذه اللغة تنتمي عددياً إلى القطب المتوسط، أي إلى المجموعة التي تتكون من 77 لغة والتي يتجاوز عدد الناطقين بكل واحدة منها العشرة ملايين ناطق؛ وهي مكانة يمكن اعتبارها مطمئنة على المستوى الكمي؛ إلا أن عوامل

---

[158] Louis –Jean Calvet, Alain Calvet, *LES CONFLITS DE BABEL*, P : 122

[159] حسب كلود حجاج فإن من ضمن حوالي 5000 لغة، هناك 600 لغة، أي ما يوازي الثمن يتحدث بها 100,000 ناطق وحوالي 500 يتحدث بها حوالي 100 شخص، وأكثر من 90 في المائة يتحدث بها حوالي 5 في المائة من ساكنة العالم.

- أنظر:

Claude Hagège, *Halte à la mort des langues*, p : 186-187

[160] Louis –Jean Calvet, Alain Calvet, *LES CONFLITS DE BABEL*, P : 122-123

[161] Claude Hagège, *Halte à la mort des langues*, Editions Odile Jacob, 2002, P : 9

أخرى ذات طبيعة مؤسساتية وسوسيو-لسانية تلعبُ ضدها، مما يجعل منها لغة تنتمي، عملياً، إلى القطبين الأضعف والمهدد بالانقراض؛ فهي على المستوى الأول، أي المؤسساتي، ضعيفة أو غائبة الحضور داخل مؤسسات الدولة بحكم السياسة الإقصائية الموروثة التي ما زالت تباشرها الحكومات المتعاقبةُ ضدّها؛ وهي، على المستوى الثاني، أي السوسيو- لساني، تتوزع على أشكال لهجية غير متواصلة مؤسساتياً وتتراوح بين 100 شخص ناطق بها (كما هو الحال في منطقة غمارة بشمال المغرب)، و100000 ناطق (كما هو الحال في منطقة فيكيك)، وأكثر من 1000000 ناطق بها (كما هو الحال في مناطق أخرى بالريف والأطلس المتوسط وسوس). وهي وضعية صعبة تتعمق بشكل أكبر ومتسارع عندما نعلم أن الفضاء اللساني حيث تتواجد فيه هذه اللغة تقتسمها اللغات الأكثر قوة وهيمنة في العالم، أي تلك التي تنتمي إلى القطب الأقوى؛ ولذلك فهي لا تواجه فقط وضعاً غير عادل من حيث حرمانها من كل أشكال الدعم المؤسساتي بوصفها لغة وطنية ورسمية، بل وتواجه، في نفس الوقت، أعتى اللغات وأكثرها هيمنة وافتراساً في العالم، ويتعلق الأمر باللغات:

- اللغة الفرنسية التي هي لغة رسمية أو في موقع اللغة الرسمية لـ 37 دولة؛ والتي سيصل تعداد الناطقين بها في أفق 2060 إلى 850 مليون نسمة؛

- اللغة العربية التي هي لغة رسمية لـ 23 دولة في العالم، والتي سيصل تعداد الناطقين بها في أفق 2060 إلى ما يناهز 700 مليون نسمة؛

- اللغة الإسبانية التي هي لغة رسمية لـ 23 دولة؛ والتي سيصل عدد الناطقين بها في أفق 2060 إلى 600 مليون نسمة؛

- اللغة الإنجليزية التي هي لغة رسمية لـ 57 دولة؛ والتي سيصل عدد الناطقين بها في أفق 2060 إلى أكثر من أربعة مليار نسمة[162].

وللأسف فإن هذا الوضع غير المتكافئ عددياً ومؤسساتياً وسوسيو-لسانياً لا يخفي فقط مصيراً مأساوياً للغة الأمازيغية[163] إذا لم تُتخذ الإجراءات العاجلة القمينة بالحفاظ عليها وتنميتها، بل إنها تُخفي أيضاً مصالح اقتصادية كبيرة تستفيد منها التجارة العالمية وما تحمله هذه التجارة معها من قيم ثقافية وأخلاقية ودينية واستهلاكية عابرة للقارات؛ إذ من المعلوم أن التغوّل اللغوي العالمي على مستوى الانتشار يوازيه على مستوى الصناعة الثقافية تغول تجاري وقيمي خطير؛ فحسب الإحصائيات المتداولة منذ سنة 2003 فإن هذه اللغات أصبحت تُدر على دولها الأصلية الملايير من الدولارات التي تتجاوز أحياناً ما تُدره الصناعات البترولية؛ وهكذا سنجد أن القيمة العالمية للصناعة الإبداعية وصلت سنة 2003 إلى 654 مليار أورو؛ وفي سنة 2005 وصلت قيمة صادرات المنتجات الإبداعية إلى 4,424 مليار دولار؛ وأما في سنة 2006 فقد وصلت عائدات الصناعة الثقافية إلى 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً؛ أي ما يوازي قيمته 1.3 تريليون دولار أمريكي، أو ضعفي مجموع واردات السياحة الدولية المقدرة بمبلغ 680 بليون دولار أمريكي[164]. ونحتاج حالياً إلى دراسات للتثبت من القيمة المالية والتجارية

---

[162] *Économie de la culture en Europe,* étude réalisée pour la Commission européenne par KEA, European Affairs, Bruxelles, 2006

[163] يذهب أحمد بوكوس إلى أن من الأسباب الأخرى التي تهدد هذه اللغة "بمخاطر الانقراض في الأمد المتوسط هشاشة ظروف عيش المجموعات الناطقة بالأمازيغية، ومن ثمّ استيعابها في الوسط الحضري بفعل احتكاكها باللغة والثقافة العربيتين". أنظر:

- أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، ص: 11

[164] الواقع أن الدول الناطقة باللغات المنتمية إلى القطب الأقوى لا تستفيد فقط من عائدات الصناعة الثقافية التي تهيمن بها على العالم، بل إنها أيضاً تستفيد من حيث كونها تستثمر بشكل أقل في تعلم اللغات بشكل عام، فما دامت الدول المتخلفة هي من يتولى صرف الملايير لتعلم لغات الدول الأقوى، فإن دولاً مثل إنكلترا وأمريكا وفرنسا عادة ما تتوجه إلى الاستثمار في لغاتها الوطنية بالأولى؛ إنهم، كما يقول كلود حجاج وهو يتحدث عن كل من إنكلترا وأمريكا، لا يكونون بحاجة في أنشطتهم المهنية، على الأقل، إلى تعلم اللغات الأجنبية، وهو ما يمنحهم الفرصة للاستثمار أكثر في مواد تعليمية باللغات الوطنية طيلة المسار الذي

للصناعة الثقافية العربية (الصناعة الفنية السينمائية والموسيقية والمكتبية خاصة تلك التي لها علاقة بالكتاب الديني إلخ) وتأثيراتها على الثقافة المغربية.

إن كل المعطيات المُقدمة، لحد الآن، تؤكد لنا أن الأمازيغية تعيش ظروفاً مؤلمة وفي سياق ثقافي ولساني تفترسُ فيه الثقافات واللغات الكبرى الثقافات واللغات غير المحمية. فهل من دينامية جديدة قادرة على تغيير الوضع ولو نسبياً؟

يقطعه المتعلمون. ويمكن ملاحظة الآثار الإيجابية لهذا الاقتصاد في الولايات المتحدة التي تمكنت، بحكم التخفيض الكبير الذي اعتمدته في مجال تعليم اللغات الأجنبية خلال مرحلة التمدرس القانوني، أي قبل التعليم الجامعي، من توفير **حوالي 16 مليار دولار** أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الميزانية السنوية للمؤسسة العلمية الأمريكية (National Science Foundation). بل إن مباشرة البلدان غير الأنكلوفونية وغير الفرنكفونية لسياسة ترقية الإنجليزية والفرنسية بوصفهما لغتين عالميتين، يعفي كلاً من إنكلترا وفرنسا وأمريكا من أن تدفع مقابلا ماليا مهما في هذا الإطار، ويجعل من هذه البلدان وكلاء أو فاعلين غير مباشرين لتمويل النمو الأمريكي والإنجليزي والفرنسي إلخ.

- أنظر في هذا الصدد:

Claude Hagège, *Combat pour le français*, P : 138

4 - ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

1.4 ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية

إذا كانت الحركة الثقافية الأمازيغية التي ظهرت منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي قد أثرت، كما أشرنا سابقاً، بشكل كبير في تغيير الكثير من التمثلات عن الثقافة الوطنية، فإن تأثيرها الكبير قد مسّ، بالدرجة الأولى، الجانب الأدبي والفني والأكاديمي من القضية، ذلك لأنه بظهور هذه الحركة بدأت تتشكل، على استحياء، معالم أدب مكتوب (ومُدوّن)، غير مُدعّم[165] وغيرُ مؤطّر وغير ممأسس[166]، في ميادين القول الشعري وفي الكتابة المسرحية والروائية والقصصية؛ كما ظهر جيل من الفنانين الملتزمين الذين

[165] يعبر ابراهيم أخياط عن هذا الغياب للدعم والصعوبات التي كانوا يواجهونها لإخراج بعض الدوريات، فيقول: "كنا نلتجئ إلى بعض التجار الصغار الذين ارتبطنا بهم منذ تأسيس الجمعية ويضعون ثقتهم في عملها، فكانوا يمدوننا بـ 20 درهم أو 30 درهم لنتمكن من إصدار الدورية (يقصد الدورية التي قررت الجمعيةُ إصدارها سنة 1973-1974)، وكنا نحصل على آلة السحب من صديقنا حسن أوشاكور صاحب وراقة "سكار" ونشتري أوراق ستانسيل وتقوم بعملية الطبع الأخت أدراز عائشة من عائلتي، حيث كانت تتطوعُ للقيام بهذا العمل وهي موظفة بوزارة البريد. ويتم السحبُ ببيتي وكان يساعدني في ذلك الأخ محمد خليل، وعبد الله الدرقاوي رحمة الله عليه أو بعض الطلبة".

أنظر: إبراهيم أخياط، *النهضة الأمازيغية كما عشت ميلادها وتطورها*، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط، الطبعة الأولى، 2012، ص: 53

والحقيقة أن كل الجمعيات الثقافية الأمازيغية كانت تعيش هذه الظروف الصعبة، فبوصفي أحد الذين عملوا في إطار جمعية ثانوكرا (1993)، حاولنا، أكثر من مرة، أن نُدون نصوصنا التراثية بالريف، ونخرج، على الأقل، عدداً واحداً حول الثقافة الأمازيغية؛ إلا أننا، للأسف، لم نتمكن من ذلك بسبب نقص ذات اليد، وعدم التزام كل المناضلين؛ فكنا لذلك نخرجُ "دوريات" مكتوبة على الآلة الكاتبة، كنتُ ألتزم برقن نصوصها، ثم يعملُ بعضُ الإخوة الآخرين على نسخها وتصفيفها وإعادة جمعها ثم توزيعها مجاناً على المتعاطفين مع الأمازيغية. ولم يكن الأمر يشذ في إطار جمعية إلماس الثقافية التي كنت أحد أعضائها؛ فقد كان الأستاذ مرزوق الورياشي هو من يتكلف بكتابة وطبع الوثائق، وكان باقي الأعضاء يساهمون بحصص مالية من أجل تنظيم بعض الأنشطة على صعيد مدينة الناظور.

[166] أحمد بوكوس، *مسار* اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، ص: 29

بدأوا يؤلفون روائع غنائية وموسيقية تستلهم التراث الفني الأمازيغي، وتحاول الانخراط، بإمكانياتها الذاتية، في موجة التحديث التي أخذت في التبلور على الصعيد الوطني، بل وتعمل على نشر رسالة الاعتزاز بالهوية الأمازيغية؛ وإلى جانب الأعمال الأكاديمية الفردية التي باشرها باحثون في اللغة والثقافة الأمازيغيين بالجامعات المغربية والأجنبية، بدأت، موازاة مع ذلك، تظهر ملامح مسرح أمازيغي ودراما أمازيغية بكل من الريف وسوس وبعدهما في الأطلس المتوسط؛ كما أن الإحساس بتلك الدينامية الخارجية الضاغطة التي أصبحت تهدد كيان اللغة الأمازيغية بالاندثار قد دفعت بهؤلاء المبدعين والكتاب والفنانين إلى اعتماد لغة تخلو، قدر الإمكان، من الاستعارات المكثفة من اللغات الأجنبية، والعمل على البحث عن الكلمة والمصطلح والتعبير في التراث المحلي أو استعارتها من فروع الأمازيغية الأخرى أو البحث عنها في بعض المعاجم النادرة التي كانت تقع بين أيديهم أو كذلك نحتها عند الحاجة. إلا أن الملاحظ، مع كل ذلك، هو أن هذه الأعمال، رغم أهميتها، لم يكن ليُلْق إليها بال من طرف المسؤولين المشرفين على الشؤون الثقافية المغربية، ولذلك ظلت أعمالاً معزولة أو ذات طابع جمعوي نضالي ولا يتم التعريف بها إعلامياً بل ولا تستفيد من أي دعم من طرف الدولة.

وأمام هذا الوضع عملت الحركة الثقافية الأمازيغية على ترصيد كل ما تمّ إنتاجُه في المجال الثقافي (وكذا في المجال النضالي)، لكي تنتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل تسييس القضية الأمازيغية؛ إذ بعد أن كانت هذه الحركة تعتمدُ أساساً على إمكانياتها الذاتية للحفاظ على اللغة الأمازيغية وثقافتها ستتحول منذ سنة 1991 إلى حركة مُنظمة لها ميثاقُها (ميثاق أكادير) ولها مطالبُها ولها نظرتُها السياسية إلى نموذج الدولة الذي يجب أن يكون؛ وهكذا فبوضعها للميثاق ستدخلُ الحركة، على الصعيد الوطني وبشكل منسَّق، في سباق المسافات السياسية الطويلة التي كان على رأسها مطلبُ الاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية في الدستور، وإدراجها في المنظومة التربوية والإعلامية والإدارية؛ وهو مطلب، سيزعزعُ، على حد تعبير ستيفاني بويسيل (Stéphanie Pouessel)، الحقل

الإيديولوجي التقليدي المؤسس على مفهوم العروبة الحصرية للوطنية ويطرحُ بديلاً جديداً مؤسساً على مفهوم التعددية[167]؛ وفي سنة 1994 سيتم تأسيس "مجلس التنسيق الوطني" الذي شكل أول إطار يجتمع فيه كل أمازيغ المغرب، بله ويفتح الأبواب مشرعة أمام العشرات من الجمعيات لتوحيد رؤاها حول إشكالية الثقافة المغربية، ووضعية اللغة الأمازيغية في النصوص القانونية، ونموذج السياسة اللغوية التي على الدولة مباشرتها؛ وفي سنة 1995 ستنخرط الحركة الأمازيغية المغربية إلى جانب الحركات الأمازيغية العالمية في عولمة قضيتها من خلال تأسيس الكونكريس العالمي الأمازيغي، ومن خلال المشاركة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد ببرشلونة سنة 1996 أو عن طريق المشاركة منذ 1998 في أشغال الأمم المتحدة ONU في مجال حقوق الشعوب الأصلية أو أيضاً عن طريق تقديم مداخلات في إطار الأوراش المخصصة للتعددية الثقافية خلال تنظيم الكونكريس الأربع والثلاثين للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، سنة 2001، بالدار البيضاء أو خلال تنظيم الدورة الثامنة والخمسين للجنة القضاء عن التمييز العنصري (CERD) بجنيف (2001). وفي سنة 2000 سوف يصدر بيان الاعتراف بأمازيغية المغرب الذي وقعته الآلاف من الشخصيات الفاعلة في الحقل الثقافي المغربي وعلى رأسهم الأستاذ محمد شفيق، عضو أكاديمية المملكة ومدير المدرسة المولوية (سابقاً)، وكذا المرحوم المناضل والمقاوم عبد الحميد الزموري، أحد الموقعين على وثيقة الاستقلال إضافة إلى الفاعلين الأساسيين داخل الحركة الأمازيغية بكل توجهاتها. وقد شكل هذا البيان، في تلك الفترة، مناسبة جديدة لطرح إشكالية الثقافة المغربية وعبرها إشكالية الهوية، حيث تمت المطالبة بضرورة الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية لغة رسمية، واعتبار الهوية المغربية هوية أمازيغية، وإعادة كتابة التاريخ المغربي، والتحلل من الأسماء الإقصائية مثل "المغرب العربي"، و"الجامعة العربية" إلخ. كما أنه إلى جانب دعوة الدولة إلى الاعتناء بالأشكال الثقافية الأمازيغية وتقديم الدعم لها ومساواتها بالعربية، كانت هناك دعوة أخرى إلى

[167] Stéphanie Pouessel, *Les Identités amazighes au Maroc*, Non Lieu- AAPM, Paris, 2010, P : 112

ضرورة اعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية تأخذ بعين الاعتبار الواقع المتردّي الذي أصبحت تعيشُ فيه الجهات الأمازيغية نتيجة للتهميش الذي تعرضت له خلال الاستعمار وبعده.

لقد كانت لحظة 2000 مفصلاً تاريخياً في توجه الحركة الأمازيغية التي بدأت، منذ ذلك الحين، تطرح، على الصعيد الوطني، خيارات التسييس الهوياتي للقضية الأمازيغية في حالة عدم الاعتراف بها، والتي منها إنشاء حزب سياسي كما طرحَ ذلك العديدُ من الفاعلين الأمازيغيين بلقاء بوزنيقة الأول[168]؛ فقد استغلت الحركة فترة انتقال العرش لكي تدفع بنضالاتها إلى أقصى مستوياتها، وهو ما أدى إلى تدخل الملك محمد السادس بعد أن تسربت وثيقة البيان إلى القصر[169] بشكل غير رسمي، ووقع ما وقع من إنشاء للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، استجابة لإحدى البنود المنصوص عليها في البيان المذكور.

---

[168] تمّ تنظيم اللقاء الأول في 13 و 14 ماي 2001 في بوزنيقة؛ وحسبَ التقرير الذي أنجزهُ كل من عبد السلام خلفي ومريم الدمناتي ومحمد أجعجاع باعتبارهم مسيري ومقرري اللقاء، فإن الحاضرين الذين تجاوز عددهم الألف مشارك والذين جاءوا من مختلف مناطق المغرب، انقسموا إلى ثلاثة اتجاهات: **الاتجاه الأول** طالب بإنشاء إطار سياسي حزبي قادر على لمّ شمل الأمازيغ والوقوف في وجه سياسات التعريب اليعقوبية من خلال الولوج إلى مواقع القرار وتغيير الواقع من داخل الأجهزة المتحكمة؛ و**الاتجاه الثاني** دافع عن خيار تأسيس إطار وطني ذي طابع سياسي يجمع شتات الأمازيغ ويكون قادراً على الضغط في اتجاه التأثير على قرارات الدولة لصالح الأمازيغية، لكن دون الانخراط في اللعبة السياسية الحزبية الضيقة، على اعتبار أن الأمازيغية أكبر من الأحزاب ومن كل الأطر كيفما كان نوعها؛ وأما **الاتجاه الثالث** فقد دافع على الطبيعة الثقافية للمسألة الأمازيغية واعتبر أن أي محاولة لزج الأمازيغية في المعترك السياسي بتحزيبها أو بتدويلها أو أيضاً باتخاذها ورقة للضغط ستكون له نتائج سلبية.

وبعد النقاش والتداول الذي لم يخلُ من توترات تمكن الجميعُ من الاتفاق على تكوين لجنة للتتبع تتكون من خمسة عشر عضواً يمثلون الريف والأطلس المتوسط وسوس. وقد أوكل إلى هذه اللجنة العمل على مباشرة لقاءات تعبوية على الصعيد الوطني والتحضير للقاء بوزنيقة الثاني (22 يونيو 2001) الذي سيتم منعُه للأسف؛ وليتمّ نقلُه إلى منزل محمد شفيق.

[169] لقد كان محمد شفيق يريد أن يوجه "البيان" إلى الوزير الأول آنذاك، عبد الرحمان اليوسفي، إلا أنه تفاجأ بوصوله (أي البيان) إلى القصر؛ وبسبب هذا التسريب زار وفد من القصر بيت شفيق يتكون من الناطق الرسمي آنذاك حسن أوريد، ووزير الداخلية أحمد الميداوي والمرحوم مزيان بلفقيه، حيث نوقش مضمون البيان بحضور عبد الحميد الزموري الذي كان حاداً في انتقاداته للسياسات التي اعتمدتها الدولةُ تجاه الأمازيغ ولغتهم وثقافتهم.

2.4 تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

1.2.4 التأهيل الأكاديمي

لقد كانت للحركية التي أطلقها بيان سنة 2000 الأثر البالغ على أصحاب القرار، وهو ما أدى بالملك محمد السادس إلى الإعلان في خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2001 عن الخاصية التعددية لهويتنا الثقافية الوطنية، وإلى التأكيد في خطاب أجدير 17 أكتوبر من نفس السنة على المسؤولية الوطنية في سبيل النهوض بهذه الثقافة، بل والإعلان أيضاً عن كونها "ملك لجميع المغاربة بدون استثناء"، وعلى ضرورة إدراجها "في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي".

وللحقيقة فإن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والذي انطلق العمل به منذ سنة 2003 كان له أثر مهم على المشهد الثقافي واللغوي الأمازيغي؛ صحيحٌ أن استيعاب هذه المؤسسة لعدد كبير من الفاعلين في الحقل المطلبي الأمازيغي، خاصة أولئك الذين كانوا يزاوجون بين النضال والعمل الأكاديمي، كان له أثرٌ سلبي على مسار الحركة الأمازيغية لأكثر من عقد، وهو ما اعتُبِرَ آنذاك نوعاً من "الاحتواء المخزني" الذي كان يريدُ إفراغ الساحة من الأصوات المزعجة، إلا أن ذلك لم يكن يعني، على أية حال، نهاية للمشروع النضالي؛ إذ في الوقت الذي كانت فيه الحركة (أو الحركات) تجددُ نُخَبَها وأُطرها، كان المنضوون في المؤسسة الملكية يشتغلون على القضايا الأساسية والجوهرية التي كان على الدولة المغربية أن تشتغل عليها منذ الاستقلال[170]؛ وهكذا فبالرغْم من كل المشاكل التي اعترضت (وما تزال) مسار عمل المؤسسة فيما يتعلق بإدراج اللغة والثقافة الأمازيغيين في

[170] مع ذلك فإن النخب التي التحقت بمؤسسة المعهد إما كأعضاء في مجلسه الإداري أو كباحثات وباحثين في المراكز لم يتوقفوا عن المزاوجة بين العمل الاستشاري والأكاديمي لمؤسسة المعهد والعمل النضالي سواء في إطار الجمعيات أو من خلال حضورهم في الملتقيات والمنتديات الإعلامية أو عبر انخراطهم في الدينامية المطلبية عن طريق البيانات والنداءات والوقفات الاحتجاجية إلخ. غير أنه لابد لنا من أن نُسجل أن ثُلّة من الباحثين والباحثات الذين التحقوا بالمؤسسة بعد سنة 2004 عن طريق التوظيف اتجهوا أساساً نحو العمل الأكاديمي دون أي أفق نضالي أو مشروع مجتمعي خاص بالأمازيغية.

المؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية والإدارية، فإنه تمكّن، على الأقل، من وضع قاعدة علمية متينة لانطلاق المشروع الأكاديمي والتربوي الأمازيغي؛ ذلك المشروع الذي يمكن لنا تلخيص بعض معالمه فيما يلي[171]:

أ- مستوى تأهيل اللغة

إذ تمكنت المؤسسة، في ظرف قياسي، من تمميط تيفيناغ ووضع القواعد الإملائية ومعيرة اللغة؛ فأصدرت إلى حدود 2016 عدداً مهماً من الكتب المرجعية في مجالات النحو والصرف والمعاجم العامة والخاصة (الإعلام، المصطلح النحوي، المعجم المدرسي، المعجم العام إلخ) تتجاوز الثلاثين (30) مؤلّفاً مرجعياً؛ وهو عمل لم تكن تحلم به الحركة الأمازيغية في ظل الإقصاء الذي كانت تتردى فيه المكونات الأصلية للهوية المغربية؛ واستباقاً مع الزمن تمكن المعهدُ أيضاً من تأهيل حرف تيفيناغ بإدماجه في تكنولوجيات الإعلام والتواصل، وتوفير ملامس رقمية (clavier) له، وتبنيه من طرف منظمة "إيزو" للمعيرة (ISO)؛ وإدماجه من طرف شركة ميكروسوفت في برامجها المعلوماتية؛ ثم بإدماجه أخيراً في الونداوز 8. وهو عملٌ تتجلى أهميتُه في كونه لن يتيح فقط للأمازيغية، لغة وثقافة، إمكانيات الانتشار، بل وسيرفع قيمتها الرمزية لدى الناطقين بها ويخفف عنها وطأة الأحكام القيمية التي أشرنا إليها والتي ظلت تربطها بالشفوية والتخلف وبالانتماء الهوياتي الإثني القروي[172].

ب- مستوى التأهيل البيداغوجي والديداكتيكي

إذ عمل المعهد، إلى جانب تأهيله للغة الأمازيغية، على إعداد مناهج وبرامج لتدريسها، وقام بإنجاز الكتب المدرسية والدلائل البيداغوجية والكراسات الإدماجية

---

[171] يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى لائحة منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الصادرة عن مركز الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل ما بين سنة 2003 وسنة 2014.

[172] أحمد بوكوس، *مسار اللغة الأمازيغية*، ص: 31

والحوامل الداعمة من حكايات وأشرطة ومعاجم مصورة وحوامل لتعلُّم حرف تيفيناغ، وعُدة للتكوين والدلائل الخاصة بمراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي؛ كما أنه باشر القيام بعدة دراسات أكاديمية وميدانية في مجالات تقييم تعلمات التلاميذ ومستوى اكتسابهم للغة الأمازيغية سواء على مستوى التمكن من حرف تيفيناغ أو على مستوى اكتساب المهارات الكتابية والقرائية؛ وكانت نتائج هذا العمل ما لا يقل عن 40 مؤلفاً أساسياً إضافة إلى عدد مهم من الوثائق التربوية الأخرى؛ وأما على المستوى الجامعي فإن المؤسسة انخرطت، استناداً إلى ما يُخوله لها الظهير المحدث والمنظم لها، في تكوين وتأطير الطالبات والطلبة بمسالك وماسترات اللغة والثقافة الأمازيغيتين، مما مكن من إطلاق دينامية جديدة استفاد منها الدرس الأمازيغي على صعيد الجامعات المغربية.

ت-مستوى تأهيل الأشكال الفنية والتعابير الأدبية والإنتاج السمعي البصري

استناداً إلى المقاربة العلمية الشمولية التي اعتمدها المعهد في شخص مجلسه الإداري، ونظراً للأهمية القصوى التي تكتسيها الأعمال الفنية والأدبية والدرامية في تطوير الأمازيغية لغة وثقافة، وضعت المؤسسة مخططات عمل سنوية، كان من نتائجها إصدار أكثر من 78 مؤلفاً في مختلف المجالات المتعلقة بالفن والأدب والإنتاج السمعي البصري؛ ويمكن اعتبار الأعمال الأنطولوجية في مجالات الشعر وكذا الأعمال التوثيقية لمشاهير الأدباء والكتاب الأمازيغ والأعمال التصنيفية لأنماط الإبداع الأمازيغي من أهم ما تم إنتاجه، في هذا الصدد، منذ أكثر من قرن؛ فهي أعمال لم تدون التراث الفني والأدبي وتعرف بمبدعيه، وتنقذه من الضياع فقط، بل ووضعت أيضاً الأسس العلمية لتصنيف أشكال القول الأمازيغي بمختلف تجلياته؛ وإلى جانب ذلك باشرت المؤسسة تكوين العشرات من الفنانين والمسرحيين والصحفيين في مجالات الموسيقى والمسرح والدّراما والسينما والصحافة، كما عقدت شراكات مع العديد من الفرق الفنية والمسرحية والسينمائية إلخ وأصبحت لها فرقة خاصة

بالكورال الأمازيغي للأطفال[173]، وعمدت إلى إحداث جائزة الثقافة الأمازيغية في مختلف الفنون والإبداع وميادين البحث الأكاديمي إلخ. هذا بالإضافة إلى جمع ما لا يقل عن 20.000 وثيقة فنية وأدبية بهدف توثيقها ودراستها وتعميمها لتستغل في مجالات الإبداع المختلفة.

ث-مستوى تأهيل الثقافة الأمازيغية في مجال الدراسات التاريخية والبيئية والأنتروبولوجية والسوسيولوجية

تمكنت المؤسسة، استناداً إلى نفس المقاربة العلمية الشمولية وفي إطار مخططات العمل السنوية، من تقديم دراسات مهمة في التاريخ والتراث الأمازيغيين المادي وغير المادي؛ إذ نتيجة للأبحاث الميدانية التي أقيمت في الجبال والهوامش الصحراوية، أو للدراسات ذات الصلة بالجغرافيا التنموية أو كذلك نتيجة لتحقيق النصوص والمخطوطات التاريخية الأمازيغية ذات الأهمية البالغة من حيث التأريخ للأرض المغربية ولحضارة المغاربة، سيتجاوز عدد المنشورات الأكاديمية في هذه المجالات 38 مؤلفاً، ناهيك عن أعمال أخرى قيد الإنجاز أو الطبع.

وأما فيما يتعلق بميدان الدراسات الأنتروبولوجية والسوسيولوجية، فقد تمكن المعهد من دراسة الظواهر الاجتماعية، ونظم المعرفة، وطرق تلقيها وانتقالها؛ كما درس مظاهر الهوية الثقافية، والتواصل الثقافي والاجتماعي، والمنتوجات الثقافية والقيم والعادات إلخ. حيث أثمر هذا المجهود إنتاج أكثر من 20 كتاب في مجالات الميثولوجيا والقانون والمجتمع والتراث والمتاحف والمرأة إلخ. وأصبح يشكل مرجعاً للأبحاث الجامعية ومصدراً للتعرف على تحولات المجتمع المغربي.

[173] توقفت، للأسف، بعد أن تقاعد منشئها الفنان بلعيد العكاف.

ج- مستوى التأهيل في مجالات الترجمة وعلوم التوثيق والنشر والتواصل

إذ نظراً لما تُمثله الترجمة من أهمية بالغة في تنمية اللغة الأمازيغية والتعريف بثقافتها؛ ونظراً لما لعلوم التوثيق والنشر والتواصل من أثر على تطور هذه اللغة وهذه الثقافة، فإن المعهد باشر أعمالاً تطبيقية وأبحاثاً أكاديمية في مجالات الترجمة وعلوم الإعلام وأشرف على تتبع الإصدارات في مجال اللغة الأمازيغية وثقافتها. وقد أدى هذا العمل إلى إنتاج أكثر من 25 مؤلف في مجالات الإعلام والترجمة من وإلى الأمازيغية؛ كما قام في مجال التوثيق بمعالجة رقمية ومادية للمؤلفات المقتناة التي يصل أعدادها حالياً إلى أكثر من 30.000 عنوان، هذا دون الحديث عن الوثائق المتعددة الوسائط بالعربية والأمازيغية والفرنسية؛ وهو عملٌ جعل المعهد يصبح، في ظرف يسير، قطباً مرجعياً، ليس فقط على الصعيد المغربي أو المغاربي، ولكن أيضاً على الصعيد الدولي.

وحسب المعطيات التي قدمتها لنا إدارة المكتبة التابعة للمؤسسة، فإن توزيع الإصدارات حسب السنوات والسلسلات والأصناف يمكن إجمالها منذ سنة 2003 إلى سنة 2014 كما يلي:

أ- الإصدارات حسب السنوات

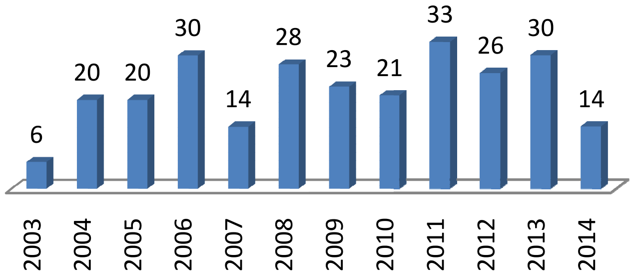

ب-الإصدارات حسب السلسلات والأصناف

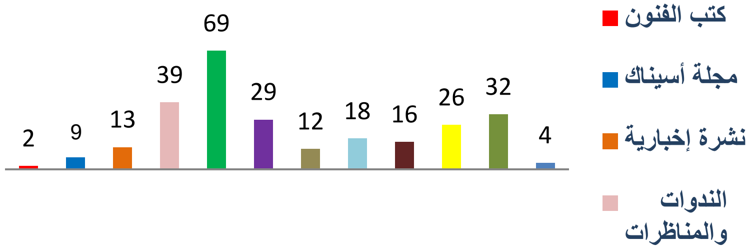

وللإشارة فقط، فإن سنة 2015 وصلت فيها أعداد الإصدارات في مجالات البحث والترجمة والإبداع والبيداغوجيا إلخ إلى 39 مؤلفاً[174]؛ ولكي نبرز أهمية العمل الذي تمّ إنجازه، في هذا الصدد، فإنه يكفي أن نعقد مقارنة بسيطة بين ما تم إصداره من دراسات في الأمازيغية خلال العشرية الأخيرة، أي ما بين 2003 و2015، وما تم إصداره منذ الاستقلال إلى سنة 2003؛ إذ منذ سنة 1956 إلى حدود سنة 1974، لم يُصْدِر المغرب أي بحث أو كتاب في مجال الدراسات الأمازيغية؛ وما بين سنتي 1975-1984 لم يُصْدِر سوى عناوين يتيمين؛ وما بين 1985-1994 أصدر فقط 14 عشر عنوان؛ وما بين 1995-2003 ارتفعت الإصدارات نسبياً لتصل إلى 36 عنوان. وحسب تقرير الخمسينية، فإن ما تم إنتاجه في المجال الأمازيغي ما بين سنة 1975 و 2003 لم يتجاوز 52 كتاب، في مقابل 15513 كتاب منشور ما بين سنة 1955 و 2003 بالنسبة للعربية بشكل خاص[175]. وهذا يبين لنا أن ما أنتجه المعهد خلال العشرية الأخيرة، والذي يزيد، إذا أدرجنا مؤلفات سنة 2015 و 2016، عن 350 مؤلف في جميع المجالات، هو ما يجعل الأمازيغية اليوم، لغة وثقافة، في مقام أحسن بكثير مما كانت عليه إلى حدود 2001؛ هذا دون الحديث عن

[174] Rapport d'activité 2015 de l'IRCAM, P : 29

[175] تقرير الخمسينية، مرجع مذكور، ص: 55

أكثر من 20.000 وثيقة فنية وأدبية تم جمعها وتوثيقها، ودون الحديث كذلك عن أكثر من 30.000 كتاب مُرقم تحتويها المكتبة؛ ودون الحديث أيضاً عن العشرات من المقالات العلمية المنشورة في المجلات المتخصصة وطنياً ودولياً؛ صحيح أننا ما زلنا بعيدين عن الهدف المرسوم مقارنة بما تمّ ويتم إنتاجه في العربية أو الفرنسية أو غيرهما، وصحيحٌ أيضاً أن النشر باللغة الأمازيغية ظل يراوح مكانه خلال السنوات الأخيرة، فلم يتجاوز سنة 2015، حسب إحصاءات مؤسسة الملك عبد العزيز، 1.1 في المائة، إلا أننا مع ذلك نعتبر أن اللبنات الأولى التي وضعتها المؤسسة في صرح تأهيل الأمازيغية سيكون لها، بدون شك، الأثر الإيجابي فيما يُستقبلُ من أيام سواء في مجال التعليم أوفي المجال الأكاديمي أو في غيره من المجالات[176].

[176] إن الذي يؤكد أهمية هذا العمل والآثار الإيجابية التي ستكون لها على مستوى تثوير الوضعية اللسانية والثقافية الأمازيغية هو أن مكتبة المعهد يزورها سنوياً ما لا يقل عن 2000 طالب (ة) وباحث (ة) من داخل المغرب وخارجه.

5. إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية

1.5. سياق الإدراج

من المعلوم أن قرار إدراج اللغة الأمازيغية وثقافتها في المنظومة التربوية المغربية بعد الاعتراف بهما في خطاب أجدير (17 أكتوبر 2001) وقبله في خطاب 30 يوليو من نفس السنة، قد شكل أحد أكبر القرارات المهمة في تاريخ المغرب الرسمي؛ وتتجلى أهمية هذا القرار في كون الدولة المغربية، ستُقر، لأول مرة في تاريخها، "بكل مقومات تاريخنا الجماعي، وهويتنا الثقافية الوطنية"؛ فبعد أن ظلت هذه الدولة، لأكثر من خمسة عقود، تنفي هذه المقومات وتختزلها حصراً في البعدين العربي والإسلامي، مما أضرّ، كما رأينا، بالدينامية الثقافية واللسانية الأمازيغية، ستُعلن، منذ التاريخ أعلاه، أن هذه الأخيرة "مُكوّن أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر، شاهد على حضورها في كلّ معالم التاريخ والحضارة المغربية"، بل والأكثر من ذلك ستعتبرُ النهوض بها "مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية" (خطاب أجدير)؛ ونظراً إلى أن الاعتراف جاء في سياق جديد تميز بانتقال العرش وبانخراط المؤسسة الملكية في مشروع التحديث والدمقرطة وتفاعلها مع النقاش المجتمعي الأمازيغي الذي كان قد قطعَ أشواطاً كبيرة في ترسيخ وعي تعددي قائم على قيم التعاقد والتسامح والتصالح والعيش المشترك، فإن الاعتراف جاء أيضاً مقروناً بشرط "إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي" الذي انْطلق من إصلاح الأعطاب الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرضت لها فئات واسعة من الشعب المغربي منذ الفترة الاستعمارية، مروراً بسنوات الرصاص، إلى حدود سنة 2001؛ لقد جاء الاعتراف، إذن، ليس فقط من أجل إعادة الاعتبار إلى مكون أساسي وأصيل وعريق من الهوية الوطنية، ولكن جاء أيضاً لتسوية كل هذه الأعطاب ومباشرة تصالح وطني والتوافق من أجل تجاوزها وتدبير

الانتقال السلس من دولة الاستبداد والتحكم إلى دولة ديموقراطية تعددية معترفة بكل مكوناتها ومحتضنة لكل تراثها الرمزي والحضاري دون إقصاء أو مفاضلة قيمية بين رموزها.

هكذا، إذن، يتضح لنا أن قرار إدراج اللغة الأمازيغية وثقافتها في المنظومة التربوية المغربية سنة 2003، سيشكل، من جهة، إحدى حلقات مسلسل المصالحة مع الهوية الأمازيغية التي تعرضت للحيف التاريخي والسياسي والإيديولوجي، كما سيشكل، من جهة ثانية، إحدى المداخل الأساسية لتدبير ملف التعدد وإنجاز المشروع المجتمعي المغربي الديموقراطي والحداثي المعلَن عنه في الخطابات الملكية؛ وبدون شك، فإن المدرسة هنا ستُعتبرُ المرآة التي ستنعكس فيها هذه المصالحة وهذه القيم الجديدة عن التعدد والدمقرطة والتحديث؛ إذ بضمان شروط إدراجها في المنظومة التربوية ستعيدُ الدولةُ "الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية"(خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001)، كما ستحقق الغايات الأساسية من الممارسة الديموقراطية المتجسدة أساساً، كما هو وارد في نص الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في "تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين كافة" (الظهير، بيان الأسباب الموجبة، الفقرة الرابعة) وفي ضمان "تكافؤ الفرص أمام جميع أطفال بلادنا في اكتساب العلم والمعرفة" بما يساعد "على تقوية الوحدة الوطنية" (الظهير، بيان الأسباب الموجبة، الفقرة السابعة)، ويقوي "الوعي بالذات المغربية، وبمقومات الشخصية الوطنية" (منهاج اللغة الأمازيغية) ويمكّن من "التفتح على الثقافات والحضارات الأخرى" (منهاج اللغة الأمازيغية).

ثم إنه اعتباراً لطبيعة المرحلة الدقيقة التي كان يمرُّ منها المغرب (مرحلة انتقال العرش) ونظراً إلى تنامي الحركة الاحتجاجية الأمازيغية التي عرفت عنفواناً لم تشهده من قبل (بيان الاعتراف بأمازيغية المغرب) وأمام الوعي المتنامي للنخب السياسية الجديدة التي فهمت أن رهان الدمقرطة لا يمكن أن يتأصل دون تكسير للطابوهات الإيديولوجية التقليدية القائمة على مفاهيم العروبة السلفية والناصرية والبعثية والقومية والتي تتنافى،

بشكل مطلق، مع مفاهيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً؛ واعتباراً كذلك لكون رهان الدمقرطة الثقافية ورهان دمقرطة المدرسة يتجاوزان السياق الوطني إلى السياق الدولي نظراً لالتزام الدولة المغربية بالمواثيق الدولية، خاصة منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على ضرورة أن يستهدف التعليم "التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"[177] (البند 26 من الإعلان)، ومنها كذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي أكدت على ضرورة "تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته"[178] (المادة 29 من الاتفاقية)، فإنه كان لزاماً على المغرب تجاوز منطق الحركة الوطنية الكلاسيكي المتأثر بنموذج "التأحيد" القومي - اليعقوبي – السلفي والمتعارض كلياً مع قيم الدمقرطة العالمية وبتكافؤ الفرص والمساواة بين اللغتين الوطنيتين، كما سيتم تضمينُ ذلك لاحقاً بصعوبة فائقة[179] في دستور 2011 إثر انطلاق شرارة الربيع الديموقراطي المغربي الذي ساهمت في انبعاثه حركة 20 فبراير.

2.5. الأسس المرجعية لإدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين

هكذا، إذن، ستكون الدولة قد وضعت للمدرسة المغربية أسساً مرجعية جديدة تستمد مشروعيتها، من جهة، مما راكمته الحركة الثقافية الأمازيغية من أدبيات ووثائق فكرية ومطلبية؛ وتستمدها، من جهة ثانية، من التزاماتها بالمواثيق الدولية؛ كما تستمدها، من جهة ثالثة، من مختلف المرجعيات الرسمية الوطنية التي يمكن إبرازُ أهمها فيما يلي:

[177] *http://www.bibalex.org/arf/ar/files/whrs.pdf (2014)*

[178] *http://romaissae.tripod.com/droit.htm*

[179] لقد حاولت بعضُ نخب حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال التأثير على التوافق الحاصل في مجال المساواة الدستورية بين اللغتين الوطنيتين بجعلهما رسميتين؛ ولذلك ضغطت، ومعها نخب إيديولوجية أخرى، من أجل نزع وصف "الرسمية" عن الأمازيغية؛ وقد باءت محاولاتها بالفشل بالرغم من التغيير الذي مس الأسلوب الذي صيغ به الفصل الخامس من الدستور.

أولاً: المرجعية السياسية والدستورية

وتتضمن هذه المرجعية الخطب الملكية والظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (2001)؛ وفي مرحلة لاحقة ستتضمن أيضاً الوثيقةَ الدستورية التي ستنص، منذ سنة 2011، على ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية. وهكذا نصت الخطب الملكية، منذ 2001، على "الخاصية التعددية لهويتنا" (خطاب العرش في 30 يوليوز 2001) وأكدت على أن الأمازيغية "مكوّن أساسي للثقافة الوطنية" و"مِلكٌ لجميع المغاربة بدون استثناء"، بل واعتبرت النهوض بها "مسؤولية وطنية" (خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001)؛ وجاء الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي (الجريدة الرسمية عدد 4948 فاتح نوفمبر 2001: 3677) كي يثبت هذه الحقيقة بتنصيصه، إلى جانب ذلك، على ضرورة إدراج الأمازيغية في "المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي". وأما في سنة 2011 فإن المغاربة، بعد خروج حركة 20 فبراير إلى الشوارع وتبنّيها لمطلب ترسيم اللغة الأمازيغية، سيصوتون على دستور نصَّ في فصله الخامس، على أن "الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة"؛ كما نصّ في تصديره على أن المغرب مُلزمٌ بـ:

أ- "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان؛

ب- جَعْل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، وبالعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة".

وبطبيعة الحال، فإن أهمية هذا الاعتراف الدستوري لا يكمن فقط في كونه أعطى الأمازيغية وضعية قانونية أسمى مما كانت عليه، وألزم المغرب بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز اللغوي والثقافي، بل يكمن أيضاً في كونه جاء بعد حراك شعبي كبير شاركت فيه كل الشرائح الاجتماعية وخرجت من أجل تحقيقه أكثر من 50 مدينة إلى الشوارع

ناهيك عن القرى والمداشر التي لم تصلها كاميرات الإعلام وميكروفونات الصحفيين؛ وهكذا فبعد أن عرف مشروع تدريس الأمازيغية حالة جمود كامل منذ سنة 2007 في عهد الحكومة الاستقلالية، ستستعيدُ هذه اللغة وهذه الثقافة مشروعيتهما المؤسساتية بالاعتراف الدستوري المسنود بحركة شعبية هائلة ربطت مطالبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بإسقاط الاستبداد وتحقيق الكرامة والديموقراطية والمساواة؛ وقد ساهمت الحركة الأمازيغية، منذ البداية، في صياغة هذه المطالب بجميع المواقع المغربية، كما طرحت في إطارها مطالبها العادلة، فأعطاها ذلك مشروعية شعبية وطنية تجاوزت بها كل الاتهامات التي كانت تُكال لها، قبلاً، بوصفها حركة فئوية. هكذا، إذن، سيكون للاعتراف الدستوري بترسيم الأمازيغية نكهة خاصة؛ فهي اللغة الوحيدة التي أصبحت رسمية بعد حراك شعبي جماهيري، في حين استفادت اللغات الأخرى من وضعياتها الاعتبارية الموروثة التي منحتها لها النخب السياسية والاقتصادية التقليدية المتنفذة.

ثانياً: الرؤية الاستراتيجية الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

اعتباراً للوضعية الدستورية الجديدة التي أصبحَ يحظى بها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ونظراً إلى المكانة التي أصبحت تحتلّها الأمازيغية بفضل الفصل الخامس من الدستور، وفي إطار "النموذج البيداغوجي" الجديد الذي فرض على المجلس "تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح"[180]، بل واستناداً كذلك إلى "الهندسة المقترحة" التي توخت "تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التمكن من اللغات"[181]، فإن وضعية الأمازيغية، بالرغم من التغييب السياسي للتمثيلية الأمازيغية

[180] من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2015).

[181] نفس المرجع والصفحة.

داخل هذا المجلس، قد تعززت بنصّ مرجعي رسمي جديد "راعى"[182]، من جهة، التوجهات والاختيارات التي تتعلق "بالخيار الديموقراطي الحقوقي، وبتنمية التنوع الثقافي واللغوي"[183]، ونصّ، من جهة ثانية، على ضرورة تطوير وضع اللغة الأمازيغية "في المدرسة ضمن إطار وطني واضح متناغم مع مقتضيات الدستور، وقائم على توطيد وتطوير المكتسبات التي تحققت في تهيئتها اللغوية، وإعداد الكفاءات البشرية والموارد الديداكتيكية لتدريسها"[184]، كما توخى، من جهة ثالثة، "جعل المتعلم عند نهاية التعليم الثانوي التأهيلي (الباكالوريا) قادراً على التواصل باللغة الأمازيغية"[185]؛ وقد انتظمت الهندسةُ اللغوية المقترحة من طرف المجلس حسب الأسلاك والمستويات التعليمية، حيث اقترحت، على مستوى التعليم الأولي، "استثمار المكتسبات اللغوية والثقافية الأولية للطفل"؛ واقترحت على مستوى التعليم الابتدائي، "إلزامية اللغة الأمازيغية في مستويات السلك كافة، بوصفها لغة مُدرّسة"، في حين اقترحت على مستوى التعليم الإعدادي ومستوى التعليم التأهيلي "تعميم تدريسها بالتدرج"[186]؛ وأما على مستوى التعليم العالي فقد اقترحت "إحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللغتين العربية والأمازيغية، وفي اللغات الأجنبية"[187].

وبالرغم من تعطيل المقتضى القانوني (من طرف حكومة عبد الإله بنكيران) الذي نص عليه الدستور فيما يتعلق بتحديد "مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

[182] نستعمل كلمة "راعى" بين مزدوجتين لتحفظنا الكبير على الاختيارات التي أصبح ينهجها هذا المجلس الذي ضرب بعرض الحائط الوضعية الدستورية للغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية وأصبح يشرعنُ لآراء استشارية أقل ما يمكن أن يُقال عنها أنها تصدر عن موقف ما قبل دستور 2011. فالمجلس يجمع داخله أعضاء معروفة مساراتهم وتوجهاتهم وأغلبُهم إما يُدافعون عن التعريب أو عن الفرنسة والانفتاح عن اللغات الأجنبية.

[183] من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، ص: 11.

[184] نفس المرجع، ص: 38.

[185] نفس المرجع والصفحة.

[186] نفس المرجع، ص: 38-39.

[187] نفس المرجع، ص: 40.

وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية"[188]، ونظراً إلى عدم وضع المجلس لأي أجندة واضحة تحدد زمن التعميمين الأفقي والعمودي، بل وبالرغم من كون مقترحات هذا المجلس تنطلق، لا شعورياً، من معتقدات ومواقف ما قبل الدستور، مما يجعل كل المقترحات لا ترقى إلى وضعية اللغة الرسمية، فإن هذا النص يُعتَبرُ، في حالة إنزاله على المستوى القانوني، الوثيقة الرسمية الأسمى والمرجعية الوحيدة التي تتحدث عن مبدأ إدراج الأمازيغية منذ التعليم الأولي إلى التعليم العالي مع التأكيد بالنسبة للتعليم الابتدائي على إلزامية تدريسها.

ثالثاً: المرجعية التربوية

وهي مرجعية ظلت تستمد وجودها من عدد من النصوص الرسمية ذات الخلفيات والأسس البيداغوجية التي صدرت منذ 1999؛ ويمكن أن نشير، في هذا الصدد، إلى الكتاب الأبيض، وكذا إلى الوثيقة الإطار لمراجعة البرامج والمناهج، بالإضافة إلى بعض البنود الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خاصة تلك المتعلقة بتأصيل "النظام التربوي في التراث الحضاري والثقافي للبلاد بتنوع روافده الجهوية المتفاعلة والمتكاملة"؛ ونظراً إلى أن هذه المرجعية تستند على مسوغات ذات طبيعة استراتيجية كما وردت في الخطب الملكية وفي الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (وفي مرحلة لاحقة في الدستور)، فإن الكتاب الأبيض[189] سيترجمها، في المنهاج، إلى غايات ومبادئ واختيارات وتوجّهات عامة يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[188] آخر ما جادت به قريحة رئاسة الحكومة السابقة أنها وضعت أواخر شهر يناير 2016 رابطاً إلكترونياً لجمع مقترحات القانون التنظيمي دون إنشاء اللجنة المكلفة بصياغة هذا القانون، والتي كان من المفروض إشراك نخب الحركة الأمازيغية ضمن عضويتها؛ وللأسف فإن هذه الطريقة المتبعة هي نفسها التي اتبعتها نفس الحكومة في التعامل مع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس؛ فقد وضعت نفس الخط وتظاهرت بجمع المقترحات ولما نزل القانون نزل بأفكار من أنزله.

[189] الكتاب الأبيض، ص: 116-117-118

✓ الغايات والمبادئ

وتتلخص فيما يلي:

- **أولاً:** "تقوية الوعي بالذات المغربية، ومقومات الشخصية الوطنية قصد تنمية ملكات الإبداع انطلاقاً من الذات والخروج من التبعية الفكرية وترسيخ روح المواطنة المغربية؛

- **ثانياً:** "تمكين المتعلمين من الإلمام بالبعد الأمازيغي للثقافة والحضارة المغربيتين، مع التفتح على الثقافات والحضارات الأخرى والتعامل إيجابيا مع المستجدات العلمية والتكنولوجية؛

- **ثالثاً:** "تمكين الثقافة واللغة الأمازيغية من لعب دورهما كاملا في التنمية المحلية والوطنية؛

- **رابعاً:** تدريس اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة التواصل اليومي والإبداع الثقافي؛

- **خامساً:** تعميم تدريس اللغة الأمازيغية لجميع المتمدرسين في مجموع التراب الوطني وفي مختلف الأسلاك التعليمية مع مراعاة خصوصيات المتعلمين".

✓ الاختيارات والتوجهات العامة

وقد تضمنت هذه الاختيارات والتوجهات تحقيق جملة من الأهداف العامة التي منها:

- "تمكين المتعلمين من اللغة الأمازيغية نطقا وقراءة وكتابة؛
- وضع كتب مدرسية موحدة، يتم تكييف معجمها، كلما كان ذلك ضروريا، مع الخصوصية الجهوية للغة؛

- الانطلاق في وضع منهاج اللغة الأمازيغية من اللهجات الأمازيغية مع العمل بالتدريج على بناء لغة معيارية موحَّدة".

واستناداً إلى هذه الغايات والاختيارات والتوجهات العامة تحددت أربعة مبادئ أساسية هي: **مبدأ المعيرة اللسانية؛ ومبدأ إلزامية تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها لكل المغاربة؛ ومبدأ تعميمها أفقياً وعمودياً على كل المدارس والمستويات والأسلاك**؛ ثم أخيراً **مبدأ اعتماد حرف تيفيناغ بوصفه حرفاً رسمياً للغة الأمازيغية**؛ وقد جاءت هذه المبادئ لتترجم، في العمق، السياسة اللسانية والثقافية والتربوية التي اعتمدتها الدولة المغربية طيلة السنوات الإثنى عشر سنة الماضية؛ ونظراً لما لهذه المنطلقات والمبادئ من أهمية قصوى في وضع أسس تدريس الأمازيغية، فقد باشر المعهد الملكي، بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، عدداً من التدابير العملية على المستوى التنظيمي يمكن إجمالها في توقيع اتفاقية للشراكة بينهما سنة 2003 وإصدار الوزارة لعدد مهم من المذكرات التنظيمية والقرارات التي نصت فيها على الالتزام بهذه المبادئ والعمل على وضع آليات الإدراج.

رابعاً: المرجعية التنظيمية

وقد ضمت هذه المرجعية بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة والمذكرات التنظيمية المشار إليهما عدداً من القرارات ذات الطابع التدبيري، وذلك مثل قرار وزير التربية الوطنية الخاص بنظام الدراسة والامتحانات لنيل دبلوم مركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي (26 فبراير 2007)، وكالمقترحات التي تقدم بها المعهد في إطار المخطط الاستعجالي أو أيضاً في إطار المجلس الأعلى للتعليم (سابقاً). وهكذا ففي إطار اتفاقية الشراكة التي وقعت في 26 يونيو 2003 بين المعهد ووزارة التربية الوطنية تم الاتفاق على "وضع برامج مشتركة لإدماج اللغة الأمازيغية في المناهج والبرامج الدراسية"، و"إعداد المناهج والبرامج والكتب والوسائل والوسائط الديداكتيكية"، و"ضمان التكوين الأساسي والمستمر للأطر

التربوية المعنية بتدريس اللغة الأمازيغية"[190]. كما أن الوزارة أصدرت، منذ ذلك التاريخ، عدداً من المذكرات والقرارات الوزارية لتدبير تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها، وتنظيم الدورات التكوينية، ومباشرة إجراءات تعميم تدريسها أفقياً وعمودياً، وكذا تحديد إجراءات التقويم والامتحانات وفق المقاربة بالكفايات[191].

هكذا، إذن، ستحدد مجموع هذه المرجعيات الإطار السياسي والفلسفي والبيداغوجي والعملي لإدراج اللغة الأمازيغية وثقافتها في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ كما سيشكل إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إلى جانب ذلك، الأداة الإجرائية العلمية التي سيكون لها الدور الحاسم في إنتاج المعرفة الأكاديمية، ويضع برامج التعليم وينتج مختلف الأدوات البيداغوجية والديداكتيكية ويساعد على تكوين الآلاف من الأساتذة والمؤطرين والمفتشين ومدراء المدارس الابتدائية.

3.5. أجرأة تدريس اللغة الأمازيغية

1.3.5 على مستوى تدبير التنوع اللغوي

من المعلوم أن أولى الإشكالات التي واجهها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بعد أن تشكلت هياكله الإدارية والأكاديمية، هي إشكالية التنوع اللساني الأمازيغي وإشكاليةُ لغة التدريس؛ فاللغة الأمازيغية التي ظلت لقرون طويلة خارج المؤسسات التعليمية والإعلامية والإدارية وأنتجت، نظراً لديناميتها التاريخية غير الممأسسة، تنويعات لسانية مختلفة حسب المناطق والجهات، أصبح مطلوب منها أن تكون لغة المدرسة؛ وللحقيقة فإن هذه الإشكالية التي طُرحت منذ ثمانينات القرن الماضي من طرف العديد من

---

[190] اتفاقية الشراكة بين المعهد ووزارة التربية الوطنية، 26 يونيو 2003.

[191] المذكرة الوزارية 108 في 01 شتنبر 2003، والمذكرة 82 في 20 يوليوز 2004، والمذكرة 90 في 19 غشت 2005، والمذكرة 130 في 12 شتنبر 2006 والمذكرة 133 في 12 أكتوبر 2007 والمذكرة 26 شتنبر 2008 والمذكرة 204 في 29 دجنبر 2010 إلخ

الباحثين وقُدمت في حينها العديد من الأجوبة[192] ستجدُ حلّها في "منهاج اللغة الأمازيغية" الذي نصَّ على ضرورة "وضع كتب أمازيغية موحّدة"، والعمل "على بناء لغة معيارية موحّدة من خلال التركيز على البنيات اللغوية المشتركة بين اللهجات الأمازيغية"، و"اعتماد المرجعية اللغوية المحلية، والإبداع المعجمي، وتوظيف المعجم الأمازيغي المتداول في الدّارجة" مع الانفتاح، في نفس الوقت، على "اللهجات الأمازيغية الأخرى المتداولة خارج الوطن"(منهاج اللغة الأمازيغية).

وبطبيعة الحال، فإن غاية هذا الاختيار، الذي سبق للحركة الثقافية الأمازيغية أن طالبت به منذ نشأتها، كان هو بناء "متصل لغوي" أمازيغي مؤسس على لغة وسيطة غير مفصولة عن واقعها السوسيو-لساني وقابلة لأن تُستعمل في جميع مؤسسات الدولة بما ذلك تلك التابعة لمنظومة التربية والتكوين؛ وقد شكلت، في هذا الصدد، كلُّ الدراسات اللسانية التي تمّ إنتاجها وتراكمت على مدى أكثر من قرن مستنَداً علمياً مشجعاً للذهاب في هذا الاختيار، خاصة وأن هذه الدراسات أكدت على "الوحدة العميقة التي تشترك فيها كل التنويعات الأمازيغية"[193]؛ إذ بتجاوزنا للمظاهر السطحية (الفونيتيكية) ولبعض أشكال التغاير المعجمي الذي يسمُ التنويعات اللهجية، فإننا نجد أنفسنا أمام نفس الوحدة العميقة التي تتمظهر بشكل جليّ في المستويات الأعمق للغة، سواء كانت تركيبية أو صرفية أو فونولوجية أو حتى معجمية؛ وقد عزز هذا المنحى الذي سار فيه المعهد منذ البداية كون الانتقال من الشفوية إلى الكتابة يفترضُ أساساً وضع نموذج لساني يقتسمُ نفس الأنساق والسلوكات اللغوية الأكثر تواتراً واستجابة للمعيار؛ وكما ذهب إلى ذلك سالم شاكر فإن "توحيد أو انتقاء أو تحبيذ شكل على آخر أمر لا

---

[192] عبد السلام خلفي، *معيرة اللغة الأمازيغية في ضوء بعض التجارب العالمية*، ورد في مجلة أسيناك العدد الثالث، 2009، ص: 13-15

[193] Ahmed Boukous, *La dialectologie berbère durant la période coloniale au Maroc*, in LANGUE ET SOCIETE AU MAROC, Bilan et Perspectives, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat, SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N°13, 1989, P : 125

يمكننا الفرار منه فور دخولنا في سيرورة الانتقال إلى الكتابة"[194]؛ والأكثر من ذلك أن اختيارات التهيئة اللسانية على المستوى البيداغوجي فرضَت على البيداغوجيين الذين اشتغلوا على بناء الأدوات والحوامل البيداغوجية شيئين أساسيين:

- **أولهما**: البحث عن نسق خطي "أكثر تجريداً "[195]، ويتميز بـ"بالتماسك والبساطة"[196]؛ وهو أمرٌ لم يكن ليتحقق إلا باعتماد "مبدأ المعيرة" الخطي[197] الذي لا يساعد فقط على بناء نسق لساني متماسك، ولكن ييسر أيضاً "تعلم القراءة والكتابة"[198].
- **ثانيهما**: بناء نموذج أو نسق لساني مشترك يستبطن كل التنويعات المحلية التي تتأسس عليها اللغة المعيار، ولكنه يحترمُ، في نفس الوقت، كلّ التحققات الشفهية المحلية.

ومن المسوغات الوجيهة الأخرى التي فرضت هذا التوجه على البيداغوجيين واللسانيين هو أن هذه المفاهيم اللسانية القائمة على مبادئ "النسقية" و"الانسجام" و"البساطة"، بله والتي نجدها مُعتمَدَة في كل الدول التي معْيرت لغاتها وأدرجتها في منظوماتها التربوية، لها علاقة وثيقة بانخفاض التكلفة الاقتصادية عند عملية الإدراج؛ فنحن لا نجد ولو تجربة عالمية واحدة أدرجت كل تنويعاتها المحلية في مؤسساتها التعليمية؛

---

[194] شاكر، سالم، (2003) *"الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر"*، ت. حبيب الله منصوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص: 164

[195] مفتاحة اعمر، *خط وإملائية الأمازيغية*، ت. فؤاد ساعة، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010، ص: 103

- مفتاحة اعمر، *مدخل إلى اللغة الأمازيغية*، ت. رشيد لعبدلوي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة كانا برنت، 2006، ص: 103

[196] نفسه، ص: 103.

[197] نفس المرجع والصفحة.

[198] مفتاحة اعمر، *خط وإملائية الأمازيغية*، ص: 103-104

وإلا فإن هذه الدول ستكون مرغمة، كما يقول سالم شاكر، "على إنتاج الوسائل البيداغوجية بعدد اللهجات المحلية الموجودة"[199] بله وكذلك بعدد التنويعات التي تتفرع عن هذه اللهجات؛ وفي حالتنا بالمغرب فإننا سنكون مضطرين أيضاً، إذا ما اعتمدنا كل التنويعات، إلى إنتاج العشرات من الكتب المدرسية ؛ وهو أمرٌ مستحيل، ليس فقط على مستوى وضع المناهج والبرامج أو على مستوى الكلفة البيداغوجية لتحقيق جودة التعلمات، بله وكذلك على مستوى الكلفة المادية العالية التي لا يمكن للدولة أن تتحملها في جميع الأحوال.

وأمام هذه المعطيات كان لزاماً على مؤسسة المعهد التي أُنيطت بها مهمة "النهوض"بالأمازيغية الاشتغال على إبراز الخصائص المشتركة لهذه اللغة، والعمل على إنتاج "**نحو جديد**"[200] يتجاوز به كل الأنحاء الميكروسكوبية التي وُضعت منذ أكثر من قرنين على الأقل؛ إذ من المعلوم أن هذه الأنحاء التي وُضعت في سياقات خاصة لم يكن هدفُها الأساسي هو وضع نحو للغة الأمازيغية بقدر ما كان هو إبراز الخصوصيات المحلية الدقيقة لكل تنويعة على حدة؛ وهكذا فبالرغم من تأكيد الباحثين، وبشكل واضح، على الوحدة العميقة لهذه التنويعات، إلا أنها مع ذلك اهتمت أكثر، كما يقول إ. لاووست، بـ "الوقائع اللسانية المختلفة"؛ وفضلت، نتيجة لمناهج البحث المعتمدة، إبراز "التعدد والتغاير"[201] وذلك، إما من خلال التركيز "على متغير لساني واحد"، أو بالتركيز "على لهجة واحدة في علاقتها بمجموع المتغيرات المحلية التي تجاورها"[202]. ومنذ سنة 2003 عملت مؤسسة المعهد على تهيئة لسان الأمازيغ استناداً إلى تصور مؤسساتي جديد

---

[199] شاكر، سالم، (2003) *"الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر"*، ص: 164

[200] *فاطمة بوخريص وآخرون، نحوُ الأمازيغية، ترجمة نورة الأزرق ورشيد العبدلوي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، 2014.*

[201] Ahmed Boukous, *La dialectologie berbère durant la période coloniale au Maroc*, P :125

[202] Fatima Boukhris et al, *La nouvelle grammaire de l'amazighe*, Publications de l'Institut Royal de la Culture Amazighe, Imprimerie El Maârif Al jadida, Rabat, 2008, P : 11

"هدفه الأساسي هو تثبيت وإبراز اشتغال الأمازيغية في وحدتها العميقة"[203]، مع الاحتفاظ بالتنوع وغنى الأمازيغية على مستوى الاستعمالات المحلية[204]. وكان من نتائج هذا العمل أن أنتج مركز التهيئة اللغوية، كما أشرنا، ما يزيد على 30 مؤلف مرجعي في النحو والصرف والمعجم إلخ. مما كان له الأثر الإيجابي على مسار المعيرة الذي مس، على الأقل، المستويات التالية:

✓ مستوى تهيئة الحرف

إذ من المعلوم أنه بعد أن تقدم مجلسُ إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرأي الاستشاري إلى جلالة الملك حول اعتماد حرف تيفيناغ حرفاً رسمياً للغة الأمازيغية؛ وبعد أن وافق الملكُ على هذا الرأي وأقره بصفته تلك في 10 فبراير 2003، انطلق مركز التهيئة اللغوية في عملية تهيئة الحرف حيث تمكّن الباحثون من "وضع نظام حرفي يسمو على الخصوصيات النطقية المحلية، ويمكِّن على مستوى الكتابة، من تحييد بعض المظاهر التلفظية المحلية التي لا تؤثر على المعنى"[205]؛ وقد تم الاعتماد، في هذا الصدد، على مجموعة من المعايير أهمها (أ) عدم التباس العلامة من حيث وضع حرف واحد لكل صوت؛ (ب) والمردودية الوظيفية من حيث الأخذ بعين الاعتبار إنتاجية الوحدة الصوتية للفونيم وامتدادها الجغرافي؛ (ج) ثم تحييد الاختلافات التلفظية السطحية كحالة الأصوات النافثة، والأصوات المركبة والأصوات المصفرة والأصوات السائلة والأصوات الناتجة عن حالة المدّ التعويضي؛ وقد كان من نتائج هذا العمل أن أصبح للغة الأمازيغية نظام حرفي يتميزُ بدرجة عالية من التجريد والتماسك والبساطة، وهو ما كان له انعكاسٌ إيجابي على تيسير تعلّم القراءة والكتابة به كما أُكدت على ذلك الدراستان اللتان قام بهما مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية التابع للمعهد في سنة 2010 وفي سنة

---

[203] Ibid, P : 12

[204] Ibid, P : 12-13.

[205] مفتاحة اعمر، *مدخل إلى اللغة الأمازيغية*، ترجمة العبدلاوي رشيد، ص: 15

2012 واللتان شملتا أكثر من ألفي تلميذ (ة) يتابعون دراستهم في المستويات الثانية والرابعة والسادسة من التعليم الابتدائي[206].

✓ **مستوى تهيئة اللغة**

ويتلخصُ هذا العمل، كما أشرنا آنفاً، في إبراز تلك الوحدة العميقة للغة الأمازيغية وفي الحفاظ على عناصر التنوع داخلها من خلال إدراج هذا التنوع في النموذج اللساني المعير؛ ولتحقيق هذه الغاية اعتمد الباحثون على معيارين يمكن تلخيصهما في:

- **الاستناد في وضع القواعد على نظام إملائي موحد ومتجانس**[207]: وقد ارتكز هذا المعيار على وضع قواعد تضمَن استقرار الهوية الخطية للكلمات الكتابية سواء من حيث أنواعها (الاسم، الصفة، الفعل، الصيغة المشبهة، الظروف، الضمائر، المركبات الحرفية المكونة من حرف وضمير إلخ) أو من حيث تطابقها "المطرد بين التمثيلات الإملائية المجردة وبين الاستعمال الخاص للتلفظ الخاص بالناطقين"؛ وهكذا فإنه، في الحالة الأولى، سيتم تحديد الكلمة الكتابية بوصفها متتالية من الحروف "تقع بين بياضين"؛ وسواء كانت الكلمة موسومة بعلامات الجنس أو العدد أو الحالة (الإرسال والتركيب)، فإن القاعدة تفرضُ دائماً، وفي جميع التنويعات الأمازيغية، أن تُكتبَ بشكل مطّرد بين بياضين وتحمل بالضرورة علاماتها إما بإضافتها إلى أول الكلمة أو بإضافتها إلى آخرها؛ وأما في الحالة الثانية فإن الأمر يتعلق باسترجاع الأشكال

---

[206] يتعلق الأمر بدراستين:

1. الأولى: *دراسة تشخيصية للتعلمات في القراءة والكتابة بحرف تيفيناغ*، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، (مخطوط تحت الطبع).
2. الثانية: تقويم للتحصيل الدراسي لدى تلميذات وتلاميذ التعليم الابتدائي في اللغة الأمازيغية من خلال مكوني: القراءة والتعبير الكتابي، نُشرت سنة 2016

[207] مفتاحة اعمر، مدخل *إلى اللغة الأمازيغية*، ت. رشيد لعبدلوي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة كانا برنت، 2006؛

الأصلية للمفردات، وذلك كاسترجاع الصوائت التي تبتدئ بها بعض الأسماء؛ ففي منطقة الريف، مثلا، حيث يتم إسقاط بعض هذه الصوائت، عند التلفظ، من كلمات مثل "اليد" و"الرِّجل" فيُقال [ⴼⵓⵙ] بدلاً من [ⴰⴼⵓⵙ] ويُقالُ [ⴹⴰⵕ] بدلاً من [ⴰⴹⴰⵕ]، سيتمُّ استعادتها كي تخضع للقاعدة العامة؛ تلك القاعدة التي تفرضُ، هنا، تحيين الشكل الأصلي بكتابة الصائت [ⴰ]، إذ أن الاسم المذكر يبدأ، حسب القاعدة، "بأحد الصوائت الثلاثة الأولية، وهي: ⴰ أو ⵉ أو ⵓ". ويمكن أن نُضيف إلى هذا المستوى أيضاً كل الحالات التي تتحقق فيها تغييرات صياتية محلية، والتي تمس بشكل سطحي ضمير المتكلم أو ضمير الملكية أو كذلك بعض الأدوات والحروف الدالة على الزمان والمكان إلخ. إذ في هذه الحالات كلها يتمُّ منح نفس المظهر الخطي المعياري للوحدات اللسانية دون اعتبار لتحيناتها المحلية؛ ولذلك فإنه بدلاً من اعتماد "الحاء" [ⵃ] أو "الخاء" [ⵅ] المحلّييْن للدلالة، مثلاً، على ضمير المتكلم، فإنه يتمّ اعتماد الأداة "الغين" [ⵖ] بوصفه المعيار؛ فيقال في "رأيتُ" [ⵥⵕⵉⵖ] وليس [ⵥⵕⵉⵃ] أو [ⵥⵕⵉⵅ].

- **الحفاظ على غنى وتعدد استعمالات اللغة الأمازيغية:** وقد ارتكز هذا المبدأ على قاعدة إدراج كل الظواهر اللسانية التركيبية أو الصرفية أو المعجمية في المعيار؛ ويمكن لنا، في هذا الصدد، التوقف، على الأقل، عند مستويين:

- **المستوى التركيبي والصرفي:** حيث قوربت إشكالية التنوع في هذا المستوى من خلال استدماج كل الظواهر التركيبية أو الصرفية للفروع المحلية (وهي قليلة جداً) في النموذج المعيار؛ وهكذا فإن أكثر الظواهر التي عولجت في هذا الإطار هي تلك التي لها علاقة باستعمالات الفعل غير التام، من حيث استعمال الأدوات [ⵃⴰ] أو [ⴰⵔ] أو [ⵍⴰ] مع الفعل كما يحدث في فرعي تمازيغت وتاشلحيت أو عدم استعمالها كما يحدث في فرع تريفيت؛ ويمكن أن نضيف إلى هذا أيضاً بعض الظواهر المرتبطة بتعدد أشكال الاستفهام، وذلك كاستعمال الأداة [ⵎⴰ] أو استعمال الأداة [ⵉⵙ]؛ أو

أيضاً كظاهرة تصريف بعض الأفعال القليلة كفعل "فهم" [ⵔⵎⴰ] الذي يمكن له أن يتخذ صيغة [ⴰⵓⵎⵔⵜⵜ] في تشلحيت عند تصريفه إلى أمر توكيدي، في حين أن هذه الصيغة لا وجود لها في أمازيغية الريف؛ وعلى العموم فإن انفتاح الأمازيغية على فروعها واستدماج هذه الصيغ في النموذج المعيار يمنح الأمازيغية إمكانيات جديدة لإثراء سجلاتها اللسانية والتعبيرية؛ وهي ظاهرة لا نجدها فقط في الأمازيغية بل ونجدها أيضاً في كل لغات العالم.

- **المستوى المعجمي:** وقد عولجت إشكالية التنوع المعجمي، على غرار التنوع التركيبي والصرفي، من خلال مقاربة ارتكزت أيضاً على استدماج كل المتغيرات المعجمية للفروع وللدارجة المغربية في النموذج المعير؛ وهكذا فإنه في الحالات التي نكون فيها أمام أكثر من مفردة تدل على نفس المفهوم أو الشيء، فإن المقاربة المعتمدة تقتضي إدراج هذا التنوع في سجل المترادفات أو إعادة توزيعها للدلالة على مفاهيم جديدة؛ وأما في الحالات التي تفتقد فيها الأمازيغية بكل فروعها إلى المفردة لتسمية المفهوم الجديد، فإن الآلية المعتمدة لسد الفراغ هي النحت أو الاستعارة. وعموماً فإن التهيئة على مستوى المعجم قد وفّر للأمازيغية عدداً من المعاجم العامة والمتخصصة التي أصبحت تُشكل اليوم مرجعاً هاماً في بناء المتّصل اللغوي الأمازيغي.

2.3.5 على مستوى وضع المنهاج وأجرأته

من المعلوم أن منهاج اللغة الأمازيغية نصّ، كما أشرنا، على ضرورة "بناء لغة معيارية موحّدة" وصفها بـ "اللُّغة الوطنية" قبل أن يمنحها الدستور، بعد ذلك، صفة اللغة الرسمية؛ ومن المعلوم أيضاً أن نفس المنهاج نص على ضرورة اعتماد "كتب أمازيغية موحّدة"؛ وبالنظر إلى كون هذه اللغة الوطنية "لغة متداولة على نطاق واسع في الإبداع الثقافي والمعاملات اليومية في مجموع التراب الوطني" (المنهاج)، فإن الاختيارات والتوجُّهات البيداغوجية نصّت كذلك على اعتماد مقاربة تربوية تدرجية تنطلق، في تنزيل

تدريس هذه اللغة، "من الفروع الأساسية" للأمازيغية، أي من "المرجعية اللغوية المحلية" للمتعلمين والمتعلمات، ثم الانفتاح التدريجي على الفرعين الآخرين وصولاً إلى الوضعية الهدف التي هي تمكين المتعلمين والمتعلمات من اللغة نطقاً وقراءة وكتابة. ولتحيين العمليات الإجرائية العامّة لهذه المقاربة تمّ بناء تصور بيداغوجي تدرجي يتضمّن المراحل الثلاث التالية:

- **المرحلة الأولى:** وتشمل السنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي؛ وهي مرحلة يمكن تسميتُها **"بمرحلة التثبيت"** لكونها تنطلق، بالنسبة للطفل الناطق بالأمازيغية، من المرجعية المحلية لأحد فروع هذه اللغة؛ فالمتعلم والمتعلّمة، في هذه المرحلة، يظلان لصيقين بلغتهما الأم، أي بنفس الفرع للجهة اللسانية التي ينتميان إليها؛ وأما بالنسبة للأطفال غير الناطقين بها، فإن هذه المرحلة تشكل بالنسبة إليهم مناسبة للتعرّف على إحدى اللهجات المحلية والإلمام بها على المستويين الشفهي والكتابي؛ وعلى هذا الأساس فإن المعيرة، خلال هاتين السنتين، لا تمس إلا قواعد الإملاء، من حيث الارتكاز إلى نفس معايير الكتابة، كما أنها لا تمس إلا بعض المفردات المعجمية المستحدثة القليلة التي تفتقد إليها الأمازيغية والتي تكون لها في الغالب علاقة بالحياة المدرسية (لا يتجاوز عدد الكلمات الجديدة 4 إلى 6 كلمات في كل وحدة على مدى ثلاثة أسابيع).
- **المرحلة الثانية:** وتشمل السنتين الثالثة والرابعة من التعليم الابتدائي؛ وهي مرحلة يمكن أن تُسمّى **"بمرحلة الانفتاح"**؛ وتتميزُ بكونها تواصلُ تثبيت وترصيد واستثمار البنيات النحوية والصرفية والمعجمية للفرع المحلّي مع الانفتاح التدريجي على الفرعين الآخرين؛ وهكذا فإن المتعلم (ة)، خلال هاتين السنتين، يتمكن، من جهة، من التعرف على بعض صيغ التعبير الأكثر استعمالاً في الفرعين، كما أنه، من جهة ثانية، يتمكن من إغناء رصيده المعجمي الخاص بانفتاحه واستثماره لسجلات معجمية جديدة تُستَعملُ في مناطق أخرى.

وبهذا، فإنه في الوقت الذي تتوخّى فيه المقاربة المعتمدةُ، في المرحلة الأولى، تمكين المتعلمات والمتعلمين من التواصل نطقاً وقراءة وكتابةً من خلال تثبيت السجلات المعجمية والبنيات التركيبية والصرفية للفرع المحلي، فإنها، في المرحلة الثانية، تنفتحُ على المتغيرات المعيار للأمازيغية في تنويعاتها المحلية المختلفة، وذلك بالشكل الذي يُمكِّن هؤلاء المتعلمين (ـات) من تحقيق ما يُمكن تسميتُه بالتواصل البيلهجي؛ إذ على مستوى الاستعمالات النحوية والصرفية يمكن للمتعلمين والمتعلمات أن يستعملوا، مثلاً، ظرفي المقارنة [ⴰⵎ] و[ⵣⵓⵏⴷ] أو الروابط السببية [ⵢⵎⴰ] و [ⴰⵃⴰⴷ] أو أداتي الاستفهام [ⵎⴰ] و [ⵖⵙ] بوصفها استعمالات تنتمي إلى اللغة المعيار وليست فقط استعمالات خاصة بفرع دون آخر؛ تماماً كما يمكن لهم استعمال المتغيرات المعجمية للفروع إما في سياق ترادفي أو في سياق تكاملي. وتتوخى هذه المقاربة تحيين مفهوم للمعيار يتسمُ بالمحافظة على حيوية الفروع من حيث استدماجه لجميع التنويعات المحلية في نموذج لساني عام، ويتسم بالشمولية من حيث إغناء هذه الفروع والاتجاه بها نحو بناء نموذج لساني تتحقق فيه شروط التواصل الوطني.

- **المرحلة الثالثة:** وتشمل السنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي (السنة الخامسة والسنة السادسة)؛ وهي المرحلةُ التي تتحقق فيها المعيرةُ بشكل كامل؛ ذلك لأن المتعلم (ة) يكون قد ثبَّت، في هذا المستوى، المعارف اللسانية للفرع الذي ينتمي إليه أو درَسه، ويكون قد انفتح، بشكل أساسي، على الفرعين الآخرين، بله ويكون قد استضمر رصيداً مهماً من المعارف اللسانية القاعدية المشتركة خلال الأربع سنوات الماضية؛ ونتيجة لذلك، يصبح المتعلم (ة) قادراً على إنتاج ملفوظات ونصوص تتجاوز انتماءه اللغوي المحلي إلى مباشرة تواصل عبر-وطني. ومن تجليات هذه المرحلة الأخيرة أن هذا المتعلم (ة) يجد نفسه أمام نفس الكتاب ونفس النصوص القرائية ونفس الأنشطة[208].

[208] عبد السلام خلفي، *معيرة اللغة الأمازيغية في ضوء بعض التجارب العالمية*، ص: 28-29

وعموماً فقد ظلت هذه المقاربة التدرجية المعتمدة على مدى السنوات الست محكومة باعتبارات يتقاطع فيها ما هو بيداغوجي بما هو سوسيو- لساني؛ ولذلك فإن واضعي المنهاج والبرامج كانوا ملزمين عند وضع الكتب المدرسية الأخذ بعين الاعتبار:

- **الواقع اللساني للأطفال:** من حيث استقبالهم في المدرسة داخل فروعهم المحلية، وعدم خلق أي قطيعة بين لغة البيت ولغة المدرسة[209]؛
- **المشترك اللساني للفروع:** من حيث الارتكاز في بناء النموذج المعير على المشترك اللساني للفروع الثلاث، والأخذ بعين الاعتبار الوحدة العميقة التي تتجلى في المستويات البنائية، والمورفو-تركيبية والفونولوجية؛
- **التدرج في الانفتاح على الفروع:** من حيث توخي بناء نموذج لساني دينامي يثري، من جهة، الفروع المحلية، ويمكن، من جهة ثانية، من تحقيق تواصل بيـ-لهجي.

3.3.5 على مستوى إنتاج الأدوات البيداغوجية وعُدة التكوين

بعد أن تمّ إرساء الأسس المرجعية والتربوية والتنظيمية لتدريس اللغة الأمازيغية، وبعد أن تحددت المفاهيم وآليات ومراحل تفعيل المقاربات البيداغوجية، انتقلت مؤسسة المعهد، بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية، وفي ظل النصوص الرسمية المتوفرة آنذاك، إلى مرحلة الإنتاج، حيث أمكن، منذ السنوات الأولى، من إعداد الكتب المدرسية للتلميذ ودلائل الأستاذ (من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة السادسة)، وتأليف مصوغات التكوين لمراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، وتأليف كراسات الوضعيات الإدماجية

[209] هذه المقاربة نجدها مستعملة في المنظومات التربوية الشبيهة بمنظومتنا التربوية؛ ففي سويسرا الألمانية، مثلاً، يتم، في المستويات الأدنى، تدريس التنويعات اللسانية المحلية، بحكم ارتباطها المباشر بنفسية الطفل وبعلاقته الحميمية بها؛ وانطلاقاً من السنة الثانية يتم الانتقال لاستعمال اللغة الألمانية المعيرة بشكل متدرج، لينتهي الأمر، في الأخير، إلى تدريس اللغة المعيار في السنوات الموالية. وأما في كطلانيا فإنه يتم استثمار التنويعات المحلية في المراحل الأولى من عملية التعلم، لكي يتم الانتقال شيئاً فشيئاً، في المراحل الموالية، إلى تدريس اللغة المشتركة التي هي أيضاً لغتهم المعيار.

للمستويات الست، إلى جانب دلائل الإدماج، وتأليف العدة البيداغوجية لتكوين الأساتذة في مراكز تكوين أساتذة التعليم الثانوي، وإعداد كتاب مدرسي موجه للثانوي الإعدادي، وكتاب مدرسي آخر موجه للتعليم غير النظامي، وإنجاز معجم مدرسي ثلاثي المداخل، هذا بالإضافة إلى تأليف العشرات من الحوامل الداعمة التي لم يكن لها أي وجود قبل سنة 2001، فظهرت إلى الوجود العديد من الحكايات والقصص والأشرطة والمعاجم المصورة، بالإضافة إلى حوامل لتعلم حروف تيفيناغ، وكتب لتعليم الأمازيغية للكبار، وأقراص مدمجة، وبرامج معلوماتية تفاعلية، وموارد بيداغوجية رقمية.

4.3.5 على مستوى تكوين الأطر التربوية

وأما في مجال التكوين، فقد شكل تحدي تكوين الأطر التربوية للغة الأمازيغية من أساتذة ومؤطرين ومكونين وطلبة في مراكز التكوين أحد المهام الأساسية التي أوْلتها مؤسسة المعهد بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية والجامعات المغربية أهمية خاصة؛ وهكذا تركزت المجهودات منذ سنة 2003 على توفير الموارد البشرية المؤهلة والكافية لتحقيق التعميين العمودي والأفقي في أفق 2011 (بالمراحل الابتدائية على الأقل وبنسبة ثلاث (03) ساعات في الأسبوع)؛ وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا حالياً فإن عدد المكوّنين، في إطار التكوين المستمر، قد وصل ما بين 2002 و2009 إلى ما يناهز 14.000 أستاذة وأستاذ؛ في حين وصلت أعداد المفتشات والمفتشين إلى أكثر من 300 مفتشة ومفتش؛ وأما بالنسبة للمدراء فقد وصل عددهم إلى ما يناهز الألف (1000) مديرة ومدير، علاوة على تكوين عدد مهم من المكونين والمكونات في مراكز التكوين والذين يُقدرون حالياً بحوالي 45 مكونة ومكون. وأما فيما يتعلق بالتكوين الأساس، فإن إدراج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لمجزوءتي اللغة والديداكتيك الأمازيغيين، قد مكن الطلبة-الأساتذة (المتدربون) من الاستفادة من تكوين في هذا المجال، بنسبة 80 ساعة في السنة، إضافة إلى أن إدراج مجزوءة اللغة الأمازيغية في مسلك مفتشي التعليم الابتدائي بمركز تكوين

المفتشين قد مكّن أيضاً من تكوين عدد مهم من هذه الأطر المؤهلة. ومنذ سنة 2012-2013 ستباشر وزارة التربية الوطنية عملية استحداث عدد من الأقسام التابعة لمسلك تخصص أساتذة اللغة الأمازيغية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وذلك بأربع جهات هي: سوس ماسة درعة، مراكش تانسيفت الحوز، مكناس تافيلالت، والجهة الشرقية. وقد وصل أعداد خريجي شعبة التخصص، حسب إحصائيات 2014-2015 إلى 294 أستاذاً وأستاذة، في حين وصلت أعداد التلاميذ (ات) "المدرَّسين من طرف خريجي شعبة التخصص، أكثر من 60 ألف تلميذ وتلميذة"، حسب الوزارة الوصية.

5.3.5 على مستوى التكوين الجامعي

من المعلوم أن انخراط الجامعة المغربية، ابتداء من سنة 2006، في إحداث مسالك وماسترات "اللغة والثقافة الأمازيغيتين" قد عزز التكوينين المستمر والأساس، وفتح آفاقاً جديدة لتوفير الموارد البشرية المؤهلة في مجال الأمازيغية. إذ في إطار الاتفاقيات التي عقدها المعهد مع بعض الجامعات المغربية، كجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وجامعة ابن زهر بأكادير، وجامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة محمد الأول بوجدة، سيتم تأطير عدد مهم من الطلبة إما من خلال مساهمة باحثات وباحثي المعهد في التكوين والتأطير أو من خلال تزويد مكتبات الكليات بالكتب التي يصدرها، أو أيضاً من خلال عقد ندوات ولقاءات علمية مشتركة. وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا حالياً فإن أعداد المسجلين في هذه المسالك إلى حدود 30 سبتمبر 2014[210]، يتجاوزون 2814

[210] حسب عبد العالي تلمنصور، الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر – أكادير فإن أعداد الطلبة الذي تسجلوا سنة 2014-2015 وسنة 2015-2016 بمسلك الإجازة الأمازيغية بنفس الكلية قد وصلت على التوالي إلى 999 و957 طالباً وطالبة. وأما بالنسبة للماستر فقد تسجل 18 طالبة (ة) سنوات 2014-2016 و 24 طالباً (ة) سنوات 2016-2018.

جاء ذلك في إطار الندوة الدولية التي نظمها مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية التابع للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يومي 14 و15 أكتوبر 2016 بمقره، حول موضوع: "من اللغة الأم إلى لغة المدرسة".

طالبة وطالب على الصعيد الوطني في حين أن عدد المتخرجين والمتخرجات منهم تجاوزوا 1299 متخرجة ومتخرج؛ وأما بالنسبة لأعداد المسجلين في الماستر فقد وصل إلى أزيد من 253 مسجل ومسجلة، في حين وصل عدد المتخرجين إلى 164 متخرجة ومتخرج. وللإشارة هنا، فإن الإقبال الكبير على التسجيل في هذه المسالك قد جعل إدارات الكليات تتخذُ إجراءات محددة لانتقاء المرشحات والمرشحين؛ إذ "تضاعف- كما يقول الأستاذ فؤاد ساعة، منسق مسلك الدراسات الأمازيغية بفاس- عددُ المسجلين بشكل فاق كل التوقعات، بل فاق الأعداد المسجلة في المسالك الأخرى كالتاريخ والجغرافية واللغة العربية"[211]. وهذا يدل بكل تأكيد على الاهتمام الكبير الذي أصبحت توليه الأجيال الصاعدة للأمازيغية، وعلى المكانة التي أصبحت تحتلها اللغة الأم لدى فئات عريضة منهم، باعتبارها لغة الهوية والانتماء[212].

وحسب عبد المنعم العزوزي، منسق دراسات الماستر بنفس الكلية، فـ"إن ما تم تحقيقه حالياً لا يزال لم يصل بعدُ إلى مستوى الانتظارات، إلا أن ما يُطمئنُ، رغم ذلك، هو هذه الدينامية الهائلة التي تشهدها الدراسات الأمازيغية. وبرهان ذلك هو عدد المسجلين من الطلبة في مسالك الإجازات والماستر وكذا أعداد أطروحات التي تمت مناقشتها منذ 2008"[213].

---

[211] د. فؤاد ساعة، *حاضر وآفاق اللغة الأمازيغية في التكوين الجامعي بالمغرب*، ورد في أعمال الملتقى الدولي الأول حول: تدريس اللغة الأمازيغية في الجامعات الجزائرية والأجنبية (مسار وحصيلة وآفاق)، تحت إشراف د. محمد جلاوي، منشورات جامعة اكلي محند أولحاج- البويرة-كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والثقافة الأمازيغية، سنة 2011-2012، ص: 9

[212] نفسه، ص: 9

[213] جاء ذلك في إطار الندوة الدولية التي تقدم بها عبد المنعم العزوزي والتي نظمت، كما أشرنا، يومي 14 و15 نوفمبر 2016 بمقر المعهد تحت شعار: " من اللغة الأم إلى لغة المدرسة".

وبطبيعة الحال فإن أهمية هذه الموارد المؤهلة لا تكمن فقط في كونها تشكل مصدراً أساسياً لمواصلة تعميم الأمازيغية في المنظومة التربوية، ولكن تكمن أيضاً في كونها تشكل نواة أولى لتطوير البحث الأكاديمي الجامعي، وفي تلبية النقص الحاصل والكبير في المجالات الوظيفية الأخرى خاصة في مجال الإعلام والإنتاج السمعي البصري وكذا في مجالات السياحة والإدارة والقضاء إلخ.

6.3.5 على مستوى سيرورة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية

لقد انطلق تدريس اللغة الأمازيغية، كما هو معروف، منذ سنة 2003 في حوالي 317 مدرسة على الصعيد الوطني؛ وقد كان تقدير كل من وزارة التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في إطار الإستراتيجية التي تقدم بها المجلس الإداري لهذا الأخير، هو أن تنطلق عمليةُ الإدراج بنسبة 05 في المائة من مجموع المدارس الابتدائية الوطنية على أن يتم رفع هذه النسبة لتصل سنوياً إلى 20 في المائة، ثم لتنتهي عملية التعميم الأفقي والعمودي بنسبة مائة في المائة، وفي كل مستويات التعليم الابتدائي، سنة 2008-2009؛ وأما بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، فإن المخطط كان يُقدِّر الانتهاء من التعميمين الأفقي والعمودي بالنسبة للتعليم الإعدادي سنة 2008-2009، وبالنسبة للتعليم التأهيلي فإن تقدير الانتهاء من التعميم كان هو سنة 2010-2011 وذلك بنسبة 25 في المائة كل سنة. وقد انطلقت عمليات الإدراج بما يواكبها من إعداد للأدوات والوثائق البيداغوجية والديداكتيكية، وبما يقتضيه ذلك من تكوين للأساتذة والمكونين لنصل بعد أكثر من عقد من الزمن إلى تعميم تدريس اللغة الأمازيغية على حوالي **597.000** تلميذة وتلميذ في الابتدائي، تتوزعهم حوالي **4581** مؤسسة تعليمية على الصعيد الوطني حسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية سنة 2014-2015، وذلك بنسبة لا تتجاوز 12 في المائة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع أعداد التلاميذ في المستويات الابتدائية يُقدّرون حالياً بحوالي أكثر من ثلاثة ملايين ونصف تلميذ(ة).

معطيات إحصائية حول تدريس اللغة الأمازيغية[214]

السنة	عدد التلاميذ والتلميذات	عدد المؤسسات	عدد الأستاذات والأساتذة
2014/2015	597.000	4581	5133
2013/2014	594.570	4575	5100
2012/2013	585.300	4525	5060
2011/2012	544.820	4486	4935

ويمكن أن نشير، في هذا الصدد أيضاً، إلى أن مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية للتربية والبيئة قد أخذت على عاتقها الإسهام في توسيع شبكة المتمدرسين (ـات) بالمناطق القروية، وذلك بإنشائها، منذ سنة 2000، لـ 62 مدرسة عمومية تعاقدية، وباستقبالها، منذ ذلك التاريخ، لـ 25000 متعلم (ة) ضمنهم 12000 خلال السنة الدراسية 2016-2017؛ وحسب الأرقام المقدّمة في هذا الشأن فإن المؤسسة تمكنت من تغطية 90 في المائة من المتمدرسين (ات) الذين ينتمون إلى مدارسها من حيث استفادتهم من درس الأمازيغية، أي بما يوازي 8500 تلميذ (ة)، وبغلاف زمني يصل إلى 05 ساعات في الأسبوع و170 ساعة في السنة، مع العلم أن عدد التلاميذ والتلميذات الإجمالي الذين استفادوا من تعليم اللغة الأمازيغية منذ 2001 وصلوا إلى 19500 تلميذ (ة)[215].

214 إحصائيات وزارة التربية الوطنية لسنة 2015.

215 درس الأمازيغية بمؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية للتربية والبيئة يؤطره 291 أستاذ وأستاذة منهم 15 متخصصون (ات).

- قُدمت هذه الأرقام في إطار الندوة الدولية التي نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يومي 14 و15 نوفمبر 2016. وقد تقدم بها ممثل مؤسسة البنك المغربي السيد محمد ولد دادة في عرضه : " تعليم اللغة الأمازيغية بمدارس الشبكة".

7.3.5 على مستوى تقييم مستوى التحصيل لدى المتعلمات والمتعلمين

بعد حوالي سبع سنوات من انطلاق تجربة تدريس اللغة الأمازيغية في المدارس الابتدائية المغربية، قام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في شخص مركز البحث الديداكتيكي والبرامج التربوية بدراسة تشخيصية للتعلمات في القراءة والكتابة بحرف تفيناغ[216] سنة 2009-2010؛ حيث شملت هذه الدراسة سبع أكاديميات على الصعيد الوطني، ومست أكثر من 1000 تلميذ (ة) يتابعون دراستهم في السنة الثانية من التعليم الابتدائي؛ وقد بينت النتائج الإجمالية الخاصة بمكون الكتابة أن نسبة النجاح فيه فاقت 80 % من أفراد العينة المستهدفة، علماً أن 69.4 % من هذه العينة (أي 763 تلميذ وتلميذة) ليست الأمازيغية بلغتهم الأم، بل إن 29.3 % (أي 322 تلميذة وتلميذ) هُم فقط من تشكل الأمازيغية لغتهم الأم. وبطبيعة الحال فإن هذه النتائج أكدت على معطيين أساسيين:

- **الأول**، هو أن حرف تيفيناغ لا يطرَحُ أي مشكل تعلمي خاص، مما يصحح الأفكار السلبية المنتشرة داخل بعض الأوساط حول صعوبة هذا الحرف؛

- **الثاني**، هو أن تعلم اللغة الأمازيغية بتوظيف تيفيناغ يعتبر أمراً يتساوى التحصيلُ فيه بين التلميذ الذي تشكل الأمازيغية لغته الأولى والتلميذ الذي تشكل العربية الدارجة لغته الأولى.

ومما سيعزز هذه الحقيقة هو أنه في سنة 2012 سيقوم نفس المركز بدراسة ثانية، بشراكة مع أكاديمية سوس ماسة درعة، حول تقويم تعلمات تلاميذ (ة) السنة الرابعة والسنة السادسة في مكوني القراءة والكتابة[217]؛ وقد بينت نتائج الدراسة أيضاً أن

---

[216] محمد البغدادي وآخرون، *دراسة تشخيصية للتعلمات في القراءة والكتابة بحرف تيفيناغ*، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط 2016.

[217] محمد البغدادي وآخرون، *دراسة تشخيصية للتعلمات في القراءة والكتابة بحرف تيفيناغ*، (مرجع مذكور).

المتعلمات والمتعلمين الذين تابعوا دراستهم بكيفية منتظمة، والذين لا يتعدون للأسف 17%، قد حصلوا على نتائج إيجابية حيث وصلت، بالنسبة للسنة السادسة مثلاً، في مهارة الفهْم إلى 72,4% وفي مهارة التعبير الكتابي إلى 50,7 % وفي مهارة القراءة إلى 68,5 %. وهي نتائجٌ لم تؤكد فقط على معطى أهمية التدريس باللغة الأم من حيث تجويد التعلمات كما تثبتُ ذلك كل الدراسات العالمية المقامة في هذا الصدد، ولكن تؤكد أيضاً على حقيقة أخرى وهي أن مشاكل اللغة الأمازيغية الأساسية إنما هي ذات طبيعة سياسية وإيديولوجية ولوجيستيكية وليست مرتبطة بطبيعة اللغة المدرّسة أو بالحرف المستعمل في كتابتها.

وللأسف فإن الدراستين مرّتا دون أن تثيرا الرأي العام كما فعلت الدراسات التي أُقيمت على اللغتين العربية والفرنسية والتي أكدت أن الأطفال المتمدرسين لا يتقنون أيا منهما، بل والتي وصلت نسبةُ الفشل في اللغة العربية إلى 73 %.

6. تجربة تدريس اللغة الأمازيغية تجربة مهددة بشكل جدي

من خلال الجرد الذي قدمناه يتبين لنا أن تجربة تدريس الأمازيغية لم تحقق الأهداف التي كانت مُسطرة لها منذ البداية؛ إذ بالرغم من كل هذه النتائج وكل المكتسبات التي حققتها على مستوى المرجعيات والتكوين والإنتاج العلمي والبيداغوجي والديداكتيكي، فإن الحقيقة الصادمة هي أن هذه التجربة مهددة بشكل جدي، وهذا بالرغم من كون الأمازيغية أصبحت لغة رسمية للبلاد، منذ أكثر من خمس سنوات؛ ويمكن لنا، في هذا الصدد، إجمال الإكراهات والعراقيل المهددة لها والتي وقفت حاجزاً أمام إنجاح التجربة فيما يلي:

1.6 ضعف الالتزام بالنصوص المرجعية وتغييبها التام من المخططات الجديدة

إذ بالرغم من وجود ترسانة مهمة من المرجعيات السياسية (الخطب الملكية، الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي) والتربوية (الكتاب الأبيض، منهاج اللغة الامازيغية، دفاتر التحملات الخاصة بالكتب المدرسية) والتنظيمية (اتفاقية الشراكة بين الوزارة الوصية ومؤسسة المعهد، المذكرات التنظيمية ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية وتعميمها على مؤسسات التعليم العمومي والخاص، القرار الوزاري الخاص بإدراج هذه اللغة في مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي)؛ بل وبالرغم من ترسيم اللغة الأمازيغية منذ 2011 وتنصيص الدستور على التزام الدولة المغربية في تصديره باتفاقيات حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً، فإن الدولة بحكوماتها المتعاقبة، ومعها المؤسسة التشريعية، لم تأخذ، للأسف، ملف الأمازيغية بالجدية الكاملة؛ وقد أدت هذه الوضعية إلى إكراهين عويصين، أحدهما ارتبط بغياب مراسيم ونصوص قانونية وتشريعية توضّحُ وضعية اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية وفي غيرها من مؤسسات الدولة؛ وثانيهما ارتبط بعدم أو ضعف تفعيل النصوص المشار إليها من طرف الأجهزة التربوية التي تقع تحت سلطة وزارة التربية

الوطنية؛ ولذلك فإن التكوين المستمر، مثلا، لم تلتزم بإنجازه كل الأكاديميات ولم يُنفذ بالشكل الذي هو منصوص عليه في المذكرات الوزارية؛ بل والأسوأ أنه توقف، أي التكوين، بشكل كلي تقريباً منذ سنة 2007؛ وهكذا فإنه إذا استثنينا المرحلة الأولى التي تميزت بدينامية الانطلاقة (2003 – 2007)، رغم كل المعيقات، فإن المراحل الموالية ستعرف تراجعاً على أكثر من مستوى، مما خلق حالة من الفوضى والتسيّب أفضى إلى تعميم حالة إحباط وعدم ثقة لدى الأطر التربوية التي انخرطت ابتداءً في هذا المشروع بحماس كبير؛ والذي أثار ويثيرُ الكثير من علامات الاستفهام هو أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني لم تُقدّم، في إطار مشاريع الإصلاح التربوي الجديدة التي اعتزمت إطلاقها انطلاقاً من السنة الماضية (2015)، أي مخطط لتجاوز الوضعية المستعصية الراهنة؛ فهي لم تُشر، مثلاً، إلى الأمازيغية بأدنى إشارة، أثناء تحضيرها لمشروع "المدرسة الجديدة" في إطار الرؤية المستقبلية التي قدمت عناصرها الأساسية يوم 09 شتنبر 2014 بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛ إذ بالرغم من السياق الجديد الذي يعبر عنه الدستور، فإن وزارة رشيد بلمختار، ومعه الحكومة، لم يقدموا أي شيء عن الوضعية الجديدة للأمازيغية؛ لقد كان تركيزهم فقط على محورين، أحدهما يرتبط بـ "تعلُّم المعارف الأساسية في اللغة العربية والحساب"؛ وقد جعلوه من المشاريع ذات الأولوية التي تقتضي وضع "منهاج جديد للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي"؛ وثانيهما يرتكز على "التحكم في اللغات الأجنبية" وإعداد التّلاميذ "للمسالك الدّولية للباكالوريا ولمسارات التعليم التكنولوجي، التقني والمهني"؛ وقد جعلوه أيضاً من الأولويات التي تقتضي "تغيير نموذج التعلم" و"الرفع من الغلاف الزمني"، وتوسيعه "ليشمل اللغتين الإنجليزية والإسبانية"[218] إلى جانب تدريس اللغة الفرنسية والتدريس بها. وإذا علمنا أن هذه الرؤية المستقبلية تخطط للمدرسة الجديدة في أفق سنة 2030، فمعنى هذا أن المسؤولين عن الشأن التربوي في بلادنا كشفوا عن مؤشر خطير، وهو

[218] اعتمدنا هنا على العرض الذي تقدم به السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني (رشيد بلمختار) يوم 09 شتنبر 2014 أمام أعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (مخطوط).

أنهم لا يأخذون بعين الاعتبار، في هذا الأفق، الوضعية الدستورية الجديدة للأمازيغية ويستهينون بالمكتسبات التي تحققت لها، ولا يتوفرون على أي مشروع خاص بالأمازيغية حالياً وخلال الست عشر سنة المقبلة[219].

وسيأتي الرأي الاستشاري للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي طرحها تحت شعار عريض هو: "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، ليؤكد على نفس الاختيار الذي سارت عليه الوزارة، بل وليستعيدَ نفس المضمون الذي كان قد عبّر عنه وزيرُ التربية الوطنية السيد رشيد بلمختار حينما قال في إحدى الندوات الصحفية (سبتمبر 2014) أن وضعية الأمازيغية غير واضحة لكي يقرر فيها، وأن الوزارة غير معنية بالموضوع إلى أن يصدر القانون التنظيمي لها؛ وهكذا سيتجه المجلس في نفس اتجاه التسويف الذي يُمكن إبراز بعض معالمه فيما يلي:

- **أولاً**: ربط تطوير وضع الأمازيغية في المدرسة بـ "المقتضى الدستوري الذي ينص على سن قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الاولوية" (مع العلم أن هذا المقتضى لا ينص بتاتاً على إيقاف مشروع تدريس الأمازيغية إلى حين صدوره)؛

- **ثانياً**: ربط التطوير والمقتضى الدستوري بـ: "إنجاز تقييم شامل لتجربة تدريس هذه اللغة في التعليم المدرسي، وكذا لتجربة الدراسات الامازيغية في التعليم العالي" (وهي صيغةٌ أخرى من صيغ التسويف)؛

[219] عند مراجعتنا لمكونات برامج التعليم الإبتدائي لاحظنا أن الوزارة حذفت من البرنامج مكون اللغة الأمازيغية، واكتفت فقط بوحدة اللغة العربية ووحدة اللغة الفرنسية. أنظر في هذا الصدد:

http://www.men.gov.ma/Lists/Pages/cycles_ens_presco-prim_prog.aspx(2015)

وعندما صدر "المنهاج المنقح للسنوات الأربع الأولى للتعليم الابتدائي" لم تجد الوزارة غير استعادة نفس المبررات المقدمة من طرف المجلس من حيث اقتراحها "الاحتفاظ ببرنامجها (أي الأمازيغية) الحالي بنفس الحيز الزمني" و"انتظار تقييم التجربة والأخذ بعين الاعتبار توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول وظائفها بالمدرسة والتخطيط لتعميم تدريسها أفقياً وعمودياً في جميع المؤسسات التعليمية الابتدائية العمومية والخصوصية"[220].

وقد تناسى المجلسُ وقبلَه السيدُ وزير التربية الوطنية أن الأمازيغية تمّ إدراجها منذ سنة 2003 في المنظومة التربوية المغربية، وأن هناك تجربةٌ ملموسة والعشرات من النصوص الرسمية التي تؤكد على مبدأ الإدراج والتوسيع والتطوير والتعميم والإلزام؛ بل وهناك الآلاف من المتعلمين والمتعلمات الذين يستفيدون من هذه الدروس؛ لقد تناسوا جميعاً أن المقتضى الدستوري لا يعني أبداً توقيف ورش تدريس الأمازيغية أو التراجع عنه في الرؤية الاستراتيجية التي تقوم وزارة التربية الوطنية بتنزيلها على مدى الخمس عشر سنة المقبلة؛ وتناسوا أيضاً أن هناك شريكا أساسياً في هذا المجال قام بدراسات وتقييمات شاملة لتجربة التدريس منذ سنة 2009؛ بل والذي يحزُّ في النفس أكثر هو أن هذه الدراسات والتقييمات أُقيمت بشراكة مع نفس الوزارة المعنية وبمساهمة فاعلة من طرف أطرها على صعيد أكثر من ثمان أكاديميات. وهنا لنا أن نتساءل: ما الذي جعل الدولة المغربية بجميع مؤسساتها تؤجلُ إخراج القانون التنظيمي للأمازيغية، وتؤجل القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية إلى آخر ولايتها الحكومية وفي الزمن الصيفي الميت؟ لماذا سابقت الزمن وأخرجت قوانين أقل أهميةً منها، بل وسبّقت إخراج القانون المتعلق بالجهات الذي يفترَضُ أولاً إخراج قانون الأمازيغية قبله؟ لماذا هذا التسويف، إذن، إن لم يكن من أجل تحويل هذا القانون التنظيمي إلى قيد من أجل تبرير كل التراجعات التي نشاهدها؟

[220] http://www.men.gov.ma/SiteCollectionDocuments/curricula/curriculum-primaire-R10sep2015Partie2Langues.pdf (2017)

إن لُعبةَ تسويف إخراج القوانين المتعلقة بالأمازيغية، وربط هذه الأخيرة وحدها (دون اللغات الأخرى) بالمقتضيات الدستورية والقانونية وبالتقييمات والدراسات هو تعبيرٌ أَلِفْناه منذ أكثر من عقد من الزمن وخلاصتُه أن الدولة غير مستعدّة، لحد الآن، لتُعطي الأمازيغية المكانة الدستورية التي تستحقها؛ فهي لا تريدُ أن تتخلى عن المشروع "القاتل" للوحدة اليعقوبية التي نظرت لها الحركة الوطنية، وهي لا تريد أن تتخلى عن مفهوم للهوية مؤسس إيديولوجياً، كما يقول جلبير غيوم، على "تصفية اللهجات"[221] أو على "قتلها" كما دعا إلى ذلك محمد عابد الجابري. إن الدولة، في إطار المجلس المذكور، لم تعمل، للأسف، إلا على ترسيخ نوع من الدونية اللغوية للأمازيغية من خلال:

- **أولاً:** التراجع عن وضعيتها الاعتبارية السابقة التي رسخها منهاج اللغة الأمازيغية والعديدُ من النصوص التربوية والتنظيمية، وذلك بتأجيل إدراج الاستعمال الكتابي لها إلى ما بعد السنة الثانية من التعليم الابتدائي، والتركيز فقط على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية[222]؛

- **ثانياً:** التراجع عن كل الوثائق التنظيمية والتربوية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية التي أكدت فيها على أن تدريس اللغة الأمازيغية إلزامي في جميع أسلاك ومستويات التعليم منذ التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي التأهيلي؛

---

[221] جلبير غرانغيوم، *اللغة والسلطة والمجتمع*، ص: 31

[222] إننا نعتمد هنا على القراءة التي اعتمدتها مديرية المناهج أو على الأصح وزارة التربية الوطنية؛ فقد قرأت الوزارة الفقرة التي وردت في الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (الرافعة الثالثة عشر) والمتعلقة بالأمازيغية قراءة غير منصفة؛ إذ في الوقت الذي يؤكد النص على "إلزامية اللغة الأمازيغية في مستويات السلك كافة (أي السلك الابتدائي) وذلك بوصفها لغة مُدرَّسة، مع التركيز على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية"، اجتهدت الوزارة، عن طريق مديرية المناهج، فاعتبرت "التركيز" اقتصاراً على المهارات الشفوية، واعتبرت "الكفايات التواصلية" كفايات شفوية فقط؛ في حين أن التركيز لا يعني بتاتاً إقصاء حرف تيفيناغ من التدريس، بل يعني انسجاماً مع المقاربات البيداغوجية المعتمدة منح المهارات التعبيرية الشفوية حيزاً أكبر مع تدريس الكفايات الكتابية، تماماً كما لا تعني الكفايات التواصلية كفايات شفوية فقط؛ ذلك لأن التواصل عالمياً يتحقق عن طريق ما هو شفوي وما هو كتابي.

- **ثالثاً:** تحديد الغاية النهائية من تدريس الأمازيغية عند نهاية التعليم الثانوي التأهيلي (البكالوريا) في جعل المتعلم قادراً فقط على التواصل (ترسيخ المقاربة الشفهية)، وليس التمكن من اللغة الأمازيغية على غرار اللغة العربية (التركيز على الكفايات التواصلية بشقيها الشفوي والكتابي)؛

- **رابعاً:** عدم التنصيص على إلزامية اللغة الأمازيغية في التعليم الإعدادي والتعليم التأهيلي كما وقع مع التنصيص على العربية والفرنسية والإنجليزية، (إذ اقتصرت الإلزامية فقط على التعليم الابتدائي)؛

- **خامساً:** عدم التنصيص على سقف زمني محدد للبدء في عملية تعميم تدريس اللغة الأمازيغية والانتهاء منها؛ وهذا يؤكد، مرة أخرى، لعبة التسويف التي تفتح الباب أمام الإرجاء الأبدي لتعميم الأمازيغية في الابتدائي وإرجاء إدراجها في الإعدادي والتأهيلي؛

- **سادساً:** التنصيص على تدريس اللغة الأمازيغية في مستويات التعليم الابتدائي بوصفها لغة مدرّسة وليس بوصفها لغة للتدريس (على الأقل بعض المواد المرتبطة بالشأن المحلي كما كان قد نص على ذلك المخطط الاستراتيجي لمؤسسة المعهد سنة 2004[223])؛

- **سابعاً:** اعتماد مقاربة تمييزية ضد الأمازيغية تتحدث فقط عن الانتقال من ازدواجية لغوية تعتمد العربية + لغة أجنبية إلى تعدد لغوي قائم على العربية + لغتين أجنبيتين

[223] حسب المعلومات المتحصّل عليها من المجلس فإن كل ممثلي المجتمع المدني (الذي يغيب عنه ممثلو المجتمع المدني الأمازيغي بطبيعة الحال) وقفوا بشكل صارم ضد أي اقتراح لتدريس بعض المواد باللغة الأمازيغية؛ لقد كان الأمرُ بالنسبة لهم شيئاً مفروغاً منه؛ إذ لا يمكن، في نظرهم، أن تُعاملَ الأمازيغيةُ بنفس التقدير الذي يجبُ أن تُعامل به اللغة العربية؛ فهذه الأخيرة هي وحدها لغة الهوية الحقيقية، وهي وحدها اللغةُ التي يجب أن تكون مدرّسةً وهي وحدها لغة التدريس سواء بالاقتصار عليها أو بالتناوب إلخ.

أو أكثر، أي دون الحديث عن تعدد لغوي كامل تحضر فيه اللغتان الرسميتان إلى جانب اللغات الأجنبية المقررة؛

- **ثامناً:** عدم تحيين التعددية الثقافية في البرامج الجهوية وفي مجزوءات التعليم المدرسي استناداً إلى علاقتها باللغة الأمازيغية التي تعبر عن هذه الثقافة؛ ولذلك فإن الرؤية تركز على الثقافة بجعل الذهن ينصرفُ بشكل مباشر إلى استعمال اللغة العربية التي سوف تقوم بالمهمة.

وبطبيعة الحال، فإن أول قرار ستتخذه وزارة التربية الوطنية، وهي بصدد إعادة مراجعة وتصويب وتنقيح المناهج والبرامج، هو اعتبارها للأمازيغية غير معنية بكل المشاريع والمستجدات البيداغوجية الجديدة التي يفرضُها سياق الإصلاح في إطار الرؤية الاستراتيجية المشار إليها. إذ باشرت عدداً من اللقاءات التشاورية على مستوى الأكاديميات بدون إشراك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، كما أنها اعتبرت، في إطار الورشة الوطنية التي نظمتها بالرباط أيام 7-9 يوليوز 2015، أن وضعية الأمازيغية الجديدة تستلزمُ الإبقاء على حالتها القديمة في انتظار تنزيل رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي ينص على التراجع عن وضعيتها السابقة في المنهاج بالتركيز فقط على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي وتأجيل إدراج الاستعمال الكتابي لها إلى السنة الثالثة. والأسوأ في كل هذا هو أنه في الوقت الذي كانت فيه رئاسة الحكومة تُحضر لتقديم هذا الرؤية إلى البرلمان بغرفتيه كي تتم المصادقة عليها بوصفها مشروع قانون ملزم، كانت هناك أعدادٌ من الأكاديميات والنيابات تباشرُ خلال أواخر الموسم الدراسي 2015-2016 عمليات إعفاء مكثّفة مست العشرات إن لم يكن المئات من أستاذات وأساتذة اللغة الأمازيغية الذين تم تكوينُهم وتكوينهن في إطار التكوين المستمر والذين راكموا تجربة تتجاوز عقداً من الزمن، بمبرر أن هؤلاء الأساتذة (ـات) يُحسبون على قاعدة مدرسي اللغة العربية والفرنسية، وأن الخصاص في هاتين المادتين يفرض عودتهم (هن) إلى إطارهم الأصلي (!).

2.6 ضعف استثمار الأطر التربوية المكوّنة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وبالجامعات

إذا كان تكوين الأطر التربوية المؤهلة قد شكل، كما أشرنا، تحدياً أساسياً بالنسبة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فإن كل المجهودات التي بذلتها المؤسسةُ بتعاون مع وزارة التربية الوطنية لم تحقق، للأسف، أهدافَها كما كان مُخططاً لها؛ وهكذا فإنه بالرغم من أن الدولة صرفت أموالاً مهمة على عمليات التكوين والتي أفضت إلى تكوين حوالي 14.000 من الأساتذة، فإن وزارة التربية الوطنية لم تستثمر هذا الكم من المُكوَّنين؛ إذ حسب إحصائيات 2012- 2013 فإن أعداد الأساتذة الذين يتولون تدريس الأمازيغية لم يتجاوزوا 5133 أستاذ (ة) من ضمنهم ما يناهز 460 أستاذ (ة) متخصص (ة)؛ وهو رقمٌ هزيلٌ جداً، ولا يشكلُ إلا حوالي 4 في المائة من مجموع أساتذة التعليم الابتدائي الذين يُقدّرون حالياً بـ 597.000 أستاذ (ة)؛ كما أنه بالرغم من إدراج الوزارة الوصية منذ سنة 2012-2013 لمناصب مالية جديدة لفائدة أساتذة اللغة الأمازيغية، فإن أعداد المتخرجين من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لم يتجاوزوا خلال نفس السنة 87 متخرج (ة) و80 متخرج (ة) خلال السنة الموالية ثم 120 متخرج (ة) خلال سنة 2014-2015؛ ولا شيء خلال سنوات 2015-2016 و2016-2017 و2017-2018. وهذا يُعطينا فكرة واضحة عن سيرورة وسرعة التعميم التي تعتمدها الدولة؛ ولو سرنا بوتيرة 80 أو 120 أستاذاً (ة)، فإننا سنحتاج إلى حوالي قرن ونصف كي نعمم تدريس اللغة الأمازيغية بنسبة ثلاث ساعات في الأسبوع؛ وهو مبتغى غيرُ ممكن أيضاً، ذلك لأن هؤلاء المتخرجين القلائل جداً يُطلبُ منهم تدريس مواد أخرى[224]؛ وهو ما يؤدي إلى هدر مُضاعف للموارد البشرية المؤهلة الخاصة بالأمازيغية.

[224] أغلبُ المتخرجين من مسالك اللغة الأمازيغية والمُكَوَّنين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين يُعيّنون في الفرعيات القروية المتباعدة، وهو ما يجعلهم غير قادرين على تدريس الأمازيغية لقلة التلاميذ والأقسام التي تُدرّس بها الأمازيغية، فيُحولون لذلك إلى تدريس العربية؛ كما أن أغلب النيابات عادة ما تسحبُ التكليف من أساتذة اللغة الأمازيغية وتوجيههم إلى تدريس اللغة العربية؛ وخلال سنة (2015-2016) شرعت العديد من الأكاديميات والنيابات (الرباط، لخميسات، سوس ماسة درعة، تنغير، وارزازات إلخ)، في إعفاء العديد من الأستاذات والأساتذة وتوجيههم لتدريس العربية والفرنسية؛ فنيابة الرباط مثلاً، أعفت

وبطبيعة الحال فإن ما يعيق عملية تخرّج أعداد أكبر من الأساتذة من هذه المراكز هو النقص الفظيع في الأساتذة المكونين (المكونات)؛ إذ، مرّة أخرى، فإنه بالرغم من تكوين عدد مهم من هؤلاء فقد تقلصت أعدادهم "من 60 مؤطراً سنة 2009 إلى حوالي 17 خلال السنة التكوينية 2015" ثم إلى صفر سنة 2017-2018. ويسري نفس الأمر على جهاز التفتيش الذي عرف بدوره "تناقصا كبيراً مع إحالة العديد من المفتشين على التقاعد، حيث انتقل العدد من 75 مفتشا ومفتشة سنة 2010 إلى حوالي 21 مفتشا خلال السنة الدراسية 2015"[225].

وأما على مستوى التكوين الجامعي فإن مسالك وماسترات اللغة والثقافة الأمازيغيتين ما تزال تعيش منذ 2006 عالة على الشعب الأخرى نتيجة لقلة الموارد البشرية المؤهلة؛ فبالإضافة إلى كون هذه المسالك والماسترات تابعة لشعب اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية فإن عدد الأساتذة القارين بها لا يتجاوزون في جميع الجامعات المغربية 16 أستاذة وأستاذ قار؛ منهم 07 في أكادير و07 في سايس–فاس، و02 في عين الشق و 00 في وجدة. ويُضاف إلى هذا أن دفتر الضوابط البيداغوجية الجديد الذي أصبح يفرضُ تبعية الماستر لإحدى الشعب الموجودة، قد أدى، بشكل طبيعي، إلى حرمان المسالك الأمازيغية من التمثيلية في مجالس الكلية، مما تسبب في إغلاق بعضها كما وقع سنة 2014 لماستر "اللغة والثقافة الأمازيغيتين" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط؛ إذ تمّ إغلاقُها بسبب كون المنسقين (الذين يُفترضُ فيهم أن يكونوا

حوالي 23 أستاذ (ة) حسب ما وافتنا به كونفدرالية جمعيات أساتذة اللغة الأمازيغية والعديد من الأساتذة والمؤطرين الذين مسهم هذا الإعفاء.

http://www.amadalpresse.com/index.php/amadal-amazigh/maroc/1582-23

وفي سنة 2017-2018 تم الشروع في إعفاء الاساتذة المتخصصين حيث تم اعفاء حوالي 27 أستاذ و أستاذة بكل من الناظور والدريوش ومراكش والصويرة وورزازات وتيزنيت وتارودانت وتاونات وبولمان والفقيه بنصالح وطنجة وأصيلا ومكناس وتازة وتاغجيجت والحسيمة.

- أنظر في هذا الصد كذلك:

[225] اعتمدنا الإحصائيات الأخيرة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (2014-2015).

أساتذة التعليم العالي أو أساتذة مؤهلين) لا ينتمون كلهم إلى شعبة اللغة والآداب الفرنسية التي يتبعُ لها مسلك الأمازيغية؛ وبالرغم من إعلان المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن استعداده للمساهمة في التكوين والتأطير، إلا أن الجامعة، مع ذلك، قررت الإغلاق؛ وهو المصيرُ الذي ينتظر، للأسف، باقي المسالك في مختلف الجامعات إذا لم يبادر المسؤولون إلى توظيف الأساتذة وإنشاء شعب للأمازيغية على غرار ما وقع بأكادير في يناير 2014 وفاس-سايس 2016؛ وعلى العموم فإن أكثر من 90 في المائة من الأساتذة الذين انخرطوا في تكوين وتأطير الطلبة، سواء على مستوى المسالك أو على مستوى الماستر، نجدهم ينتمون إلى مختلف الشعب الأخرى؛ كما أن حوالي 30 في المائة من هؤلاء الأساتذة المكونين، ينتمون إلى مختلف مراكز المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (اللغة، التاريخ، الأنتروبولوجيا، السوسيولوجيا، الديداكتيك إلخ)[226].

3.6 ضعف ثم تراجع توسيع تعميم تدريس الأمازيغية عمودياً وأفقياً

إذا كان مخطط إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية قد حدد سنة 2008-2009 سقفاً لتعميمها عمودياً وأفقياً في جميع المدارس الابتدائية وفي جميع مدارس التعليم الإعدادي؛ وإذا كان نفس المخطّط قد حدّد سنة 2010-2011 لتعميمها بالنسبة لمدارس التعليم التأهيلي، فإن هذا الهدف لم يتحقق؛ والنتيجة هي أنّ أكثر من 88 في المائة من التلميذات والتلاميذ الذين ينتمون إلى التعليم العمومي الابتدائي لم يستفيدوا، إلى حدود سنة 2015، من الثلاث ساعات الأسبوعية المخصصة لهم لتعلم اللغة الأمازيغية؛ بل والأبعد من ذلك أن أكثر من سبعين في المائة من الذين يتابعون الدراسة بها لا يدرسونها

---

[226] لقد اقترحنا على مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2005، عندما كنتُ عضوا به، سن سياسة تشجيعية للطلبة والباحثين المسجلين في سلك الدكتوراه، وذلك عن طريق تخصيص منحة خاصة بهم، على أساس أن يشتغلوا في إنجاز أطاريحهم، على موضوعات لصيقة باللغة والثقافة الأمازيغيتين؛ ومنذ 2010 بادر عميد المعهد، إلى توظيف عدد من الحاصلين على شهادة الماستر (حوالي 8) ومنحهم الفرصة لكي يكتسبوا، من جهة، تجربة البحث داخل المراكز، ولكي يُحضروا، من جهة ثانية، أطاريحهم (وهو ما قاموا به، حيث ناقشوا كلهم أطاريحهم حول اللغة والآداب والترجمة وعلوم التربية إلخ.).

بكيفية منتظمة خلال السنوات الست من التعليم الابتدائي، ولا يستفيدون بشكل كامل من الغلاف الزمني الرّسمي المخصص لها؛ ونظراً إلى عدم التزام الأكاديميات والنيابات بالمذكّرات التنظيمية التي أصدرتها الوزارة الوصية والتي تنص على ضرورة تدريس الأمازيغية في جميع المؤسسات التعليمية، فإن عدم التعميم لم يمس فقط التعليم العمومي، بل ومس بشكل أعمق المؤسسات التعليمية الخصوصية التي لم تتخذ، لحد الآن، أي مبادرة جادة لإدراج الأمازيغية؛ إذ باستثناء مؤسسة BMCE التي قامت بمجهود محمود، في هذا الصدد، بل والتي خصصت معدل 05 ساعات في الأسبوع لتدريسها، فإن التعليم الخصوصي لا يزال يعتبرُ نفسَه غير معني؛ وأما بالنسبة للتعليمين الإعدادي والثانوي فإن صفراً من التلاميذ هم من يدرسونها حالياً؛ وهكذا فإنه بالرغم من أن الفوج الأول من التلاميذ (ة) الذين شملهم تدريس الأمازيغية قد التحق بالمستوى السادس منذ سنة 2008-2009، فإن الوزارة الوصية لم تباشر، لحدّ الآن، أي قرار لمواصلة الإدراج كي تشمل مستويات التعليم الثانوي؛ والمؤسف حقاً هو أن المجلس الذي كان عليه أن يُقدم رأياً استراتيجياً واضحاً في هذا الصدد، ترك الحبل على الغارب ولم يُحدد أي تاريخ للشروع في تدريسها بهذا المستوى، كما لم يُحدد أي سقف زمني للانتهاء من العملية؛ هذا مع العلم أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قد أعدّ عُدة التكوين بالنسبة لمراكز تكوين أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، منذ سنة 2010، كما أنجز الكتاب المدرسي الخاص بالمستويات الثلاث من التعليم الإعدادي الذي صدر سنة 2016.

وحسب أحمد بوكوس، فإن "الاستنتاج الرئيسي من التجربة مفاده أن ثمة هوة بين العمل الأكاديمي المحقق في مجال البحث التربوي الإجرائي، خاصة ما أنجزه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والاختلالات المرتبطة بالحكامة والتدبير، والتي هي من صلاحيات ومسؤولية وزارة التربية الوطنية"[227].

[227] أحمد بوكوس، *الهيمنة والاختلاف في تدبير التنوع الثقافي*، ص: 239

ولنا أن نتساءل هنا: هل في إمكان المكونات الإيديولوجية للدولة وللحكومة وللمجالس ذات السلطة الاستشارية والتقريرية أن تتخذ قرارات أو تُقدم آراء استشارية واستراتيجية لصالح الأمازيغية والمدافعون عن هذه الأخيرة يوجدون خارج هذه المكونات؟ هذا ليس مجرد سؤال[228] !.

[228] إن واقع الأمازيغية بالمغرب هو بالأساس واقع وعي النخب الأمازيغية بالمسار الذي تتخذه الدينامية المجتمعية، ذلك أن تنامي الحركة الأمازيغية وحضورها في جميع المواقع على الصعيد الوطني والعالمي لا ينفي حقيقة تشظيها وتقلص الوعي بها لدى فئات واسعة من الشرائح الاجتماعية الأمازيغية، مما ينعكس سلباً على جميع القرارات التي على الدولة اتخاذها والتي تترجم بالضبط التراجعات التي تعرفها الأمازيغية بالمدرسة وهي بعدُ لم تدخل.

7. آفاق تدريس اللغة الأمازيغية

استناداً إلى كل ما تمَّ إيرادُه يتّضحُ أننا ما زلنا في مرحلة بداية البدايات، وأن العمل الذي ينتظر الدولة المغربية لتعميم اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية ومنحها وضعيتها الدستورية المستحقة يقتضي العديد من القرارات والعمليات؛ فأما القرارات فلا يمكن إلا أن تكون سياسية وسيادية ودستورية؛ وأما العمليات فهي تلك التي ترتبط بوضع المخططات التوقعية وترصيد المكتسبات؛ ولتحيين هذه القرارات وهذه العمليات فإن المطلوب، في نظرنا، القيام بما يلي:

أولاً: على المستوى السياسي والسيادي

- ويتضمن هذا المستوى أن تستعيد الدولةُ المغربية سيادتها الحضارية التي افتقدتها منذ الاستقلال إلى اليوم؛ فهذه الدولة التي ظلت أمازيغية وتُسمّى بدولة مراكش، على مر القرون، لا يُمكن لها أن تتخلى عن عمقها الأمازيغي الإفريقي الذي يمتد إلى آلاف السنين كي تصبح انعكاساً شاحباً لهوية الشرق وامتداداً لسيادة الشرق؛ ولذلك فإن على النخب السياسية والثقافية أن تكون واعية بالرهانات الحضَارية للّغات والثقافات المحلية في تعميق انتمائها الهوياتي وتجذّرها التاريخي وتماسكها السياسي وسيادتها الوطنية التي تحفظ تفرُّدها وتجنبَها السقوط في مطبات الانصهارات القاتلة؛ إن الفوائد التي يمكن أن تُقدّمها العربية ومعها كل اللغات الأجنبية على مستوى الانفتاح والتواصل الاقتصادي والثقافي لن تعوض أبداً الفوائد الأكبر التي يقدمها حضور اللغة الأمازيغية وثقافتها على مستوى الحفاظ على سيادة المغرب التي ظلت تاريخياً مصونة بحكم استقلالية المغاربة وحفاظهم على خصوصيتهم. وبالنظر إلى تلك الأبعاد الرمزية والهوياتية التي ظلت تحملها الإنسية المغربية تاريخياً، كما أنه بحكم انتماء هذه الأبعاد إلى

الحضارة المتوسطية وتشبعها بالحضارة العربية، فإن الأمازيغية ستظل دائماً الجسر المتين والقادر على الحفاظ على التوازن بين روحانية الحضارة الشرقية وعقلانية الحضارة الغربية؛ وأما الممارسات البئيسة لعرقلة مشروع تدريس الأمازيغية والدعوات المتتالية إلى الإسراع لتعريب الحياة العامة وعوربة البيئة الثقافية واللغوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمغاربة، فلن يؤدي إلا إلى فقدان هذه السيادة وهذا العمق الحضاري بما يعنيه ذلك من فقدان للروح الأصيلة المميزة للمغرب. إن مبتدأ هذه القرارات، إذن، هو إعادة الثقة إلى المواطن المغربي في هويته المغربية من خلال إعادة الثقة في عمقها الحضاري الأمازيغي وذلك بالشكل الذي يجعل هذا العمق هو الوعاء التاريخي الأصيل والأساس الذي استوعب كل الروافد الحضارية المتوسطية والعالمية عبر تفاعله معها منذ مئات القرون وبدون أن يعنيَ ذلك استسلاماً لها أو تخلياً نهائياً للمغاربة عن خصوصيتهم. على الكل أن يستيقن أن استقبال المغاربة الأمازيغ للعربي إدريس الأول لم يكن استقبالاً لهوية جديدة أو لسيطرة سياسية شرقية على المغرب، بل كان –وهذا ما يجبُ تدريسُه لأبنائنا- تأكيداً للسيادة المغربية من خلال احتضان شخص جاء يحملُ معه كل مقومات الرفض للدولة الأموية التي قتلت عائلتهُ وشردت أفرادها ومأسست لمُلك عضود قائم على الغلبة والتحكم والقهر والتمييز العنصري. لقد احتضنوه لأنهم كانوا يحملون في أوعائهم ولاأوعائهم الجماعية ذلك الرفض القوي لأي سيطرة خارجية أو سياسة قائمة على النهب بجميع أشكاله المادية والمعنوية. وبكلمة واحدة، وعلى عكس ما تدّعيه الإسطوغرافيا العربية، فلقد احتضنوه لأنهم أرادوا أن يواجهوا به ومن خلاله الدولة العربية المشرقية الاستبدادية، ويقفوا به في وجه الإيديولوجية العرقية للأمويين الذين أرادوا أن يُخمسوهم وينهبوا أموالهم ويسبوا بناتهم ويحطوا من كينونتهم وإنسيتهم الأمازيغية.

ثانياً: على المستوى الدستوري

- ويتضمن هذا أن تعتمد الدولة المغربية مقاربة دستورية واضحة على مستوى الهوية تأخذ فيها بعين الاعتبار العمق التاريخي الأمازيغي بوصفه إطاراً مرجعياً ووعاءً تنصبُّ فيه كل الثقافات التي وردت على المنطقة، كما تأخذ فيه بعين الاعتبار أيضاً الانتماء الحضاري المتوسطي المشار إليه، وتمأسس استناداً إلى ذلك لمبدأ المساواة والإنصاف والتكافؤ بين اللغتين الرسميتين سواء عند تنزيل القوانين التنظيمية الخاصة باللغة الأمازيغية وبثقافتها أو عند تنزيل مختلف القوانين والمراسيم الأخرى. وهذا كله انسجاماً مع روح الدستور ومع المرجعيات الحقوقية الكونية وتقارير ومواثيق المنظمات ذات الصلة والتي كان آخرها التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو الذي أكد على ضرورة توفير "الوضعية القانونية المتكافئة للغات الرسمية" خاصة تلك التي توجد في وضعية الاندثار، وذلك بهدف صونها "وضمان حيويتها".

ثالثاً: على المستوى التعليمي والتربوي

- أن تعتمد الدولةُ مخططاً استراتيجياً وطنياً على صعيد رئاسة الحكومة يستند على مقوم ملاءمة وضعية اللغة الأمازيغية الهوياتية والتعليمية للوضعية الرسمية من خلال اعتماد قوانين ومراسيم ووثائق تربوية تضمن:

✓ في مجال المناهج والبرامج

تثبيت المنظور التعددي للهوية المغربية في المدرسة المغربية من خلال:

- إعادة النظر في مفهوم الهوية الأحادي والأجنبي والحاط من المقومات الحضارية الأمازيغية، لتكريس التّصور الجديد الذي نصّ عليه الدستور، ولترجمة الفلسفة التربوية القائمة على قيم التعدد والتسامح والحوار بين الثقافات، وذلك بما يستجيب

لإدراج القيم والمعارف التاريخية والحضارية الأمازيغية في المناهج والبرامج الدراسية، وبما يكفل للتلميذ الاعتزاز بها وبجميع مكونات الثقافة المغربية في علاقتها بما هو محلي ووطني وكوني. وهذا ما يقتضي، بطبيعة الحال، إعادة النظر أيضاً في برامج التربية والتكوين وفي سلك تكوين أطر المؤسسات العمومية، وكذا في برامج الأندراكوجيا ومحو الأمية.

- اعتماد برنامج تربوي انغماسي (immersion) متعدد اللغات، على غرار النموذجين الكندي والبلجيكي، حيث يتمكن المتعلمون المنتمون إلى مجموعات لسانية ناطقة بالأمازيغية وبالعربية من الحصول عبره على تعليم رسمي في ثلاث لغات، على الأقل، إحداها لغة أم (ل-أم) والأخرى لغات ثانية؛ وحيث يمكن لجزء مهم من المنهاج (curriculum) المدرسي أن يُدرّس في اللغة أو اللغات الثواني (ل-ث) وفي اللغة الأم (ل-أم). ويتضمن التخطيط للبرنامج هنا أن تكون اللغات الثلاث لغات للتعليم في مجموع المنهاج المدرسي الوطني، ذلك لأن المقاربة التربوية القائمة على الانغماس تستهدف أطفال مجموعة لسانية تشكل الأكثرية أو تُعتبر على المستوى الاجتماعي مهيمنة، ولا تتوجه إلى أطفال تعتبر من الزاوية السوسيو-لسانية أقلية وتعيش حيفاً كما هو الأمر بالنسبة للمجموعات اللسانية المهاجرة في أوروبا[229].

ونقترح، في السياق الحالي، تبني الانغماس المبكر الجزئي الذي يمنح الفرصة للغتين الرسميتين بحضورهما إلى جانب اللغة الفرنسية في المنظومة التربوية منذ التعليم الأولي، بحيث يتخذ هذا النوع من الانغماس أشكالا مختلفة تبعاً للتقسيم الزمني الذي يُخول لكل لغة (75 / -25/ أو 50 / -50 /) أو تبعاً للغة المختارة لتدريس القراءة والكتابة (ل-أم أو ل-2)[230].

[229] Alain Braun, Josiane F.Hamers, *enseignement en immersion*, Plantyn Waterloo, Belgique, 2009, P : 9
[230] Ibid, P : 13

- اعتماد سياسة تربوية جهوية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الشخصية الثقافية والتاريخية للجهات في تنوعها وتعدّد مرجعياتها، (يمكن، مثلا، بناء مناهج وبرامج خاصة بالجهات تأخذ يعين الاعتبار الواقع اللغوي والثقافي والتاريخي لها).

- اعتماد سياسة لغوية وطنية إدماجية يتم عبرها الموازنة بين التعدد والمعيرة بالشكل الذي تحافظ فيه الدولةُ على الخصوصيات المحلية وتُطورها وتخلق الشروط القمينة بظهور جيل جديد من التمازج اللساني والثقافي المؤسس على لغتين وطنيتين ورسميتين تُحيلان على نفس الهوية بتعدد روافدها وتقفان سداً منيعاً في وجه أي مذهبة إتنية أو دينية أو قومية.

- إطلاق دينامية لسانية جديدة بالنسبة للغة الأمازيغية تستند على الحيوية الأمازيغية الداخلية بالدرجة الأولى؛ والدفع، من خلال ذلك، إلى بناء المشترك اللساني الأمازيغي على غرار ما وقع للغات أخرى كالكاطالانية والباسكية في إسبانيا، والألمانية في سويسرا، والنيرلندية في هولاندا والماندرانية في الصين[231].

✓ في مجال التعليم ما قبل- الدخول المدرسي

- مباشرة سياسة تربوية عائلية شاملة، تستند، من جهة، على اعتماد مقاربة تربوية قائمة على الانغماس المبكر الجزئي، وعلى وضع بنيات تربوية، من جهة ثانية، لاستقبال الأطفال المغاربة في لغتهم الأم وتعزيز إمكانيات انتقال اللغة الأمازيغية إليهم والحفاظ عليها وإيقاف تدهورها خاصة بالنسبة للشرائح التي لا تتجاوز أعمارها 06 سنوات.

---

[231] عبد السلام خلفي، من *المأسسة إلى الدسترة: عناصر أولية لترسيم اللغة الأمازيغية في التعليم*، ورد في اللغة الأمازيغية في التعليم والإعلام، كتاب من إصدار وسط جنوب شمال (Centre Sud Nord) للحوار البينثقافي، تحت إشراف الدكتور موحا الناجي، مطبوعات IPS فاس÷ 2013، ص: 73-76

✓ في مجال التعليم المدرسي الابتدائي والإعدادي والتأهيلي

اعتماد مخطط توقعي يأخذ بعين الاعتبار:

- **على مستوى التعليم الابتدائي:**

أ- عدد المستفيدين (ات) من تعليم الأمازيغية (حوالي 4 ملايين متعلمة ومتعلم)، والميزانية الضرورية، وعدد الأساتذة والمؤطرين، لأجرأة التعميمين الأفقي والعمودي، تُحدد فيه سنة 2020-2021 كآخر مرحلة للتعميم الكلي للأمازيغية؛ ويتضمن في هذا المستوى وخلال المدة المشار إليها توفير ما يلزم من أطر تربوية (أساتذة، مفتشين، مكونين...).

ب-استثمار الموارد البشرية المؤهلة والمكونة منذ 2003 (14.000 أستاذة وأستاذ) وتوسيع قاعدة الأساتذة المتخصصين من خلال تكوين المتخرجين من مسالك الدراسات الأمازيغية بمراكز التكوين وتوظيفهم في جميع أسلاك ومستويات التَّعليم الابتدائي (بما في ذلك التعليم الخصوصي).

ت-إعادة النظر في الحصص الأسبوعية المقرّرة والانتقال بها من 03 ساعات في الأسبوع إلى 06 ساعات، على الأقل (احترام دستورية اللغة الأمازيغية واحترام المعيار العالمي المحدد لحصص تعليم اللغات الأم) [232].

---

[232] في إطار برنامج الورشة الوطنية حول تقاسم وتصويب أرضية تحسين منهاج السنوات الأربع الأولى بالسلك الابتدائي، والتي نظمتها مديرية المناهج التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط، 7-9 يوليوز 2015، وفي سياق الجلسة العامة الثانية التي تم فيها تقديم ومناقشة تقرير المراجعة الخارجية لمنهاج اللغة العربية، أكّدت الخبيرةُ المتدخلةُ المراجعة للمنهاج على حقيقة أساسية وهي أنه لا يوجد أي نظام دراسي يمنحُ 45 دقيقة فقط في اليوم لتعلم اللغة، ولذلك فهي رأت أنه من الضروري إعطاء ما بين 120 إلى 150 دقيقة لتعلم أي لغة في المرحلة الابتدائية؛ وبالرغم من أننا طرحنا هذه الإشكالية منذ سنوات مع الوزارة كما طُرحت في مناسبات أخرى في إطار المجلس الأعلى للتعليم (الصيغة القديمة)، إلا أن الوازرة مع ذلك لا تُفكر (حتى مجرد التفكير) في أن ترفع من الغلاف الزمني للغة الأمازيغية من ثلاث ساعات إلى ست ساعات على الأقل في الأسبوع، وهو أقل ما يُمكن المطالبة به.

ث-إخضاع درس اللغة الأمازيغية للتقويم الإشهادي على غرار كل المواد الأخرى وتعميمه كي يشمل أيضاً مراكز التكوين.

ج- تدريس اللغة الأمازيغية والتدريس بها، وذلك بالانتقال التدرجي من مرحلة تدريسها كلغة إلى مرحلة التدريس بها.

- **على مستوى التعليم الإعدادي والتأهيلي:**

أ- توسيع تدريس اللغة الأمازيغية ليشمل جميع أسلاك ومستويات التعليم الإعدادي والثانوي مع الأخذ بعين الاعتبار أعداد المستفيدين (ـات) ونسبة الأطر التي يجبُ تكوينها وتعبئتُها سنوياً (عدد الأساتذة (ـات) والمفتشين (ـات) والمؤطرين (ـات) بمراكز التكوين إلخ.).

ب-توفير المناهج والبرامج المدرسية والعمل على إنتاج الوسائل البيداغوجية والديداكتيكية حسب المستويات والأسلاك.

ت-تحديد سقف زمني لتحقيق التعميين العمودي والأفقي لا يتجاوز الموسم الدراسي لسنة 2025-2026.

وبطبيعة الحال، فإن الوزارة ومعها القطاعات المعنية بالتعليم مُلزمة كذلك بوضع برامج خاصة بالتعليم غير النظامي وبمحو الأمية والانخراط العملي في توفير الأطر التربوية المؤهلة وكذا الأدوات البيداغوجية والأندراكوجية الملائمة.

ولكي تتمكن الدولة من تحقيق كل هذه الأهداف فإنه يلزم خلق هياكل مركزية للتتبع، كاستحداث مديرية على صعيد وزارة التربية الوطنية مهمتها الأساسية تنحصر في معالجة وتدبير قضايا تدريس اللغة الأمازيغية (توفير الموارد البشرية واللوجيستيكية، التتبع الميداني إلخ) والتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لتكوين الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير الأدوات الديداكتيكية والتربوية والقيام بدراسات ميدانية.

✓ **في مجال التعليم الجامعي والعالي وتكوين الأطر**

ث-إحداث وتعميم شعب اللغة الأمازيغية وثقافتها في جميع كليات الآداب والعلوم الإنسانية، وكذا في المعاهد العليا وفي مراكز التكوين على الصعيد الوطني.

ج- فتح المجال أمام خلق ماستر للغة الأمازيغية وثقافتها في الجامعات المغربية بالشكل الذي يمكن من توفير الأطر العلمية والأكاديمية الحاصلة على الدكتوراه والمؤهلة لتعويض النقص الكبير في مجال التأطير بمسالك وشعب الدراسات الأمازيغية على الصعيد الوطني.

رابعاً: على مستوى ترصيد المكتسبات

ح- ترصيد وتحيين مختلف المكتسبات المرجعية، سواء المتعلقة بالمرجعيات السياسية السابقة (الخطب الملكية، الظهير إلخ)، أو تلك المتعلقة بالمرجعيات التنظيمية والتربوية (المذكرات الوزارية، منهاج اللغة الأمازيغية إلخ) أو تلك المتعلقة بالمبادئ الموجهة (الإلزامية، التعميم العمودي والأفقي، معيرة اللغة الأمازيغية، تدريسها بحرفها العريق تيفيناغ إلخ)؛

خ- ترصيد مختلف المكتسبات الأكاديمية، وبخاصة تلك التي أنتجها المعهد، خلال العقد الأخير، في مختلف المجالات العلمية سواء في مجال اللغة أو البيداغوجيا أو التاريخ أو الأنتروبولوجيا أو السوسيولوجيا أو الآداب أو تكنولوجيا الاتصال بحرف تيفيناغ إلخ.

خامساً: على مستوى التمثيلية المؤسساتية

ويتضمن هذا المستوى:

د- اعتماد سياسة تمثيلية متوزانة وعادلة تشمل مختلف التوجهات الفكرية والسياسية والأكاديمية الأمازيغية داخل المجالس واللجان الوطنية خاصة تلك التي تُكلف بصياغة السياسات اللسانية والثقافية أو بوضع المرجعيات الفلسفية والحقوقية والقانونية ذات الصلة بالموضوع؛ وعدم تكرار تجربة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتجربة اللجنة الاستشارية حول الجهوية الموسعة اللتين غُيِّبت فيهما التوجهات الفكرية والسياسية والأكاديمية الأمازيغية بما فيها الفعاليات الثقافية والكفاءات العلمية الفاعلة في المجتمع المدني الأمازيغي وفي المؤسسات الأكاديمية والجامعية.

ذ- اعتماد مقاربة سياسية وعملية تقوم على مبادئ المساواة والتكافؤ والإنصاف عند مباشرة أي عملية لوضع المشاريع المتعلقة بالمنظومة التربوية؛ ويتضمن هذا إدراج الأمازيغية في كل هذه المشاريع التربوية سواء على مستوى رئاسة الحكومة أو على مستوى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي أو كذلك على مستوى المجالس كالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. ويفرضُ هذا أن يتم تصحيح المقاربة الإقصائية التي اعتمدتها وزارة التربية الوطنية ضد الأمازيغية في إطار رؤية 2015- 2030 والتي تحمل شعار "مدرسة جديدة من أجل مواطن الغد"، بل والتي بوركت من طرف كل مكونات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ثم جاءت لحظة "تحسين منهاج السنوات الأربع الأولى بالسلك الابتدائي" (يوليوز 2015) لكي تكرسها، بشكل صادم، عبر خلق تمايُزٍ واضح وعميق بين اللغتين الرسميتين بالتأكيد، من جهة، على تحسين وضعية العربية واللغات الأجنبية والتغييب التام، من جهة ثانية، للأمازيغية في العمليات التي يُراد مباشرتُها.

سادساً: على المستوى العلمي والأكاديمي

ويتضمن هذا المستوى تشجيع الإبداع والبحث العلمي الأكاديمي من خلال:

ر- رصد جميع الإمكانيات المناسبة على مستوى الوزارات المعنية والجامعات والمعاهد العليا والمجالس الوطنية لتشجيع الكتاب والفنانين والأساتذة والباحثين على الإنتاج والتأليف والإبداع باللغة الأمازيغية وحول ثقافتها.

ز- تمتيع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بصلاحيات أوسع وبكل الإمكانيات اللازمة التي تخول له الاستجابة لمتطلبات المرحلة التي أصبحت فيها الأمازيغية لغة رسمية (الرفع من ميزانيته، الرفع من أدائه، توسيع مراكزه، استقطاب باحثين جدد، استقلالية قراراته العلمية وتوجهاته الأكاديمية)، وعدم تحويله إلى أداة تنفيذية في يد المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

س-منح مؤسسة المعهد، بوصفه معهداً ملكياً، وضعية اعتبارية داخل هذا المجلس واتخاذه مرجعاً في كل ما يتعلّق باللغة والثقافة الأمازيغيتين سواء على مستوى البحث الأكاديمي أو حتى على مستوى السياسات التي على الدولة تبنيها في مختلف المجالات ذات الصلة.

كلمة أخيرة

إن اللغة الأمازيغية وما تمثله من قيم وثقافة ضاربين في أعماق الأرض المغربية، هي ما يعبّر عن استقلالنا وسيادتنا، وهي ما يعبّرُ عن انغراسنا وتجذرنا التاريخي، وهي ما يعبّر عن خصوصيتنا وتميزنا الحضاري العريق. ولأنها هي التي تبنين شعور ولا شعور الملايين من المغاربة وتترجم الجزءَ الأصيل من كيانهم، بل ولكونها هي اللغة التي تُبدعُ بها الجماعة الأمازيغية وتتواصلُ بها في جميع المناطق المغربية، فإن المغرب لا يُمكن أن يحيا بدون أمازيغية، تماماً مثلما أن الأمازيغية لا يمكن لها أن تحيا بدون الأرض المغربية؛ فمنها خرجت وعلى تربتها يجبُ أن تينع وتزدهر. إن المغاربة لم يسبق لهم تاريخياً أن عبّروا عن وجدانهم الجماعي إلا باللغة الأمازيغية؛ فهم لم يعبروا عن هذا الوجدان بالعربية الفصيحة (حتى وإن قدسوا عربية القرآن) ولا باللغات الأجنبية (حتى وإن اعتبروها لغة الخبز والعلم)؛ ولذلك ظلت هي وحدها الخميرة الأصلية المبنينة لعواطفهم ولرؤاهم التي يحملونها عن العالم. فهي لغة الشعور واللاّشعور وهي لغة الانغراس التاريخي في التربة المغربية، وهي كذلك لغة السيادة والاستقلال. بله وحتى عندما "تعرّب" جزءٌ منهم فإن الروح ظلت، لقرون طويلة، أمازيغية والرؤيا التي يحملونها عن العالم ظلت أمازيغية؛ وهذا ليس لأنهم تشبعوا برموز هذا الوطن الثقافية والتاريخية والحضارية، ولكن أيضاً لأن اللغة الدارجة التي أصبحوا يتكلمونها نقلت إليهم الإرث الرمزي والقيمي والنفسي الأمازيغي. أوَ ليست الدارجة ترجمة حرفية للبنية العميقة للغة الأمازيغية كما يبين ذلك محمد شفيق وعدد كبير من اللسانيين المغاربة والأجانب؟

إن الأمازيغية، وبكلمة واحدة، هي ما يحفظ سيادتنا وانسجامنا وانتماءنا وتجذرنا التاريخي في التربة المغربية؛ وإن اقتلاعنا من جذورنا باسم التعريب أو باسم إعادة الأسلمة أو باسم الفرنسة والانفتاح الأهوج معناه فقداننا لهذه السيادة ولهذا الانسجام

ولهذا الانتماء المتجذر. وكما يقول هنري كوبار – وهو يتحدث عن لغة فرنسا- فإن هوانا، إن لم نتشبث بلغاتنا الوطنية، لن يكون وطنياً يستمد وجوده من التربة التي ننتمي إليها، ومن الجماعة الوطنية التي نشكل جزءاً منها، بل سيكون هوى شرقياً أو غربياً، كما ستكون قضايانا الوطنية في سافل اللائحة أو لا وجود لها، وقضايا الآخرين هي قضايانا الوطنية الأساسية، بل وسيكون الآخرون من غير مواطنينا هم من نتفاعل ونتعاطف وننحاز إليهم ضدّ من هم أبناء لهذا الوطن.

المراجع المعتمدة

باللغة العربية :

1. أخياط، إبراهيم، 2012، النهضة الأمازيغية كما عشتُ ميلادها وتطورها، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة الرباط.
2. اعمر، مفتاحة، 2006 مدخل إلى اللغة الأمازيغية، ت. رشيد لعبدلوي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة كانا برنت.
3. اعمر، مفتاحة، 2010، خط وإملائية الأمازيغية، ت. فؤاد ساعة، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
4. البغدادي، امحمد وآخرون، دراسة تشخيصية للتعلمات في القراءة والكتابة بحرف تيفيناغ، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، (مخطوط تحت الطبع).
5. البغدادي، امحمد وآخرون، 2016، تقويم التحصيل الدراسي لدى تلميذات وتلاميذ التعليم الابتدائي في اللغة الأمازيغية من خلال مكوني: القراءة والتعبير الكتابي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط.
6. الحسن السايح، 2000، الحضارة المغربية، البداية والاستمرار، الجزء الأول، مطابع منشورات عكاظ، الرباط.
7. الخلفي، مصطفى، 2012، الدارجة والعربية: صراعٌ لغوي أم تكامل وظيفي، ورد في الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب، دراسات وأبحاث وبيبلوغرافيا، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبعة الأولى، طوب بريس.
8. المكي الناصري، محمد، 1993، «فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى» (تقرير مقدم إلى المؤتمر الإسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب)، الطبعة الثانية، شركة بابل.
9. الفاسي، علال (بدون تاريخ)، النقد الذاتي، منشورات لجنة نشر تراث زعيم التحرير علال الفاسي- الرباط، مطبعة الدار البيضاء.
10. الفاسي، علال، 2007، التيارات الإيديولوجية في العالم العربي، إعداد ومراجعة د. عبد العلي الودغيري، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.
11. الفاسي، علال، 2014، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية والسياسة البربرية في مراكش، عناصرها ومظاهر تطبيقها، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية.

12. الفاسي الفهري، 2010، عبد القادر، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثُّرات "الترجمة"، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الخامسة، بيروت – لبنان.
13. الفاسي الفهري، 1996، عبد القادر، حوار، مجلة عالم التربية، العدد الرابع.
14. الفاسي الفهري عبد القادر، 2013، السياسة اللغوية في البلاد العربية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة.
15. الفاسي الفهري، عبد القادر، 2010، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثُّرات "الترجمة""، الطبعة الخامسة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان.
16. المروني، المكي، 1996، الإصلاح التعليمي بالمغرب 1956-1994، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب- الرباط، مطبعة النجاح الجديدة –الدار البيضاء.
17. الودغيري، عبد العلي، 1995، في الثقافة والهوية، ط. الأولى، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع.
18. الودغيري، عبد العلي، 2012، الدعوة إلى الدارجة بالمغرب (الجذور والامتدادات- الأهداف والمسوغات)، ورد في الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب، دراسات وأبحاث وبيبلوغرافيا، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبعة الأولى، طوب بريس.
19. باجي، سعيد، 2006، مختطف بدون عنوان، الطبعة الأولى، مطبوعات إيدكل.
20. سارة، قاسم، 1989، «التعريب جهود وآفاق»، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
21. بوخريص فاطمة وآخرون، 2014، نحوُ الأمازيغية، ترجمة نورة الأزرق ورشيد العبدلوي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة.
22. بودهان، محمد، 2011، في الهوية الأمازيغية للمغرب، الطبعة الأولى، منشورات ثاويزا، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.
23. بوكوس، أحمد، 2016، الهيمنة والاختلاف في تدبير التنوع الثقافي، المعارف الجديدة- الرباط.
24. بوكوس، أحمد، 2013، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة طوب بريس- الرباط.
25. عبد الله حمودي، 2015، الحداثة والهوية، سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي.
26. حنداين، محمد، 2003، إدماج الأمازيغية في النظام التربوي المغربي، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
27. خلفي، عبد السلام، 2013، محمد بن عبد الكريم الخطابي، الأمازيغية والحركة الوطنية، مقال ورد في سلسلة أبحاث وأعلام عن محمد عبد الكريم الخطابي، ندوات تشرف عليها وتصدرها الدكتورة فاطمة الجامعي الحبابي، الجزء الأول، دار أبي رقرارق للطباعة والنشر.

28. خلفي، عبد السلام، 2009، من المأسسة إلى الدسترة: عناصر أولية لترسيم اللغة الأمازيغية في التعليم، ورد في اللغة الأمازيغية في التعليم والإعلام، كتاب من إصدار وسط جنوب شمال (Centre Sud Nord) للحوار البنثقافي، تحت إشراف الدكتور موحا الناجي، مطبوعات IPS فاس، 2013؛
29. خلفي، عبد السلام، 2009، معيرة اللغة الأمازيغية في ضوء بعض التجارب العالمية، ورد في مجلة أسيناك، العدد الثالث.
30. ر. ريزيت، 1992، «الأحزاب السياسية في المغرب»، ت. محمد ضريف وآخرين، ط. الأولى، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.
31. رامو، حسن، 2013، الخريطة اللغوية للمغرب، ورد في مجلةأسيناگ ⵅⵉⵏⵉⵎⴰ-، العدد الثامن، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة طوب برس – الرباط.
32. عصيد، أحمد، 2009، سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب، منشورات المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، منشورات إدكل (IDGL)، الرباط.
33. عصيد، أحمد، 1998، الأمازيغية في خطاب الإسلام السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع.
34. عصيد، أحمد، 2002، أسئلة الثقافة والهوية في المغرب المعاصر، الطبعة الأولى، منشورات إدكل، مطبعة بني يزناسن.
35. عابد الجابري، محمد، 1985، مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.
36. غلاب، عبد الكريم، 2005، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي.
37. غلاب، عبد الكريم، 1993، من اللغة إلى الفكر، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.
38. غرانغيوم، جلبير، 2011، اللغة والسلطة والمجتمع، ت. محمد أسليم، أفريقيا الشرق.
39. كنون، عبد الله، 1975، النبوغ المغربي في الأدب العربي، الطبعة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
40. منيب، محمد، 2010، الظهير البربري في الكتاب المدرسي، منشورات إدكل.
41. ساعة، فؤاد، 2011-2012، حاضر وآفاق اللغة الأمازيغية في التكوين الجامعي بالمغرب، ورد في أعمال الملتقى الدولي الأول حول: تدريس اللغة الأمازيغية في الجامعات الجزائرية والأجنبية (مسار وحصيلة وآفاق)، تحت إشراف د. محمد جلاوي، منشورات جامعة اكلي محند أولحاج- البويرة- كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والثقافة الأمازيغية.
42. شاكر، سالم، 2003، "الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر"، ت. حبيب الله منصوري، دار القصبة للنشر، الجزائر.
43. شاكر، سالم، 2003، "الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر"، ت. حبيب الله منصوري، دار القصبة للنشر، الجزائر.

44. شفيق، محمد، 1989، لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من الأمازيغيين، دار الكلام للنشر والتوزيع.
45. شفيق، محمد، 1992، الأمازيغية والمسألة الثقافية بالمغرب، مقال ورد في مجلة آفاق، العدد 1.
46. صدقي أزايكو، علي، 2002، تاريخ المغرب أو التأويلات الممكنة، الطبعة الأولى، مركز طارق بن زياد.

الوثائق:

47. "ميثاق أكادير" الصادر في 05 غشت 1991، عن ست جمعيات ثقافية أمازيغية وليشكل بعد ذلك مرجعاً للعمل الجماعي الأمازيغي.
48. "بيان بشأن الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب الصادر سنة 2000، عن الحركة الثقافية الأمازيغية.
49. علماء ومثقفو المغرب، 1966، بيان حول سياسة التعليم والغزو اللغوي والاستعماري للمغرب العربي، وردت وثيقة البيان في مجلة عالم التربية، تعريب التعليم والمحيط، العدد الرابع، 1996.
50. نداء "تيموزغا"، 2011، منشورات إدكل.
51. الكتاب الأبيض، صادر عن وزارة التربية الوطنية.
52. تقرير الخمسينية، 2006، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية- 2006- الدار البيضاء- المغرب.
53. المذكرة الوزارية 108 في 01 شتنبر 2003، والمذكرة 82 في 20 يوليوز 2004، والمذكرة 90 في 19 غشت 2005، والمذكرة 130 في 12 شتنبر 2006 والمذكرة 133 في 12 أكتوبر 2007 والمذكرة 26 شتنبر 2008 والمذكرة 204 في 29 دجنبر 2010.
54. من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، الصادرة سنة 2015 عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
55. التقرير السنوي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (2015).

باللغة الفرنسية :

1. Aourid, H., (1999) Le substrat culturel des mouvements de contestation au Maroc, Analyse des discours islamiste et amazighe, Thèse pour le doctorat, Rabat, Université Mohammed V-Agdal, Faculté des sciences économiques, juridiques et sociales.
2. BENRABAH, M., (2010) MONOLINGUISME VS MULTILINGUISME : LE CAS DE L'ALGERIE, in LANGAGE, LANGUES, La LANGUE, LES LANGUES, Actes du Colloque International, Fondation Zakoura Education, Casablanca,
3. Boukous, A., SOCIETE, LANGUES ET CULTURES AU MAROC, ENJEUX SYMBOLIQUES, Publication de Faculté des lettres et des Sciences Humaines Rabat, Imprimerie Annajah Al-Jadida, Casablanca- Maroc, 1995,
4. Boukous, A., 1999, DOMINANCE ET DIFFERENCE, essai sur les enjeux symboliques, Ed. Le Fennec.
5. Boukous, A., 1989, La dialectologie berbère durant la période coloniale au Maroc, in LANGUE ET SOCIETE AU MAROC, Bilan et Perspectives, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat, SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N°13.
6. Braun, A., 2009, Josiane F.H, enseignement en immersion, Plantyn Waterloo, Belgique.
7. El Aissati, A., (2001), Ethnic identity, language shift and the amazigh voice in Morocco and Algeria, in Race & Class. An Interdisciplinary and Multicultural Journal, 8 (3), 57—69.
8. Calvet, L-Jean, Calvet, A., 2013, LES CONFLITS DE BABEL, Diversité linguistique et politique des langues, Copyright, Editions Ecriture.
9. EL GHERBI, M., 1993, AMENAGEMENT LINGUISTIQUE ET ENSEIGNEMENT DU FRANÇAIS AU MAROC, Enjeux Culturels, Linguistiques et Didactiques, Sté. D'impression la voix de Meknès.
10. Grandguillaume, G., 1983, Arabisation et politique linguistique au Maghreb, Editions G.-P.MISONNEUVE ET LAROSE.
11. Kadi, K., 1991, Le passage à l'écrit : de l'identité culturelle à l'enjeu social, in Colloques et Séminaires, n° 19 ; pub. Faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat.
12. Chafik, M., 1994, Structure sociolinguistique de l'arabe marocain, in revue TIFINAGH, N° 2, FEV/Mar.
13. Hagège, C., 2008, Combat pour le français, Au nom de la diversité des langues et des cultures, Odile Jacob, Paris.
14. Hagège, C., 2002, Halte à la mort des langues, Editions Odile Jacob.
15. LUGAN, B, 2012, HISTOIRE DES BERBERES, Un combat identitaire plurimillénaire, Bernard Lugan
16. Rachik, H., 2003, SYMBOLISER LA NATION, Essai sur l'usage des identités collectives au Maroc, Editions Le Fennec.
17. MOATASSIME, A., 1992, ARABISATION ET LANGUE FRANCAISE AU MAGHREB, Presses Universitaires de France, 1ère édition,
18. Pouessel, S., 2010, Les Identités amazighes au Maroc, Non Lieu- AAPM, Paris.
19. Sadiqi, F., Women, Gender and Language in Morocco, Brill, Leiden, Boston. 2003

20. Touzani, A., 2016, LA POLITIQUE CULTURELLE AU MAROC, A. Retnani, éditions la Croisée des Chemins- Casablanca.
21. THE ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, 1985, Edited by C.E BOSWORTH, E.VAN DONZEL, B. LEWIS AND CH. PELLAT, VOLUME 7, FASCICULES 97-98, LEIDEN.
22. Zahra LAMRANI, F., 2010, ARABIC TRIGLOSSIA, ILLITERACY AND THE PROBLEMS OF COMMUNICATION IN THE MOROCCAN CRIMINAL COURTROOM, in LANGUAGE, LANGUAGES, Actes du Colloque International, Fondation Zakoura Education, Casablanca.

مواقع النت:

23. Hcp, RECENSEMENT GENERAL DE LA POPULATION ET DE L'HABITAT, (RAPPORT NATIONAL) 2004 :
http://www.hcp.ma/Recensement-general-de-la-population-et-de-l-habitat-2004_a633.html (2017)
24. http://amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=4248 (2017)
25. http://www.men.gov.ma/Lists/Pages/cycles_ens_presco-prim_prog.aspx (2017)
26. http://www.hespress.com/art-et-culture/295378.html (2017)
27. http://www.bibalex.org/arf/ar/files/whrs.pdf (2014)
28. http://romaissae.tripod.com/droit.htm (2017)
29. http://www.unesco.org/languages-atlas/index.php?hl=fr&page=atlasmap
30. http://triceratops.brynmawr.edu/dspace/bitstream/handle/10066/10202/Reino_thesis_2007.pdf?sequence=1 (2015)
31. https://drive.google.com/file/d/0B3_0MxSwg-e5SnZ0ZWx1XzNuY1k/view (2015)
32. http://www.amadalpresse.com/index.php/amadal-amazigh/maroc/1582-23
33. Roger Abolou, Camille, Dynamiques des français populaire africains : état des faits, état de la recherche et prospective, in :
http://www.linguistiquefrancaise.org/articles/cmlf/pdf/2010/01/cmlf2010_000067.pdf (Janvier 2015)
34. http://www.hcp.ma/Recensement-general-de-la-population-et-de-l-habitat-2004_a633.html (2017)
35. http://rgph2014.hcp.ma/Presentation-des-principaux-resultats-du-RGPH-2014_a374.html (2017).
36. https://books.google.co.ma/books?id=QJU3AAAAIAAJ&pg=PA1203&lpg=PA1203&dq=Annuaire+du+monde+musulman+massignon+gives&source=bl&ots=5u_TqySCvp&sig=G9BUgvoSzbsuUDZZZCRVesVuqCw&hl=fr&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Annuaire%20du%20monde%20musulman%20massignon%20gives&f=false (2016)
37. http://www.men.gov.ma/Lists/Pages/cycles_ens_presco-prim_prog.aspx(2015),
38. http://www.men.gov.ma/SiteCollectionDocuments/curricula/curriculum-primaire-R10sep2015Partie2Langues.pdf (2017).

ⵉⵜⵜⵉⵛ ⴰⵏⵖ ⵓⴷⵍⵉⵙ ⴰⴷ ⵢⴰⵜ ⵏ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢⵜ ⵅⴼ ⵜⵉⵍⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⴷ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ. ⵉⴳⴰ ⵜⴰⵢⴰⴼⵓⵜ ⵏ ⵜⵡⵏⴳⵉⵎⵉⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⵔⴰ ⵅⴼ ⵓⵙⵏⴼⵍ ⵉⵎⵙⴰⵔⵏ ⴳ ⵜⵉⵍⴰⵡⵜ ⴰⴷ ⵙⴳ ⴰⵎⵉ ⵢⵉⵙⵉ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ ⵜⴰⵙⵉⵎⴰⵏⵜ. ⵉⴱⴷⴷ ⴳⵉⵙ ⵅⴼ ⵜⵉⵍⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⵇⵔⴰⵏⵜ, ⵜⵉⵔⴰⵔ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⴰⴷ. ⵉⵙⵉⵡⵍ, ⴷⵉⵖ, ⵅⴼ ⵓⵎⵙⴰⵔⴰⵙ ⵏ ⵜⵓⴼⵔⵉⵏⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵃⵎⴰ ⴰⴷ ⵙⴼⵙⵢⵏ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴳ ⵜⴰⵎⵜⵜⵉ ⵜⴰⵄⵔⴰⴱⵜ. ⴰⵙⵏⴼⵍ ⴰⴷ ⵓⴽⵕⵉⴹ, ⵉⴷⵡⵍ ⴷ ⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵏⵥⵕⵜ ⵜⴰⵣⵔⴼⴰⵏⵜ ⴷ ⵜⴰⵏⴳⵎⵓⵜ ⵜⵎⵖⴰⵔ ⴰⵔⵏⴷⴰⵜ ⵏ ⵢⵉⵎⴰⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ. ⵉⵙⵔⵓⵙⴰ ⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⵇⵙⵉ ⴰⴽⵙⵡⴰⵜ : ⵎⴰ ⴰⴷ ⵜⵇⵇⵉⵎ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴷⴷⴰⵔ ⵏⵉⵖ ⴰⴷ ⵜⵎⵎⵜ !

يقدم هذا الكتاب خلاصة مسار الأشواط الأخيرة للغة وثقافة تُحيط بهما كل أخطار الانقراض. فالأكيد أن التحول اللغوي والثقافي الذي أصبح يعيشُه المغرب خلال العقود الأخيرة بكيفية متسارعة، والذي لعبت فيه المدرسةُ الدور الأساسي، لا يشكل فقط رهاناً إيديولوجياً لنخبةٍ وطنية ناضلت، منذ أكثر من ستة عقود، من أجل وحدة وطنية قايمة بالقسْر على ضرورة الانصهار في أمة عربية لا تؤمن بالتعدد والتنوع، بل أصبح يشكل تحدياً حقوقياً وتنموياً يثير في الذات الأمازيغية، التي يقع عليها عنقُ التحوُّل، سؤال الوجود نفسه. إنه سؤال الحياة أو الموت للغة وثقافة استمرّتا في العيش على هذه الأرض لأكثر من 50 قرناً.